



دارسات صناعة البحث العلمي (٤)



مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند

دراسة تقويمية في المحتوى والمضمون ومدى التأثير العام في مجال اتخاذ القرارات وصناعة السياسات

د. أيمن طلال يوسف
د. وائل مصطفى أبو حسن



nama-center.com

المؤلف:

-د. أيمن يوسف.
-أستاذ مشارك في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة العربية الأمريكية في جنين.
-أنهى درجة الدكتوراه من جامعة بارودا في الهند في العام ١٩٩٩ في الدراسات الشرق الأوسطية.
-حاصل على منحة فولبرايت لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية في العام ٢٠٠٢ ، ومنحة ماري كوري الأوربية في جامعة كوفنتري البريطانية للتعمق أكثر في مجالات حل الصراعات والأمن الإنساني.
-درس في جامعة بير زيت لثلاث سنوات متتالية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ، قبل أن يلتحق بالجامعة العربية الأمريكية في جنين حيث يقوم بتدريس مساقات العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومناهج البحث العلمي والفكر العربي والنزاهة.
له مؤلفات في الدراسات الفلسطينية والإستراتيجية والإقليمية في مجلات ودوريات عربية وعالمية محكمة.

-وائل أبو الحسن.
-كاتب وباحث فلسطيني، مهتم في دراسة النفس والاجتماع والفكر.
-يحمل درجة الدكتوراه في علم النفس من الجامعة الإسلامية، اليجارة - الهند.
-أستاذ مساعد في الجامعة العربية الأمريكية في جنين.
-حاصل على منحة هيئة الدراسات الجامعية العليا في الهند.
-حاصل على منحة هيئة التبادل العلمي الألمانية DAAD.
-شارك أيضا في برنامج الكادر الأكاديمي الفلسطيني - Amideast.
من إسهاماته المنشورة:
- أزمة التعليم العالي في الوطن العربي.
-شيزوفرينيا الحال العربي والإسلامي.
-أزمة الخطاب السياسي الفلسطيني: رؤية سيكولوجية.

مراكز الفكر والأبحاث
والدراسات في الهند





دارسات صناعة البحث العلمي (٤)

مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند

دراسة تقويمية في المحتوى والمضمون ومدى التأثير العام في مجال اتخاذ القرارات وصناعة السياسات

د. أيمن طلال يوسف

د. وائل مصطفى أبو حسن



مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند

دراسة تقويمية في المحتوى والمضمون ومدى التأثير العام في مجال اتخاذ القرارات وصناعة السياسات

د. أيمن طلال يوسف – د. وائل مصطفى أبو حسن

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء»



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

بيروت – لبنان

هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)

المملكة العربية السعودية – الرياض

هاتف: ٩٦٦٥٤٥٠٣٣٣٧٦

فاكس: ٩٦٦١١٤٧٠٩١٨٩

ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات

يوسف، أيمن – أبوالحسن، وائل

مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند:

دراسة تقويمية في المحتوى والمضمون ومدى التأثير العام في مجال اتخاذ القرارات وصناعة السياسات./

د. أيمن طلال يوسف – د. وائل مصطفى أبو حسن

١٧٥ص؛ ١٤,٥ × ٢١,٥ سم. (دراسات صناعة البحث العلمي؛٤)

ببليوغرافية: ١٦٩: ١٧٥

١. البحث العلمي. ٢. الهند أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN 978-614-431-857-7

المحتويات

الموضوع	الصفحة

تقديم

يسعدنا تقديم هذا الكتاب البحثي المنهجي الأول الصادر باللغة العربية عن وضعية مراكز الأبحاث والفكر والدراسات في الهند، ومحورية هذه المراكز في عملية صناعة السياسات وتنفيذها وتقييمها ومراجعتها النقدية. وما يعزز ويعمق من أهمية هذا الكتاب هو تناوله لجزئية صغيرة في بلد كبير ومترامي الأطراف جغرافياً وديموغرافياً كالهند، بحيث ما زالت معرفة العالم العربي، بحكوماته وشعوبه ودوله، عنه ضحلة وضئيلة وغير متماسكة لأنها ليست علمية ولا منهجية، وإنما تأثرت وما زالت تتأثر معارفنا وانطباعاتنا عن الهند ببعض الصور النمطية والأفكار والأحكام المسبقة والاتجاهات السلبية. وقد تشكلت هذه الصور والانطباعات عبر فترات تاريخية متلاحقة من خلال الإعلام الأجنبي، وبشكل جزئي العربي والمحطات الفضائية العربية، وعبر الأفلام الهندية السينمائية التي تستهوي بعض

الشباب العربي في بعض الدول العربية. إضافة إلى تشكيل وجهات نظر عربية شعبية عن الهند من خلال الجاليات الهندية الكبيرة والعمالة الهندية الموجودة في بعض الدول العربية خاصة الخليجية منها.

تتشابك الدراسة الحالية مع معارف نظرية وتجارب عملية استقاها المؤلفان من تجربتهما الدراسية والشخصية في الهند حيث تخرجا من جامعات الهند، وامضيا ما يقارب العشر سنوات هناك في سبيل الحصول على المعارف والنهل من معين العلوم ودراسة الهند كبلد وأمة وحضارة ومنظومة اجتماعية وثقافية هائلة يغلب عليها التعددية والتنوع والاختلاف والتمايزات الطبقية والعرقية والدينية. وهنا وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى حقيقة مفادها أن دراسة ظاهرة مراكز الفكر والأبحاث الصاعدة في النظم السياسية والعلاقات الدولية وإدارة الحكم والسياسات من دون أن يمتلك الباحث أو الدارس أو المتتبع لمعارف عابرة للحقول التخصصية المعرفية حيث تتشابك السياسة مع الاقتصاد، ويتفاعل الاجتماع مع الثقافة والتكنولوجيا، مما يؤدي في نهاية الطريق إلى تشكيل ظاهرة بحثية مميزة، معقدة، بحيث يتم تفكيكها وإعادة ترتيب وتركيب خيوطها ومساراتها في قوالب جديدة.

ما ميز هذا العمل البحثي والجهد الأكاديمي، كان بناء إطار نظري وضح طبيعة ووظائف مراكز الأبحاث والفكر والدراسات والتطرق إلى سياقاتها السياسية والمجتمعية، ومصادر قوتها وتشبيكها الداخلي والخارجي على مستوى العمل البحثي وبناء وجهات نظر الرأي العام. كما أن المؤلفين خلصا إلى نتيجة مفادها أن أي جهد لفهم مراكز الأبحاث في الهند سيبقى ناقصاً أو غير مكتملاً إن لم يتوافق مع عرض بعض الحالات الدراسية من هذه المراكز الفاعلة والعاملة في الهند، يضاف إلى ذلك أن عينة هذه المراكز المختارة لم تكن عشوائية، بل راعت تصنيفها المحلي والدولي والنشاطات التي تقوم بها، وطبيعة علاقاتها الداخلية والخارجية، وتم اختيارها بشكل يراعي توجهاتها البحثية. فمنها من يعمل في مجال السياسة والعلاقات الخارجية والسياسة الدولية، ومنها من يبحث في مجال الاقتصاد والبيئة والطاقة والتنمية المستدامة والدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان والمهمشين والفقراء والأرياف.

لا يمكن فهم طبيعة هذه المراكز البحثية وإدراك أهميتها بالشكل المطلوب بدون تناول الهند بكليتها، بموقعها الجيوسياسي وتعداد سكانها ومواردها وسياساتها الداخلية والخارجية. فالهند أكبر دولة ديموقراطية برلمانية في العالم من حيث عدد البشر الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات

التشريعية والرئاسية، وهي الاقتصاد الثالث في آسيا، بالطبع بعد الصين واليابان، وفيها أكبر ثاني تجمع إسلامي في العالم بعد أندونيسيا، بتعداد سكاني غير رسمي يتجاوز ١٥٠ مليون مسلم، وتربطها اليوم علاقات استراتيجية واقتصادية مع أمريكا والغرب وإسرائيل وروسيا. كل تلك العوامل تحتم على منظومة العمل العربي، القومي والقطري، دراسة الهند بوعي وإلمام كافيين من أجل أن تبقى الهند صديقة العرب وقضاياهم الوطنية والقومية. ولعل التشبيك بين منظومة العمل العربي، من خلال الحكومات والدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومراكز الفكر والأبحاث، يعد من المداخل الهامة للتشبيك مع مراكز الفكر والبحث الهندية لفهم عملها بعمق أكبر وتتبع تأثيرها وتوجهات سياساتها العامة على كل الأصعدة والميادين وفي المجالات السياسية وغير السياسية.

أخيراً لا بد أن نشير أن السفارات والقنصليات العربية في نيو دلهي ومومباي والمدن الهندية الكبرى الأخرى يجب أن تعمق من تفاعلها مع منظومة الحكم في الهند، والاستعانة بخبرات ودراسات مراكز الفكر والأبحاث من أجل فهم سبل تفعيل التعاطي العربي مع الهند في مختلف الجوانب، كما أن وجود مساقات دراسية في الفلسفة والسياسة والاقتصاد عن الهند كجزء من منظومة التعليم العالي في العالم العربي بحيث يكون

ذلك جزء من استراتيجية تقييم وضعية الهند وجارتها الصين في العلاقات الدولية والإقليمية ومنظومة الأمن العالمية.

وهذا باختصار يعني أن مسيرة فهم الهند، وما فيها من إيجابيات وسلبيات متوقفة أساساً على النخبة السياسية والخبراء والأكاديميين، وهنا نود أن نقترح أهمية قيام الجامعات العربية خاصة على مستوى الدراسات العليا لترتيب زيارات ميدانية للهند لطلبتها وكوادرها حتى تجمع بين التجارب النظرية والخبرات العملية الميدانية.

والله ولي التوفيق

المؤلفان

تمهيد عام

لا يمكن فهم عملية اتخاذ القرارات وصناعة السياسات وبناءها بالشكل الصحيح في الدول الديمقراطية، سواء كانت متقدمة أم غير متقدمة، غربية أم غير غربية، دون الإلمام أو التعريج على مراكز الفكر والأبحاث والدراسات ودورها إضافة إلى دور المعاهد والجامعات، ومختلف المؤسسات الأكاديمية في هذا الحقل. فعملية اتخاذ القرار معقدة ومتشابكة مع خيوط ومسارات أخرى، تشترك فيها سلطات الدولة الثلاثة، وفروعها البيروقراطية وأحزابها السياسية والرأي العام ووسائل الإعلام، فضلاً عن دور المجتمع المدني والمثقفين وأصحاب العقول، وفي هذه الفئة الأخيرة يكمن دور مراكز الفكر والأبحاث.

والهند في هذا السياق ليست حالة استثنائية فهي أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد الناخبين الذين لهم حق

الاقتراع الحر والتصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وعلى مستوى المجالس التشريعية في مختلف ولاياتها، والتي تصل في تعدادها إلى تسع وعشرين ولاية، إضافة إلى ثلاث مناطق اتحادية (Union Territories) تدار من قبل الحكومة المركزية في نيودلهي.

ومن هنا يمكن القول بأن النظام التعددي في الهند سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الفكري أو حتى على صعيد التنوع الديموغرافي والجغرافي قد أوجد بيئة خصبة لنمو وتنامي مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في مجالات حياتية متعددة، السياسية منها والعسكرية، الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، بل حتى الطبقية، بحيث تشترك هذه المراكز في عملية دراسة الواقع وتحليله بشكل عقلاني ورفع مثل هذه الدراسات إلى صانع القرار الهندي، كي تساعده في اتخاذ ما يلزم الشعب والأمة من سياسات صحيحة وصائبة، وتصحيح سياسات خاطئة. والملاحظة الرئيسة المحورية التي يجب إبرازها والوقوف عندها في هذه المرحلة من كتابة هذا البحث أن هذه المراكز البحثية والفكرية، أخذت حيزاً ضيقاً خاصة عند تناولها لقضايا السياسة الدولية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية في عهد رؤساء الوزراء أصحاب الشخصيات الكارزماتية الإلهامية المؤثرة لا سيما جواهر لال نهرو ١٩٤٧ ـ ١٩٦٢م وأنديرا غاندي ١٩٦٦ ـ ١٩٨٤م

التي حكمت الهند بانطباع أنها تدربت على الشؤون الدولية أكثر من غيرها من الكوادر والكفاءات والمختصين بهذا الشأن. في نفس الوقت الذي ازدادت فيه أهمية هذه المراكز وارتفعت أصواتها البحثية والفكرية والاستشارية في أروقة السياسة العامة والقرار السياسي حينما برزت نخبة سياسية براغماتية واقعية في المشهد السياسي الهندي، فهمت وأدركت السياسة بعيداً عن مثاليات وطوباويات الشخصية الكارزماتية، ويقع في هذه الفئة راجيف غاندي ١٩٨٤ ـ ١٩٩١م ونارسيمها راو ١٩٩١ ـ ١٩٩٨م ومانموهان سينغ (٢٠٠٢م حتى الآن). وسيكون هذا الاستعراض واضحاً في الأرضيات والمقدمات التاريخية.

أما بالنسبة للأهداف والأهمية فتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الهامة المرتبطة بها بشكل مباشر، لكن ذلك يعتمد على مدى الاستفادة العملية من الدراسة، ومن هذه الأهداف:

١ ـ الفهم الصحيح لعملية بناء السياسات العامة وصناعتها واتخاذ القرار لا سيما في الدول النامية.

٢ ـ الإلمام بمدى التفاعل الإيجابي أو السلبي بين مراكز الفكر ومراكز الأبحاث والدراسات من جهة، والسياسات العامة والسياسيين وصناع القرار في الهند من جهة أخرى.

٣ ـ التعرف على قدرة تلك المراكز في التأثير في مجال صناعة السياسات العامة في بلد نامٍ مثل الهند، يقوم على مرتكزات ودعائم التمثيل الديمقراطي البرلماني الحر.

٤ ـ إدراك مدى تأثير هذه المراكز في صياغة السياسات العامة المرتبطة بالسياسة الخارجية الهندية تجاه العالم العربي بشكل عام وقضية العرب الأولى (القضية الفلسطينية) بشكل خاص.

٥ ـ إضافة مرجع جديد عن الهند عموماً، وعن مراكز أبحاثها ودراساتها على وجه الخصوص للقارئ العربي الذي لا يدرك حيثيات وتفاصيل وجزئيات السياسة الهندية الداخلية والخارجية، ويمكن لهذا المصدر أن تستفيد منه الجامعات العربية والباحثين العرب وطلبة الدراسات العليا، بحيث يمكن أن تتحول مادته العلمية والمعلوماتية والتحليلية إلى محاور لمؤتمرات وندوات وورش عمل وجلسات عصف ذهني في مختلف الجامعات العربية، وفي أروقة مراكز الفكر والدراسة والبحث العلمي.

فيما يتعلق بالمنهجية، فسيعتمد هذا البحث على المنهجيات النوعية التاريخية الوصفية التحليلية، حيث يتناول ظاهرة بروز مراكز الفكر وصناعة السياسات في السياق الهندي

اعتماداً على مصادر أولية وثانوية، في أغلبها مستقاة من مصادر ومنابع هندية. كما أن الباحثين سيعمدان إلى الولوج في محتويات المواقع الإلكترونية التي تعرف وتمثل تلك المراكز كما تعبر عن نفسها. أيضاً، سيقوم الباحثان بعمل تحليلٍ مضمون لمختلف الأبحاث والدراسات والفعاليات والنشاطات الميدانية الصادرة عن هذه المراكز ووضعها في سياق التأثير العلمي والعملي، المرحلي منه والاستراتيجي، المحلي والإقليمي والدولي. منهجياً، يستفيد هذا البحث من خبرة الباحثَيْن، صاحِبَا هذه الدراسة كونهما درسا في الهند، وتخرجا من جامعاتها وأمضيا ما يقارب العشر سنوات خلال مرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. ويعد هنا دورهما في التحليل والعرض والملاحظة والمثابرة الفكرية، إذ يمكن تصنيف ملاحظات الباحِثَين ضمن الملاحظات والمصادر الأولية للمعلومات في دراسة ظاهرة انتشار المراكز البحثية في الهند. كما أن تخصص الباحثين في العلوم الاجتماعية والسلوكية عموماً سيساهم في إثراء الدراسة بمنهجيات وآليات تفسير وتأويل المعطيات قبل الوصول إلى استنتاجات وملاحظات ختامية.

يبدأ البحث بتأصيل مفاهيمي ونظري ويشتمل على تعريف مراكز الفكر والأبحاث والدراسات وصناعة القرارات والسياسات، والتوسع في فهم فلسفاتها ورسالاتها وأهدافها

العامة والخاصة، ومدى تأثيرها وتوسعها الأفقي والعمودي؛ لأن النظرية والمفاهيم في نهاية المطاف تساعد في عمل ما يلزم لتقديم ما هو عقلاني للموضوع محل البحث والدراسة، ويضفي عليه شكلاً من أشكال المحايدة الفكرية والاستقصاء اللامحدود للوصول إلى الحقائق، وربط الأسباب بالمسببات في هذه العجالة.

ثم يتطور الموضوع لعمل استعراض عن الخلفية التاريخية ونشأة مراكز الفكر والأبحاث في الهند من منظور تاريخي، سوف يقوم الباحثان بالتعريج على نشأة مراكز الفكر وصناعة القرار في سياق الظروف والمراحل التاريخية التي مرت بها الهند كجمهورية حديثة الميلاد، ونظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بعد العام ١٩٤٧م، حيث استقلت الهند كجمهورية ديمقراطية، حيث لا يجب دراسة الفكر في بلد كبير كالهند من دون الإلمام بمراحل تطوره السياسي والفكري والمفاصل التاريخية التي مرت فيها البلد.

دراسة ست حالات دراسية

بعد قيام الباحثان برصد مراكز الفكر والأبحاث والدراسات عالمياً، سوف يتم التعريج على رصد واستعراض مراكز الفكر والأبحاث والدراسات الهندية، من حيث تاريخ النشأة ومهامها وأدوارها، كما سوف يتم التطرق إلى أهم التحديات والمعيقات التي تواجه تلك المراكز وسبل مواجهتها لما فيه استمراريتها ولعبها لدورها المحلي والإقليمي والعالمي بالنسبة للبلد المدروس؛ وذلك من خلال تناول بعض النماذج، ذات الصبغة الوظائفية الحائزة على ترتيب محلي وعالمي مشهود، ومنها:

1 - Centre for Civil Society (CCS).

2 - Institute for Defense Studies and Analysis (IDSA).

3 - Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER).

4 - The Energy and Resources Institute (TERI).

5 - Observer Research Foundation (ORF), and

6 - Development Alternatives.

إن استعراض هذه النماذج من مراكز الفكر والبحث العلمي في الهند يساعد بالتأكيد بالانتقال من مجال العموميات والتعميم إلى التخصيص والتخصص في دراسة هذه الظاهرة بهدف رصد تأثير بعض هذه المراكز في بيئات مختلفة واهتمامات مغايرة.

التأصيل النظري والبناء المفاهيمي

تأسست مراكز الأبحاث والدراسات (Think Tanks) سواء على المستوى العالمي أو الوطني أو المحلي بهدف إعدادها بشكل جيد لتكون عاملاً فاعلاً في عملية إعداد السياسات العامة (Public Policy) عبر تفاعلها الإيجابي المثمر مع عوامل وفواعل ومتغيرات أخرى تدخل جميعها في مستويات الحكم أو الحكمانية. ويظهر ذلك بجلاء من الاهتمام السياسي والتغطية الإعلامية الواسعة التي حصلت عليه مثل هذه المراكز الفكرية والبحثية، فضلاً عن زيادة مساحة الأدبيات الأكاديمية والبحث العلمي المتعلق بها، في الدول الغربية أساساً، وفي مجتمعات ودول أقل تنمية وأقل ديمقراطية، خاصة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن دراسة مراكز الأبحاث بحسب بعض المصادر قد تطورت بشكل غير منتظم عبر مراكمة مساهمات نظرية وإمبريقية/ ميدانية وإبستمولوجية/ معرفية امتدت

إلى علوم متعددة واتجاهات متنوعة. نشأت فكرة مراكز الأبحاث من العلوم الاجتماعية والإنسانية التي أولت أهمية خاصة بالسياسات العامة في مجالات السياسة والاقتصاد والحكم والإدارة العامة والدراسات الاستراتيجية، إلا أنها تطورت مع الوقت لتمتد إلى حقول طبيعية وعلمية وتنموية متعددة الأغراض والأهداف والوسائط والآليات.

عالم السياسة الإيطالي جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori)، ركز في تعريفه لمراكز الأبحاث على المفاهيم والتعريفات والرموز والتصنيفات (Typologies)، والتي تم التطرق لها في سياق دراسة مراكز الأبحاث، لا سيما في بيئات مختلفة وسياقات متنوعة، وبالتالي يغيب عن جهود سارتوري الفكري أية إشارات واضحة نحو تعريف عالمي لمركز الأبحاث (Universal Definition of Think Tanks). أما أندرو ريش (Andrew Rich) فاعتبر هذه المراكز بمثابة منظمات مستقلة، غير ربحية، ومتحررة من المصالح الضيقة، تقوم بإنتاج المعارف والخبرات والأفكار للحصول على الدعم والتأثير المطلوب في عملية صناعة السياسة (Policy Making). من هنا كان تعريف ريش يركز أكثر على هذه المراكز كمزود للمعارف ووكلاء لصناع القرار، ومعدي السياسات أكثر منه تبنيها وجهة نظر مستقلة معينة بعيداً عن الفضاء السياسي والفضاء العام التي

تسبح فيه وتدور في فلكه(١).

مما سبق يتبين أن هناك شبه إجماع أو اتفاق على مجموعة من النقاط المحورية المرتبطة بمراكز الفكر والأبحاث، ومنها:

١ ـ أن هذه المراكز هي بمثابة منظمات لها مواردها ومصادرها المادية والمعنوية والفكرية.

٢ ـ تتمتع هذه المراكز بدرجة لا بأس بها من الاستقلالية والحياد.

٣ ـ تبذل هذه المراكز كل الجهود لممارسة التأثير في السياسات العامة عبر تدخلها في عمل صناع القرار السياسي.

٤ ـ تستطيع هذه المراكز التأثير من خلال تزويد الحكومة بالموظفين المؤهلين لاحتلال وتسيد المناصب الإدارية والنخبوية داخل أفرع الحكومة ومؤسساتها المختلفة، وفي الحالة الأمريكية، أصبح لهذه الوظيفة معنى خاص في ضوء الترهل والضعف في الكادر الإداري التي تعده الأحزاب السياسية حينما تصل إلى السلطة السياسية كل أربع سنوات ارتباطاً مع الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وربما هذا ينطبق على الحزبين

---

(١) Jesper Dahl Kelstrup, Think Tanks in Europe: definition, research design and categorization of selected Think Tanks in Brussels, Denmark and Germany, in the 7Th International Conference Interpretive Policy Analysis, Tilburg, Netherlands, July 2012, pp. 1-10.

الكبيرين، وهما الديمقراطي ذو الميول اليسارية الوسطية المعتدلة، والجمهوري ذو التوجهات اليمينية المحافظة. وبما أن النظام الرئاسي الأمريكي مختلف عن نظيره البرلماني في الديمقراطيات الغربية خاصة البريطانية، فإن أغلب الوظائف الإدارية العليا في الحكومة لا تأتي من القنوات البرلمانية، وإنما من خارج التوليفة المؤسساتية الرسمية بما فيها مراكز الأبحاث المعروفة بمصداقية وصدقية كادرها العلمي والمهني، ومدى قربها من صانع القرار وتأثيرها في الحالة العامة[١].

من خلال اعتبار مراكز الأبحاث منظمات، فإن هذا يعني بكلمات أخرى أنها تتميز عن شبكات السياسات والمجتمعات المعرفية وتحالفات المناصرة والتأييد، لكن ما زال موضوع تميز هذه المراكز عن منظمات وتجمعات أخرى خاصة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمناصرة واللوبيات، قابل للنقاش والتفكير العميق. وفي نفس هذا السياق، تناول (Jesper Dahl Kelstrup) في مقالته التحليلية المطولة (Four Think Tank Perspectives) والتي تعني موضعة هذه المراكز في أربعة أطر نظرية مفاهيمية عامة تعكس طبيعتها وأهدافها ومجال عملها: أول هذه الأطر جاء من منظور المستشار السياسي (Political Advisor Perspective) والذي يعتبر

(١) Kent Weaver, The changing world of the Think Tanks, Brookings Institution, note on political science and politics, September 1989, pp. 563-578.

مراكز الأبحاث وكلاء له لإمداده بالمعلومات اللازمة حتى يبقى داخل اللعبة السياسية، وهذا يعني بكلمات أخرى أن مراكز الأبحاث والدراسات تقوم بلعب دور الخبير والناصح السياسي الاستراتيجي بهدف التأثير في مجرى صناعة السياسة من خلال تطوير مفاهيم وأفكار جديدة تجعل العملية السياسية عموماً أكثر نجاحاً، وأكثر إنجازاً على أرض الواقع. ومن الأمثلة على ذلك ما تقوم به مراكز الأبحاث، المحافظة وغير المحافظة، الليبرالية والتقدمية، من دور لتعزيز الخيارات السياسية

وغير السياسية لأعضاء الحزبين الديمقراطي والجمهوري الممثلين داخل الكونغرس الأمريكي[1].

أما المنظور الثاني فهو الإداري المؤسساتي (Institutional Administrative Perspective) حيث تعمل مراكز الفكر والأبحاث هنا ضمن هذا الإطار لتزويد المؤسسات الإدارية والجهات التنفيذية واللاعبين الإداريين داخل مؤسسات الدولة بالمعلومات والتقنيات والأفكار اللازمة من أجل الوصول إلى عملية عقلانية في صناعة السياسات وتنفيذها على الوجه الأكمل. وضمن هذا الإطار فإن المعلومات التي تصل إلى أيادي الفاعلين الإداريين تمتاز بالمصداقية وعدم التحيز والموضوعية، وعادة تكتسي بغطاء

(١) Howard Wiarda, Policy passages career options and policy wonks, Praeger Publishers, Westport, 2002, pp. 86-91.

تاريخي تحليلي/وسوسيولوجي مجتمعي حتى يصل اللاعب الإداري إلى أفضل الخيارات والبدائل المتعلقة بالموضوع المطلوب اتخاذ قرار فيه(١).

الإطار الثالث ينصب حول وجهة النظر الأدواتية (Instrumental Perspective)، إذ تعد هنا هذه المراكز بمثابة ناقل أو مركبة تعمل بصورة تامة لصالح أصحاب المصالح أو الممولين، وهذا يثير الشكوك في مدى مشروعيتها ومصداقيتها وصدقتيها في تمثيل الصالح العام، لا سيما أن حجم المعلومات، فضلاً عن أهدافها ونواياها البحثية يمكن في مرحلة معينة أن تصل إلى درجة الصدام المباشر مع بعض القيم الديمقراطية والمجتمعية والمصالح العامة. وهي بذلك لها امتدادات منطقية مع نظرية النخبة والصفوة بسبب اعتمادها تمويلياً وإدارياً على المال الخاص وعلاقاتها غير الرسمية مع صناع القرار مما يعيق العمل البرلماني المسؤول. وهذا ربما يتناغم مع النظرية الغرامشية التي ربطت عملية صناعة المعارف السياسية في المجتمعات الرأسمالية بمفاهيم الهيمنة والسطوة والمجتمع المدني والبنية الفوقية والنقاش العام داخل الحيز العام.

---

(١) H. Pautz, Think Tanks in the United Kingdom and Germany: actors in the modernization of social democracy, British Journal of Politics and International Relations, No. 12, 2010, pp. 419-435.

أخيراً، تم موضعة هذه المراكز البحثية والفكرية التفاعلية داخل منظور الشبكة أو التشبيك (Network Perspective) حيث ينظر لها في هذا السياق على أنها جزء هام من سلسلة أو شبكة فاعلة قادرة على إنتاج المعارف والمعلومات من خلال تناغمها أو تموضعها في إطار شبكة من مؤسسات وفواعل إدارية أخرى على شاكلة مجتمعات المعارف والجامعات ومراكز الفكر والتحالفات المجتمعية والرأي العام ومجموعات الضغط والمصالح والإعلام والمنظومة المجتمعية على وجه العموم[١].

بروفيسور (Martin Thunert) تبنى تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اعتبر مراكز الأبحاث بمثابة منظمات منغمسة بشكل كبير وبشكل دوري ثابت في البحث العلمي وخلق حملات الدعم والمناصرة في قضايا متصلة بالسياسات العامة. وتعد هذه المراكز البحثية حلقات متوسطة وجسور رابطة بين المعارف النظرية وممارسة السلطة السياسية بالشكل العملي في الديمقراطيات المعاصرة. وهي ضمن هذا التعريف تقوم بمهمة الربط بين الباحثين وصناع القرار، وهي في العادة تلتزم بتطبيق منهجيات علمية راقية وصحيحة ومزود رئيس بالمعلومات والمعطيات الأولية والثانوية. وبناء على هذا التعريف قام

(١) Martin Thunert, Players beyond borders? Think Tanks as catalyst of internationalization, Global Society, No. 2, April 2000, pp. 191-212.

بروفيسور مارتين بتصنيف هذه المراكز إلى ست مجموعات رئيسية هي:

١ ـ المراكز البحثية المنطوية تحت مظلة الأحزاب السياسية مثل مؤسسة كونارد اديناور، ومؤسسة فردريك ايبرت في ألمانيا، ومؤسسة جين جوريس في فرنسا والمعهد التقدمي في أمريكا.

٢ ـ المراكز المتصلة بشكل مباشر مع الحكومات والهيئات التنفيذية، مثل معهد التنمية الصيني، ومركز خدمات الكونغرس في أمريكا.

٣ ـ المراكز شبه الحكومية التي تمول بشكل كامل من الحكومات مع إمكانية حصولها على مصادر أخرى للتمويل أيضاً، مثل معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية في ماليزيا، ومعهد التنمية الكوري في كوريا الجنوبية، ومعهد ودرو ويلسون العالمي للباحثين في أمريكا.

٤ ـ المراكز المستقلة التي لا تتلقى دعماً من الحكومات أو فروعها التنفيذية أو التشريعية على شاكلة المعهد الباكستاني للشؤون الدولية ومركز دراسات الأمن في جنوب إفريقيا.

٥ ـ المراكز شبه المستقلة عن الحكومات لكنها واقعة تحت تأثير أو سيطرة بعض المانحين أو مجموعات الضغط والمصالح مثل معهد النقابات المهنية في بروكسل في بلجيكا،

والمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية ومركز معلومات الأمن والدفاع في أمريكا.

٦ ـ المراكز البحثية المرتبطة بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية، مثل معهد السياسة الخارجية التابع لجامعة حجة طيبة، في تركيا ومركز كارتر في جامعة أموري، ومركز هوفر في جامعة ستانفورد[١].

إضافة إلى دورها المحوري في خدمة السياسة والسياسيين وصناعة القرار السياسي، فإن مراكز الأبحاث تسهم مثلها مثل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في تلبية وظائف أخرى أهمها الوصول إلى الإعلام والتغطيات الإعلامية وعمل الإصدارات الرصينة والإشارة إلى مؤلفاتها في الإصدارات العلمية والسجلات الحكومية، كما أنها تقدم وظائف أخرى في الدول الديمقراطية مثل تقديم الشهادات المهمة أمام اللجان التشريعية وحضور جلسات البرلمانات والمجالس التشريعية وإبداء الرأي في قضايا تشريعية وسياسية. كما أن هذه المراكز تسهم في بعض الأحيان في مد الحكومة ببعض الموظفين المؤهلين لمناصب حساسة بحيث أنهم تمرسوا في دراسة السياسات وعمل الأبحاث التي ترفدها. وقد اعتبر كنت ويفر أن مراكز البحث

---

(١) Martin Thunert, Organization and structure of the Think Tanks, Heidelberg Center for American Studies, Heidelberg University, Germany, 2010, pp. 1-36.

العلمي تتشابه مع الجامعات في بعض الخصائص والسمات وفي بعض الوظائف حيث قام بتعريفها على أنها «جامعات من دون طلبة[١]» ويكمن هذا التشابه في القيام بالوظائف التالية الأخرى إضافة إلى الوظائف المعروفة لها:

١ ـ إنتاج المعرفة (Knowledge Production) وتوسيع دائرة الفهم والإدراك والتحليل في العلوم الاجتماعية والإنسانية، والعمل على إثراء التراث الإنساني والعلمي والثقافي. ويبدو أن هذه الوظيفة تعزز عند مجتمع صناع القرار السياسي ومعدي السياسات واللاعبين الآخرين سمات عقلنة العلم، وتفعيل المنهجيات العلمية لإيجاد حلول لمختلف المشاكل المجتمعية، ووضع خطط العمل بناء على تصورات واقعية تأخذ بالاعتبار الأهداف من جهة والإمكانيات والقدرات من جهة أخرى. وهذا يعد من صميم الفكر الواقعي البراغماتي الذي يقيم الأمور والمستجدات من منظور استراتيجي. وفي سبيل تحقيق ذلك، فإن الحكومات العصرية تحتاج أن تقوم برفع فاعلية رأس المال البشري عبر الوصول إلى المهارات، والقدرة على التعلم وتطوير التكنولوجيا، وكل هذه الوظائف لا يتم إلا عبر دور فاعل للجامعات ومراكز الفكر والأبحاث والاستشارات.

---

(١) Jeffrey Berry, The neo- liberalism the rising power of citizen groups, Washington D.C., The Brookings Institution, 1999, pp. 16-33

٢ ـ تعميم المعرفة (Knowledge Dissemination) وصقل شخصيات الفئات المستهدفة سالفة الذكر بقالب خاص ذا طبيعة متميزة، من خلال تقوية النزعة النقدية والتفكير العقلاني، وهذا يصبح ممكناً في زمن عولمة التعليم والتعلم وسيادة تأثير المعلومات الصحيحة، في حال أدرك صانع القرار ومعد السياسة أن مجال عمله متداخل الحقول والمعارف النظرية (Interdisciplinary) ومفيد ليس فقط لمجتمعه المحلي، وإنما للسياسة الوطنية على النطاق الشامل والأوسع في زمن العولمة وتداخل المصالح، وخدمة فئات مختلفة من المجتمع من حوله.

٣ ـ الوصول إلى المجتمعات المحلية (Community Outreach and Engagement) وهذا يعني بكلمات أخرى أن مراكز الأبحاث والدراسات يجب أن تستجيب إيجاباً للسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع، أي يجب أن تظهر حساسية خاصة لمختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه المجتمع. الانحياز إلى المجتمعات المحلية يحمل في طياته وثناياه تداعيات بالنسبة لعملية التعليم والتعلم وإنتاج المعرفة وخلق الرأي العام والمكاشفة، وبناء

التحالفات المجتمعية والمحلية لصالح أو ضد قضية معينة[1].

في نفس الوقت تبين أن هذه المراكز البحثية تلعب أربعة أدوار هامة أيضاً على الصعيد المجتمعي العام:

١ ـ إنتاج نوعية جيدة ومدربة من الخبراء والمستشارين بالمعرفة والكفاءة والمهارات، القادرة على تحديد التحديات التي تواجه المجتمعات التي تعيش فيها، فبرامج ودراسات المراكز الفكرية والبحثية تعزز قدرة الخبير على التفكير النظري والعملي والتخيلي، وتنمي عنده القدرة على جمع المعلومات وتحليلها مثلما يفعل الخبير بحيث يمتلك القدرة على إبداء الرأي والنقد البناء والتواصل الإيجابي مع الآخرين والفكر المستنير.

٢ ـ التصدي لحاجات التنمية والتغلب على تحدياتها ومعيقاتها داخل الدولة، لا سيما في ضوء زيادة أعداد السكان وتشابك المصالح المجتمعية، وزيادة درجة الضغوط على الموارد والمصادر المتاحة، وعادة تتم هذه المهمة عبر التعليم، بناء القدرات التنموية، إضافة إلى مقدرة المراكز الفكرية في تطوير وعي مجتمعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية

---

(١) أيمن يوسف، دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في تعزيز الديمقراطية والنزاهة والحكم الصالح في المسؤولية المجتمعية، يوسف ذياب وآخرون، عمان: منشورات الجامعة المفتوحة، ٢٠١٣، ص٢٠٠ ـ ٢١٠.

والتربوية التي يمر بها المجتمع والتي تقف عائقاً أمام التنمية. تساعد المراكز البحثية في ربط الجماعات المحلية بحاجات التنمية من خلال بناء الشراكات التي تجمع الخبراء والمختصين والمستشارين، والمجتمعات المحلية للتعرف على أولويات التنمية وتحدياتها، وتقدم توصيات محددة لرسم خريطة طريق للتحرك إلى الأمام.

٣ ـ الانغماس في تطوير الحياة الفكرية والثقافية في المجتمعات المعاصرة بما فيها المجتمعات المحلية ذات العقلية الضيقة التي تعيش في مناطق معزولة ونائية، من خلال إقناع الناس بأهمية العلم والتفكير العلمي العقلاني لتغيير مسارات حياتهم نحو الأفضل، وهذا يكون بحسب العديد من الخبراء الاجتماعيين والتنمويين من خلال الانتصار على المفاهيم المجتمعية الخاطئة والعادات والتقاليد البالية. وهنا يعتقد إدوارد سعيد أن المراكز البحثية والجامعات والمؤسسات الأكاديمية تمتلك الطاقات والموارد لتحول العلم إلى قوة إقناع لدى جموع الناس، والبناء على هذه القوة والطاقة لنشر السلام الأهلي والمجتمعي والمصالحة الداخلية وعمل توازنات طبقية، والتخلص من الفقر والأمية والعذابات الإنسانية. تستطيع المؤسسات البحثية بناء على هذه الرؤية الواسعة والرحبة، إعطاء اهتمام خاص للاستراتيجيات الخلاقة والآليات النافذة لتنمية

وتطور الاشتباك العام (Public Engagement) مع القضايا اليومية الملحة، ورفع درجة الوعي بها كمقدمة عامة نحو حلها جذرياً.

٤ ـ التطوير البحثي والاكتشافات العلمية لأن الدراسات والأبحاث التي تقوم بها، صممت بشكل إبداعي لدعم الاكتشافات والتكامل والتطبيق العملي والأبحاث النظرية في معادلة واحدة تكفل تضافر هذه الوظائف في عمل المؤسسات البحثية في زمن العولمة. وقد ازدادت أهمية هذا التضافر في هذه المهام في ضوء بروز اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومات واقتصاد الخدمات؛ لأن اقتصاد المعرفة يعني إنتاج المعرفة علمياً وتطبيقها وتطويرها بشكل دائم لضمان الربح والجودة والفائدة العامة. في هذا الإطار أشار أحد خبراء اقتصاد المعرفة إلى مقولة «إذا كانت المعرفة تعد اليوم الكهرباء الحيوية للنظام الاقتصادي المعلوماتي الجديد، فإن الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية في هذه المعادلة تشكل مصادر الطاقة الكهربائية التي يجب أن تعتمد عليها التطورات اللاحقة والمتجددة في هذا الميدان»[١].

(١) المصدر السابق، ص٢١١.

التجربة الأمريكية في مراكز الفكر والأبحاث

يعتقد البعض أن بزوغ نجم مراكز الأبحاث والفكر والاستشارات في العصر الحديث تزامن مع صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى منصات القيادة العالمية. قبل قرن تقريباً من اليوم كان هناك العديد من التجارب الأمريكية مع تأسيس مراكز أبحاث متخصصة في مجالات متعددة لزيادة درجة مهنية المؤسسات الحكومية وتطوير أداء الحكومة الأمريكية بفروعها المختلفة. وكان لهذه المراكز الأولى مهمة رئيسية واحدة في تلك الفترة تمثلت بإسداء النصيحة السياسية، وإبداء آراء مهنية في قضايا السياسات العامة. من الأمثلة الأولى على هذه المراكز البحثية معهد الأبحاث الحكومي الذي تأسس في عام ١٩١٦م، ثم تبعه معهد بروكنجز في عام ١٩٢٧م، في نفس الوقت الذي كان فيه معهد كارنيجي للسلام العالمي ١٩١٠م أول المراكز البحثية التي تابعت باهتمام قضايا السياسة الخارجية

وخلق البيئات الملائمة لتدعيم أواصر السلام العالمي، والتحقيق في أسباب الحروب، وآليات منعها كأحد أدوات حل النزاعات والصراعات بين الدول. ومع نهايات الحرب العالمية الأولى ١٩١٧ ـ ١٩١٨م، قام الكولونيل إدوارد هاوس، مستشار الرئيس ويلسون، بتأسيس مجموعة صغيرة من الخبراء أطلق عليها اسم التقصي (Inquiry) بهدف المساعدة في وضع تصورات وسياسات ورؤى حول السلام في فترة ما بعد نهاية الحرب الأولى، ولاحقاً توسعت هذه المجموعة الصغيرة لتضم محامين وأكاديميين ورجال أعمال ومال بحيث تحولت إلى مجلس العلاقات الخارجية (Council on Foreign Relations)[١].

دونالد أبلسون (Donald Abelson) من جامعة وست انتاريو في كندا، رصد أربع مراحل هامة مرت بها مراكز الأبحاث في أمريكا[٢]: المرحلة الأولى والجيل الأول من هذه المراكز الذي تخصص في أبحاث السياسات (Policy Research)، وظهر هذا الجيل من مراكز الأبحاث في بدايات القرن العشرين، حيث لعب المثقفون والخبراء وقارئي الأخبار والإعلاميين دوراً كبيراً

(١) Richard Haass, Think Tanks and US foreign policy: a policy makers' perspective, US foreign policy agenda An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002, p.5

(٢) Donald Abelson, Think Tanks and US foreign policy: a historical perspective, US foreign policy agenda an Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002, pp. 8-14.

في مناقشة القضايا العالمية، ومن الأمثلة على هذا النوع من مراكز الأبحاث معهد البحث الحكومي، ووقفية كارنيجي لخدمة السلام العالمي، ومعهد هوفر للحرب والثورة والسلام، إضافة إلى معهد المشروع الأمريكي للسياسات العامة. تحولت هذه المراكز إلى جامعات من دون طلبة (Universities Without Students)، وكان جل اهتمامها وجهدها منصب على إنتاج الأبحاث العلمية والأكاديمية بمنهجيات معروفة، حيث تم نشر عشرات المقالات والكتب والمجلات العلمية العالمية المحكمة والرصينة. ما يميز عمل هذه المراكز هو عدم تدخلها المباشر في التأثير على السياسات العامة، وإنما تدريب وتعليم صناع القرار وتعزيز الوعي المهني لديهم لاتخاذ قرارات صحيحة، وخلق رأي عام حول بعض الخيارات الهامة في السياسة الخارجية التي تم الإجماع حولها.

أما الجيل الثاني من هذه المراكز فتأسس مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتزامن ذلك مع زيادة درجة الهيمنة الأمريكية بالشؤون الدولية، وانشطار النظام الدولي في تلك الأيام إلى الثنائية القطبية في ظل أجواء الحرب الباردة، والصدام الأيديولوجي والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي المباشر مع الاتحاد السوفيتي. من الأمثلة على هذا النمط من مراكز الأبحاث مؤسسة راند ١٩٤٨م، ومعهد هودسون ١٩٦١م ومعهد

التطوير الحضري ١٩٦٨م. وأهم ما يميز هذه المراكز أنهم تحولوا إلى متعاقدين (Contractors) مع الحكومة الأمريكية لوضع دراسات بهدف بناء رؤية متكاملة للأمن الوطني والأمن القومي والسياسات الخارجية والداخلية والأمنية والدفاعية، والاعتماد شبه الكامل على هذه الدراسات.

أطلق على الجيل الثالث من هذه المراكز بمراكز أبحاث المناصرة والحملات الإعلامية والدعائية وتشكيل مجموعات وتحالفات حيث جمعت هذه المراكز بين خبراتها الطويلة في إجراء الأبحاث والدراسات، إضافة إلى تقنيات وآليات التسويق وبناء الحملات الإعلامية، ومن الأمثلة عليها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ١٩٦٢م ومؤسسة هيرتاج ١٩٧٣م ومعهد كاتو ١٩٧٧م.

وأخيرا ظهر الجيل الرابع من هذه المراكز والذي ارتبط بالتراث السياسي والشخصي للعديد من الرؤساء الأمريكان الذين تركوا بصمة واضحة على السياسات الداخلية والخارجية مثل مركز كارتر في أتلانتا، ومركز دراسات السلام في واشنطن، حيث تقوم هذه المراكز بالعديد من النشاطات بما فيها الإصدارات والندوات والمؤتمرات ودراسات السياسات، ولها نشاطات مرتبطة بالسلام والصراعات الإقليمية والمحلية والانتخابات والديمقراطية وحقوق المرأة والأقليات.

في نهاية مقالته المتخصصة حول مراكز الأبحاث، يضع أبلسون خارطة طريق بنشاطاتها العلنية العامة واستراتيجياتها لإيصال رسائلها إلى صناع القرار، ومنها تنظيم المؤتمرات العامة والندوات وورش العمل، وتشجيع باحثيها المقيمين من عقد ندوات ومحاضرات عامة في الجامعات والنوادي العامة بهدف مناقشة مختلف مظاهر السياسة الخارجية، إضافة إلى تقديم شهادات أمام اللجان التشريعية واللجان الأخرى المتخصصة التابعة للكونغرس الأمريكي، وتدعيم أبحاثها ونشراتها المطبوعة والإلكترونية وإعلان نتائج أبحاثها وعرضها على مواقع إلكترونية معروفة متاحة أمام الجميع بهدف الاستفادة منها على الوجه الأفضل والأكمل.

أما بالنسبة لنشاطاتها غير المعلنة والبعيدة عن الأضواء والتي تعكس التأثير الذي تمارسه فهذا أيضاً يتضمن إمكانية أن يكون خبراء هذه المراكز جزء من الطواقم الحكومية التنفيذية المؤثرة، واحتلال مواقع متقدمة للحكومة الفيدرالية أو على مستوى اللجان المختلفة التي تشكلها الولايات، وقبول وظائف المستشارين والخبراء في الحملات الرئاسية وانتخابات الكونغرس. في مناسبات عديدة يتم دعوة صناع قرار مختارين ومنتقين من وزارة الخارجية الأمريكية، ومجلس الأمن القومي والمخابرات الأمريكية وأعضاء في الكونغرس ولجانه المختلفة

للمشاركة في ندوات خاصة تهدف إلى تقوية توجهات معينة في السياسات الداخلية والخارجية، وهذا ينطبق على العديد من هذه المراكز خاصة مؤسسة الهيرتاج (Heritage Foundatio) ومؤسسة البروكنيجز (Brookings Institution) وغيرهما ممن لهم باع في هذه المجالات[١].

مدير معهد بروكينجز يستعرض مجموعة من الأفكار الهامة التي تقدمت بها البروكنجز ومنها التحشيد والتجنيد للحربين العالمتين الأولى والثانية، وإيجاد العملية الطويلة التي تمر بها الموازنة الفيدرالية خاصة في القنوات البيروقراطية، ونظام الخدمة المدنية في أجهزة الدولة ونظام الضمان الاجتماعي، وتطوير خطة مارشال لمساعدة أوروبا بعد الحرب الثانية خلال رئاسة هاري ترومان، ووضع القيود على الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية، واستخدام العقوبات الاقتصادية والسياسية لمعاقبة ما يسمى بالدول المارقة ومحاور الشر وإعادة هيكلة مجلس الأمن القومي، والالتزام بمساعدة الدول الفقيرة، ووضع الأسس للسياسة الخارجية الأمريكية اتجاه روسيا السوفيتية بعد الحرب الثانية، فضلاً عن دورها في إعداد أبحاث متعلقة بالإرهاب والصراع العربي الإسرائيلي، والتركيبة الإثنية والعرقية والطبقية

---

(١) Donald Abelson, Ibid., p. 12.

في الشرق الأوسط وإفريقيا ومستقبل الطاقة وأمن مواردها ومصادره[1].

مؤسسة راند (RAND) على الصعيد الآخر أسهمت في تطوير قدرات سلاح الجو الأمريكي لأنها استطاعت تجنيد القدرات المدنية العلمية في قطاع الطيران لصالح استخدامها للأغراض العسكرية والحربية وحتى الأغراض التجسسية، فأبحاث راند أسهمت في فهم الاستراتيجية العسكرية والاستخبارية للاتحاد السوفيتي وكذلك الاقتصاد السوفيتي، فضلاً عن السياسة الخارجية والعلوم والتكنولوجيا واللغات وأنماط التفكير وغير ذلك. يضاف إلى ذلك أبحاث متخصصة قامت بها راند لصالح البنتاغون فيما يتعلق بالشرق الأوسط واليابان والصين وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. رصدت راند بشكل علمي بحثي سياسة التحديث للقدرات العسكرية التي تقوم بها الصين وكوريا الشمالية والهند وإندونيسيا، وإسقاطات ذلك على مستقبل القوة العسكرية وجيوش هذه الدول، وكان دائما المستفيد من هذه الأبحاث مجتمعي العسكر والاستخبارات العسكرية[2].

---

(١) Strobe Talbott, The Brookings Institution: How a Think Tank works? US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002, pp. 19-22.

(٢) Michael Rich, RAND: how Think Tanks interact with the military? US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002, pp. 23-25.

أما المعهد الأمريكي للسلام (The US Institute of Peace) الممول أساساً من الكونغرس، فقد أثرى دراسات السلام والصراعات والحروب، وكيف يمكن تعزيز السلام ومنع الحرب أو تحويل الصراعات بشكل علمي مدروس لإيجاد حلول لها على المدى البعيد من خلال إنبات أو إيجاد فواعل جديدة وخلق ظروف جديدة تكون مواتية لترتيب إجراءات السلام. فقد ساهم المعهد في وضع برنامج التعليم القائم على أساس السلام وعمل برامج تدريبية في مواضيع الصراعات وإدارة الأزمات وتحول الصراعات والتنمية المستدامة وبناء السلام وإعادة البناء وإعادة تأهيل المقاتلين والجنود السابقين والضحايا المدنيين، خاصة في الشرق الأوسط وأفغانستان والبلقان وكوسوفو والكونغو ورواندا وبوروندي وغيرها من دول العالم. عمل المعهد بالتنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية لتدريب ضباط الشرطة الأمريكية الذين تطوعوا للقيام في مهمات خطرة فيما وراء البحار لا سيما في البلقان وتيمور الشرقية. وتشتمل برامجها التدريبية ورش متخصصة وندوات معمقة لدبلوماسيين وموظفين حكوميين وقادة مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية ومستشارين عسكريين وأمنيين. قام المعهد بالإعداد وتنفيذ عشرات ورش العمل وبناء فرق للعمل في ميادين الدول والمجتمعات المعرضة للصراعات لا سيما أعضاء من منظمات غير حكومية اجتمعوا لتوطيد أواصر

السلام في مناطق مثل كوسوفو والبوسنة وفلسطين وبعض الدول الإفريقية[1].

في التجربة الأمريكية لا بد من الإشارة إلى تأثير مراكز الفكر والأبحاث والدراسات المحافظة ذات الميول اليمينية (Conservative Think Tanks) خاصة في الاستراتيجيات والأدوات والآليات التي تتبعها للتأثير في الحياة العامة، وفي الحياة السياسية. من هذه الآليات ما يسمى بتسويق الذات بشكل تملكي ومواظب (Self Promotion) عبر تنظيم المؤتمرات العلمية، ونشر البيانات الصحفية وتوزيع المواد المكتوبة والمطبوعة. كما أن بعض هذه المراكز يتحالف مع الإعلام المرئي والمقروء والإلكتروني، وأخذ منصة كبيرة ومساحات أوسع في الصحف للكتابة حول مخرجات ونتائج أبحاثهم في مواضيع محددة. بالإضافة إلى استهداف قادة الغد والقادة الشباب عبر تنظيم مسابقات لكتابة المقالات التحليلية والانغماس في النشاطات المجتمعية الأخرى، إضافة إلى تنظيم الندوات والمحاضرات واللقاءات مع القادة الشباب وقادة المستقبل[2].

---

(١) Richard Solomon, The US Institute of Peace: A hands - on approach to resolve conflicts, US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002, pp. 26-29.

(٢) Martin Thunert, Conservative Think Tanks in the United States and Canada, in Rainer-Olaf Schultze, Ronald Sturm and Dagmar Eberle (Editors), Conservative parties and right wing politics in North America, Verlag Fur Sozialwissen Schaften, 2003, pp. 1-25 (German Edition).

التجربة الصينية في بناء وتفعيل مراكز الفكر والأبحاث

الصين: لمحة عامة

تتشكل السياسة الخارجية الصينية من خلال الاعتماد على التداخل بين مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، والاعتبارات الداخلية في آن واحد[١]. فالصين أكبر بلد في العالم من حيث السكان، كما أنها الاقتصاد رقم واحد عالمياً من حيث قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال عام واحد والتي وصلت إلى ما يزيد عن ١٤,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١م، مقابل حجم الاقتصاد الأمريكي الذي لم يتجاوز ١٤,٦ تريليون دولار في نفس الفترة الزمنية. كما أن الصين من أوائل الدول من حيث نسبة النمو الاقتصادية والتي تجاوزت ١١٪ عام ٢٠١١م، وذلك يعود إلى مجموعة من

(١) James Chen, The emergence of China in the Middle East, Strategic Forum at National Defense University, No. 271, December 2011, pp. 1-6.

الأسباب والعوامل نذكر منها على سبيل التبسيط والتحليل ثلاثة أسباب: السبب الأول، مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الصين منذ العام ١٩٧٩م والتحامها بالمنظومة الرأسمالية العالمية، أما السبب الثاني، فمتعلق بنسبة الادخار الوطني العالية داخل الصين والتي تزيد عن ٤٠٪، أما السبب الثالث، فمتوقف على حجم الاستثمارات المتدفقة على الصين والتي تجاوزت ٧٠٠[١] مليار دولار في عام ٢٠١٠م، وكله بحكم السوق الناشئة والاستقرار السياسي والصعود الاقتصادي النفاث، ونمو حجم الطبقة الوسطى فيها.

في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه الصين بأكبر جيش مقاتل في العالم يزيد عدد أفراده عن ٢,٥ مليون جندي، وفي آخر خمس سنوات زادت نسبة الإنفاق العسكري في الصين بنسبة ١٧٪ عن المعدلات الطبيعية بحيث تجاوزت ١٠٠ مليار دولار في العام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١م. وتتفرع قوة الصين على جيوشها البرية والبحرية والجوية والاستخبارية وامتلاكها للسلاح النووي، إذ نجحت في إحداث أول تفجير نووي في عام ١٩٦٤م، بينما عكفت على إطلاق صاروخ من غواصة نووية في عام ٢٠٠٤م. وبالرغم من ذلك تتمسك الصين باستخدام القوة الناعمة إلى

(١) Wayne Morrison, China economic rise: history trends, challenges and implications for the United States, Congressional Research Service, July 2013, pp. 1-19.

جانب القوة الصلبة بهدف زيادة نفوذها السياسي في العالم، فبالإضافة إلى القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية والسكانية والجغرافية، فإن الصين تلجأ أيضاً إلى استغلال القوة اللينة الناعمة مثل الثقافة والفنون والرياضة والأيدولوجيا والدبلوماسية والإعلام الجديد من أجل الترويج لسياساتها الخارجية القائمة أصلاً على شعار توسع الصين السلمي في العالم اقتصادياً وتقنياً وسياسياً. وقد استخدم هذا الشعار في تسعينات القرن الماضي من أجل طمأنة دول شرق آسيا (كوريا الجنوبية واليابان وتايوان وسنغافورة) من أن الصين ليست لها نزعات امبريالية استعمارية عدائية أو استعمارية، وإن سياساتها الخارجية تقوم على أساس التفاعل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والعالم الخارجي، كما أن هذا المبدأ وتلك المرحلة هدفٌ إلى تجنب الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية في شرق آسيا خاصة في شبة الجزيرة الكورية واليابان وتايوان، وبسبب التشابك البراغماتي في المصالح الاقتصادية والتجارية بينهما اليوم، يضاف إلى ذلك السعي الجاد لتفعيل مكانة الصين في المؤسسات الدولية تناغماً مع تمددها الاقتصادي والسلمي في العلاقات الدولية واتباعها لسياسة الحياد الإيجابي في الكثير من مشاكل العالم، والتركيز على الحلول الأممية لكثير من مشاكل العالم وأزماته المختلفة،

بعيداً عن منطق القوة والتسلط والعنجهية[1].

وبناء على ذلك وضعت الصين مجموعة من الأهداف السياسة الخارجية في تعاملها مع العالم الخارجي بما فيها أمريكا والصين وإسرائيل والمنطقة العربية، ومن ضمنها:

١ ـ ضمان الوحدة الجغرافية والإقليمية للصين الكبيرة والممتدة فوق مساحات شاسعة والمتعددة عرقياً ودينياً واقتصادياً، وهذا يتطلب وضع الجهد الكافي لمنع التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية خاصة فيما يتعلق بالأقليات في التبت وتركستان الصينية. ومن أجل ذلك فتحت الصين قنوات اتصال مباشرة وغير مباشرة مع العديد من دول العالم بما فيها إسرائيل لتحديث جيشها وقواتها المسلحة لا سيما في ضوء الاستراتيجية الصينية بتقليل عدد الجنود وزيادة فاعلية العامل التقني البشري. لكنها في نفس الوقت ستكون مترددة في اللجوء إلى الخيارات العسكرية الصعبة والجامدة في معالجة مشاكلها في المحيط الإقليمي ومع الجيران؛ لأن مثل هذا التوسع العسكري واللجوء للقوة له أثمان باهظة اقتصادية وسياسة واستراتيجية، فسياسة الانفتاح على الجيران أفادت الصين في نموها

---

(١) Annual Report to Congress about military and security developments involving people Republic of China in 2012, Office of Secretary of Defense, Washington D.C., 2013, pp. 27-32.

الاقتصادي العالي، والوصول إلى الأسواق وحصولها على المواد الخام ومصادر الطاقة، وإن نسب النمو الاقتصادي العالية إنما تحققت بفعل هذا الاستقرار الذي مهد لقدوم الاستثمارات الأجنبية ونمو التجارة الخارجية والشراكات الاقتصادية مع العالم الخارجي بفعل الاعتماد المتبادل مع العديد من الأقطاب الاقتصادية في الشرق والغرب. كما أن لاستخدام القوة أو حتى التفكير في ذلك تداعيات وإسقاطات سياسية ودبلوماسية لأنه سيخلق بيئة إقليمية ودولية تشكك في شعار الصين القائم على التوسع السلمي في العالم، وسينتج عن ذلك أيضاً إعادة خلط الأوراق الإقليمية والدولية وتخريب ميزان القوى في المنطقة، وفي العالم ككل[١].

٢ ـ الاستمرار بتحقيق معدلات اقتصادية متصاعدة ومتنامية تتجاوز العشرة بالمائة مع ضمان الوصول إلى الاستثمار الأجنبي والأسواق الخارجية والتكنولوجيا المتطورة لا سيما في علاقاتها مع أوروبا وروسيا واليابان والمنطقة العربية على اعتبار أنها أسواق كبيرة للمنتج والبضاعة الصينية، والوصول إلى تخوم وأسواق ومصادر طاقة جديدة لا سيما في روسيا وكازاخستان

---

(١) M. Taylor Fravel, International relations theory and China's rise: assessing China's potential for territorial expansion, International Studies Review, No. 12, 2010, pp. 505-532.

وتركستان ومنظومة الدول المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز[١].

٣ ـ أما ثالث هذه الأهداف فهو العلاقة الجيدة مع مصدري الطاقة والبترول والمواد المعدنية الأخرى خاصة في الخليج العربي والشرق الأوسط، وفي إفريقيا وضمان أمن البترول وبواباته ومعابره المختلفة، وتشير أغلب الدراسات إلى أن الصين تستورد ما يقارب ٥٠٪ من حاجاتها البترولية من هذه المناطق. هذا يفسر العلاقة الجيدة ذات الطبيعة الاعتمادية المتبادلة مع إيران حيث يطغى على العلاقات بين البلدين عوامل الطاقة والسوق ومبيعات السلاح والاستثمارات الخارجية[٢].

---

(١) Phar Kim Beng & Vic Li, China's energy dependence on the Middle East: boon or bane for Asian security, The China and Eurasia Forum Quarterly, Vol. 3, No. 3, November, 2005, pp. 19-26.

(٢) Yoram Evron, Sino-Israeli relations: opportunities and challenges, Strategic Assessments, August 2007, Vol. 10, No. 2, pp. 1-7.

صعود مراكز الفكر والأبحاث في الصين

تواجدت مراكز الأبحاث في الصين منذ فترة طويلة، بحيث تواجدت بعض الجماعات الفكرية الناصحة في زمن كنفوشيوس، وأطلق اسم مستشاري الأمير على هذه الجماعات. في فترة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ ١٩٤٩ - ١٩٧٦م ظهرت بعض المراكز الاستشارية التي كانت مباشرة تحت سيطرة الدولة وألحق أغلبها بوزارة الخارجية الصينية، منها معهد الشعب الصيني للشؤون الدولية. ونتيجة للتطورات المتسارعة في هنغاريا ١٩٥٦م وتشيكوسلوفاكيا ١٩٦٨م، أمر ماوتسي تونغ بتأسيس المعهد الصيني للشؤون الدولية (Chinese Institute for International Studies CIIS). وقد لعب هذا المركز دور هام في التقارب الصيني الأمريكي والذي توج بزيارة الرئيس نيكسون للصين واحتلاها المقعد الدائم في الأمم المتحدة في بداية السبعينات من القرن الماضي. في عام ٢٠١٠م ضم المركز أكثر من ٤٠

باحث مهني متخصص، وقاده العديد من الدبلوماسيين وصناع قرار سابقين، حيث ضم دوائر متصلة بالاستراتيجية العالمية، وتحليل المعلومات، والدراسات الأمريكية والأوروبية، إضافة إلى دراسة آسيا/المحيط الهادي ومصادر الطاقة في إفريقيا والشرق الأوسط. وبناء على الدراسات العالمية في تصنيف مراكز الأبحاث فإن (CIIS) يعد المركز الثاني على مستوى الصين بعد الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (Chinese Academy of Social Sciences)[١].

تميزت فترة ما بعد ماو بانفتاح الصين الكبير سياسياً واقتصادياً على الغرب، مما استدعى نشوء مراكز أبحاث جديدة غطت أجنداتها قضايا عديدة. بعد تأسيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية في عام ١٩٧٧م، ظهرت إلى الوجود مراكز بحثية أخرى لكن بقيت كلها تقريباً مرتبطة بالدولة والحكومة الصينية وأجهزتها المختلفة على اعتبار أن الصين دولة الحزب الواحد. كما ظهرت مراكز متخصصة في بلدان أو أقاليم معينة مثل مركز الدراسات الأمريكية ومركز الدراسات اليابانية ومركز لدراسة أوروبا الغربية، في نفس الوقت الذي تم فيه تأسيس مجموعة متخصصة لدراسة تايوان كجزء من مجلس الوزراء

---

(١) David Shambaugh, China's international relations Think Tanks: evolving structure and process, The China Quarterly, Vol. 171, 2002, pp. 6-14.

واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني[1].

تعد الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS) من المراكز الأولى المتخصصة بحيث تضم مراكز بحثية فرعية تصل إلى ٣١ مركزاً، فضلاً عن ٤٥ معهد دراسي مهني، وتوظف الأكاديمية أكثر من ٣٢٠٠ باحث وخبير ومتخصص. تقوم هذه الأكاديمية بنشر الكتب والمجلات والدوريات والدراسات ولها فروع في عواصم الأقاليم الصينية الرئيسية، وبسيطرة مباشرة من مجلس الوزراء في الصين. وبالنسبة للترتيب العالمي لهذه المراكز الصينية، تعد الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ثاني المراكز في آسيا من حيث السمعة والتأثير وحجم المنشورات، وتأتي مباشرة بعد معهد اليابان للشؤون الدولية (Japan Institute for International Affairs)، وهي في المركز ١٥ على مستوى العالم[2].

من المراكز البحثية الأخرى الهامة المتواجدة على الساحة الصينية اللجنة الوطنية الصينية لمجلس التعاون الاقتصادي

---

(١) Thomas Bondiguel and Thierry Kellner, The impact of China's foreign policy Think Tanks, in Global China Think Tank Summit, China Center for International Economic Exchanges, BICCS Asia Paper, Vol. 5, No. 5, July 2-4, 2009, pp. 1-29.

(٢) James McGann, The global go to Think Tanks, the Think Tanks and civil societies program in 2009, International Relations Program at University of Pennsylvania, Philadelphia, 2010, pp. 30-40.

الباسيفيكي (China National Committee for Pacific Economic Cooperation) بحيث تعمل هذه اللجنة على تطوير وتنمية التعاون الاقتصادي الرابط بين الصين ودول المحيط الهادي والدول الآسيوية المطلة من الهند حتى أستراليا، ويضم ضمن أعضائه موظفين حكوميين، وباحثين مخضرمين ورجال أعمال وإعلاميين ورياديين. خلال فترة الرئيس جيانغ زيمين في تسعينات القرن الماضي، كان هناك رجوع بشكل دوري ومستمر لبعض مخرجات المراكز البحثية الصينية خاصة في قضايا متصلة بالتخطيط الاستراتيجي والشؤون التايوانية، كما أن أحد أساتذة القانون وانغ هينينغ (Wang Huning) كان مستشاراً شخصياً وقانونياً له في بعض المراحل[١]. ومع دخول الصين عصر العولمة والقرن الحادي والعشرين، كان في الصين أكثر من ٤٢٨ مركزاً بحثياً، في نفس الوقت الذي تشير فيه بعض المصادر الصينية إلى أن عدد هذه المراكز البحثية والأكاديمية يمكن أن يصل إلى ما يراوح ١٠٠٠ مركز، بحيث ظهر جيل جديد منها مؤخراً يعني أكثر بالقضايا البيئية والتلوث والتنوع الحيوي والبيئي والإصلاحات الاقتصادية والتمركز الاجتماعي، إضافة إلى

(١) Ibid., p. 40.

الإصلاحات الاقتصادية وغيرها من القضايا الداخلية غير السياسية[1].

باختصار يمكن القول أن نشأة مراكز الأبحاث في الصين المعاصرة مرت بثلاث مراحل هامة، بحيث تناغمت كل مرحلة مع الظروف العامة، المحلية والإقليمية والدولية التي مرت بها الدولة الصينية، وما تبع ذلك من حاجة صانع القرار الصيني إلى النصيحة والمشورة والمعلومة لا سيما في قضايا العلاقات الخارجية والشؤون الاستراتيجية والاستخبارية والتحولات الاقتصادية. المرحلة الأولى هي بامتياز مرحلة الزعيم الماو الذي حاول جاهداً الاستفادة من الخبرة السوفيتية في إدارة مراكز الفكر والبحث العلمي وصناعة المعلومات والمعطيات عبر سيطرة واضحة للمفكرين الشيوعيين على هذه المراكز ومفاصلها الداخلية.

وبالتالي كانت أغلب الأبحاث في هذه المرحلة متأثرة بالأيدولوجيا الشيوعية الماوية، ومنعت هذه المراكز من تبني أفكار إصلاحية ناقدة أو منفتحة على البيئة الخارجية. أما الجيل الثاني من هذه المراكز فظهر إلى الوجود في عهد الرئيس دنغ زياو بنغ الذي امتاز بسياسة الباب المفتوح على العالم

(١) Ibid.

الخارجي، وأخذت مراكز الفكر مساحات أكبر من الحرية والتحرر من القيود والإبداع والابتكار في مجال الدراسات، كما تنوعت مصادر التمويل لهذه المراكز من قبل جهات متعددة في الحكومة المركزية بهدف أن تبقى الحكومة في موضع المسيطر على هذه المراكز ونتائج إعمالها، وأن تضعها في دائرة المراقبة والمحاسبة والمتابعة[١].

أما المرحلة الثالثة فبدأت بالبروز في بدايات القرن الحادي والعشرين وتزامنت مع دخول الصين عصر الانفتاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي وتأثرها بالعولمة بمختلف مظاهرها، وفي هذه المرحلة أيضاً تقوت دعائم الحركة التعاونية في الصين خاصة في الأرياف، وما تبعها من نشأة للمجتمع المدني والطبقة الوسطى التي أصبحت أكثر نقدية لسياسات الدولة والحكومة في مختلف الجوانب السياسية والخارجية والاقتصادية والداخلية. وقد ساهمت سياسة تخفيف الرقابة على وسائل الأعلام ومراكز الأبحاث واللبرلة الاقتصادية من تمهيد الأرضيات إلى سعي المراكز الفكرية والبحثية في الصين للبحث عن مصادر تمويل خارجية، ومن القطاع الخاص، والإعلام الخاص ورجال الأعمال الذين بدءوا بالتوسع في مجال المال

---

(١) Hongying Wang & James Rosenau, China and global governance, Asian Perspective, Vol. 33, No. 3, 2009, pp. 3-39.

والاستثمار. وقد انعكس كل ذلك على توسيع دوائر النقد والفكر الحر وعرض التجارب العالمية في مختلف جوانب الحياة بأسلوب أكثر عملية وأكثر نقدية وحرية[١].

(١) Robert Works, The emerging power: how international and civilian organizations define Chinese policy, Virginia Review of Asian Studies, 2010, pp. 110-119.

التجربة الهندية في مراكز الفكر والأبحاث

تعد الهند أكثر دول جنوب آسيا (باكستان وبنغلادش ونيبال وبوتان وسيريلانكا والمالديف والهند) من حيث عدد مراكز الأبحاث تواجداً فيها، وهذا يعود لعدة أسباب منها الطابع التعددي الثقافي والفكري والسياسي الذي طغى على الحركة الوطنية الهندية قبل الاستقلال، والتنوع الديني والإثني والعرقي والطبقي في أوساط الشعب الهندي، وزيادة درجة التعقيد في المشاكل اليومية التي واجهت الهند بعد الحصول على الاستقلال الوطني في عام ١٩٤٧م خريطة المراكز البحثية في الهند تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال إذ تأسست مجموعات بحثية وفكرية بهدف تطوير معارف أصيلة للمساعدة في حل مشاكل الأمة الهندية. ويعتبر معهد غوغلي لعلوم السياسة والاقتصاد (Gokhle Institute of Politics and Economics) من أوائل هذه المراكز، حيث تأسس في عام ١٩٣٠م في مدينة بونا غرب الهند،

وتخصص في دراسة مختلف المظاهر السياسية والاقتصادية التي تواجه الهند. في نفس الفترة الزمنية ظهر إلى الوجود مركز الإحصاء الهندي Indian Statistical Institute (ISI) في مدينة كالوكاتا في جنوب الهند من أجل تطوير الإحصاءات التنموية والاقتصادية، وتنمية النظرية الإحصائية وأساليب تدريسها وتطبيقها، مع مرجعية خاصة لمشاكل التخطيط للتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين عملية إدارة الموارد والإنتاج والمصادر الطبيعية.

وفي العام ١٩٤٣م، أسست مجموعة من المثقفين والمختصين والمهتمين المجلس الهندي للشؤون الدولية (Indian Council of World Affairs) وذلك قبل سنوات قليلة من استقلال الهند، وقرب تحقيق الحركة الوطنية الهندية لأهدافها في التحرر والحرية عن المستعمر البريطاني، وكان هذا أحد أهم أهداف تأسيس هذا المعهد هو تعزيز جانب العلاقات الدولية للهند وترتيب سياساتها الخارجية مع الجيران، ومع العالم الخارجي ككل. وكان لمركز الإحصاء الهندي تحت قيادة البروفيسور وأستاذ الإحصاء والاقتصاد ماهالانوبس (Mahalanobis) دور محوري بتزويد الحكومة الهندية بالأرقام والإحصاءات اللازمة لوضع الخطط الخمسية في التنمية والتطوير والتغيير خلال فترة قيادة جواهر لال نهرو والذي قاد البلاد عبر فكره الاشتراكي

حتى العام ١٩٦٢م والقائم أساساً على التخطيط المركزي وزيادة حجم القطاع العام وتدخل الدولة المباشر في دعم السلع وتوجيه الاقتصاد باتجاه قطاعات حيوية معينة، ومنع طغيان قوى السوق على مصالح الفقراء والأرياف والمهمشين. وبما أن نهرو كان يعتقد أنه الخبير الأول في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فقد أبدى اهتماماً خاصاً بتطوير المراكز البحثية التي تعنى بالجانب الاقتصادي والإحصائي لا سيما الاقتصاد التطبيقي والإحصاءات التطبيقية التي تساعد صانع القرار ومتخذه لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة، وتساعد معدي الخطط الاقتصادية لتبني توجهات وتصورات أكثر عقلانية عن التخطيط الاقتصادي والبيئة الاقتصادية في الهند.

في نفس الوقت الذي كان فيه المجلس الهندي للعلاقات الخارجية يلعب دوراً لا يقل أهمية في تعزيز التوجهات المحايدة وغير المنحازة في السياسة الخارجية الهندية، وساعد مركز الإحصاء الهندي الحكومة في وضع الخطط الخمسية الأولى التي ركزت على أربعة جوانب بحثية هامة:

١ ـ الادخار والاستثمار والتوظيف والصناعات الصغيرة.

٢ ـ مشاكل التنمية المناطقية والتنمية الحضرية.

٣ ـ إصلاحات نظام الأراضي وإدارة المزارع الريفية.

٤ ـ الرفاهية الاجتماعية والتنمية الإدارية.

كما أن مركز الإحصاء الهندي (ISI) شارك في وضع الخطة الخمسية الثانية التي تضمنت:

١ ـ تطوير التخطيط والموارد المالية والضرائب.

٢ ـ العلاقة مع الريف والحضر.

٣ ـ التوظيف ومحاربة البطالة.

٤ ـ اللامركزية الإدارية وانعكاساتها على قطاع الصناعات الصغيرة.

٥ ـ نظام الإسكان والإنشاءات.

٦ ـ الإصلاحات الزراعية القانونية[١].

في خمسينات القرن الماضي بدأت الحكومة الهندية تبدي اهتماماً كبيراً بقطاع إدارة الدولة والمؤسسات الحكومية، فقامت بإنشاء المعهد الهندي للإدارة العامة (Indian Institute of Public Administration) في عام ١٩٥٤م، وكان جواهر لال نهرو أول رئيس لهذا المعهد والذي من أهدافه تطوير القدرات القيادية والإدارية والمالية والرقابية والتنظيمية لفروع الحكومة المختلفة

---

(١) http://www.planningcommission.nic.in/plans/planrel/fiveyr/2nd/2planch.html.

وفي قطاعات الخدمة المدنية[١]. ومن أجل تطوير قطاع الأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن المجلس الهندي للأبحاث في العلوم والاجتماعية (Indian Council for Social Science Research) تم إقامته في العام ١٩٦٩م من قبل الحكومة الهندية من أجل تفعيل الأبحاث في هذه المجالات، وتفعيل التبادل الأكاديمي والبحث وتطوير قطاع التوثيق وجمع المعلومات والمصادر الأولية والثانوية والوثائق القديمة والمخطوطات والوثائق في هذا القطاع الهام. كما قام هذا المجلس بالتنسيق مع حكومات الولايات الهندية بدعم نشاطات اقتصادية واجتماعية لا سيما في كارناتكا واندرا برادش وأوريسا وأسام وغيرها من الولايات في شمال البلاد وجنوبها. وبما أن الهند بدأت تنفتح على العالم الخارجي، فإن الحكومة المركزية وضعت الجهود البحثية والمالية والبشرية في تأسيس مراكز أبحاث موجهة باتجاه العلاقات الدولية والخارجية والاقتصاد العالمي، ومن هذه المراكز، المعهد الهندي للتجارة الدولية (Indian Institute of Foreign Trade) في نيودلهي، حيث وضع على أجنداته، زيادة مهنية التعامل الهندي مع التجارة الخارجية، زيادة الصادرات وتطوير المصادر البشرية والطبيعية العاملة في قطاع التجارة إضافة

(١) http://www.iipa.org.in/about/html.

إلى تنمية التعاون بين دول الجنوب في الجوانب الاقتصادية[١].
وتزامنا مع الحروب التي خاضتها الهند مع جيرانها خاصة باكستان ١٩٤٧م و١٩٦٥م والصين ١٩٦٢م فإن الحكومة الهندية عبر وزارة الدفاع ساهمت في تأسيس معهد الدفاع والتحليل الاستراتيجي في دلهي عام ١٩٦٥م وتناغماً مع سياسة الهند الخارجية القائمة على أساس عدم الانحياز[٢] (Non-Alignment)، فإن وزارة الخارجية الهندية أسهمت في إقامة منظومة البحث المعلوماتي المتعلقة بالدول النامية في عام ١٩٨٤م على اعتبار أن الهند كانت من قادة دول العالم الثالث، حيث رفعت شعار عدم الانحياز مع القوتين العظميين أمريكا والاتحاد السوفيتي.
ومن أهداف هذه المنظومة كان توثيق التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والتقني بين دول الجنوب، فضلاً عن تطوير مبادرات أخرى فيما يتعلق بالبنى التحتية وقطاعات الطاقة والاستثمار[٣].

---

(١) Partha Ghosh, Social science research in India: an institutional analysis of the ICSSR experiment, IASSI Quarterly, Vol. 29, No. 1, 2010, pp. 25-40.

(٢) تأسست حركة عدم الانحياز في عام ١٩٥٥م خلال مؤتمر باندونغ في أندونيسيا، وكانت الهند بزعامة جواهر لال نهرو، إضافة إلى مصر بزعامة جمال عبد الناصر والرئيس الغاني نكورما والرئيس اليوغسلافي مارشال تيتيو من مؤسسي هذه الحركة العالمثالثية بهدف إبعاد دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عن استقطابات الحرب الباردة.

(٣) تأسست حركة عدم الانحياز في عام ١٩٥٥م خلال مؤتمر بانودنغ في أندونيسيا =

في السبعينات والثمانيات من القرن الماضي، حصل تحول هام على صعيد تأسيس مراكز الفكر والأبحاث في الهند حيث بدأ التركيز على المراكز التي تعني بالبيئة والتلوث والتنمية المستدامة والعلوم والتكنولوجيا، وجاء ذلك متزامنا مع مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في ستوكهولم عام ١٩٧٢م، فظهر في دلهي مركز البدائل التنموية (Development Alternative) عام ١٩٨٣م، ومركز العلوم والبيئة في دلهي عام ١٩٨٠م، ومركز الدراسات التنموية في جيبور غرب الهند، إضافة إلى معهد الطاقة عام ١٩٧٤م، وقد استخدمت هذه المراكز البيئية التنموية والعلمية أدوات مختلفة للعمل، منها: بناء حملات الدعم والمناصرة لصالح القضايا البيئية والتنمية، وتنظيم المظاهرات والمسيرات وحملات التوعية وبناء الحملات الإعلامية بل حتى اللجوء إلى القضاء لصالح قضايا معينة. وازدادت أهمية هذه المراكز مع دخول الهند العقد الأخير من القرن العشرين حيث بدأت الحكومة الهندية في تسعينات القرن الماضي تتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، ودخولها عهد العولمة خاصة الاقتصادية والإعلامية والمعلوماتية

= ومن المؤسسين رئيس وزراء الهند نهرو وجمال عبد الناصر من مصر والرئيس الأندونيسي سوكارنو والغاني نكورما واليوغسلافي تيتو.

من أوسع أبوابه[1].

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١م وتفكك منظومته الاشتراكية في شرق أوروبا ونهاية فترة الاستقطاب الثنائي في العلاقات الدولية وبروز نظام سياسي دولي متعدد الأقطاب، بحيث أصبحت الهند أحد القوى الصاعدة سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، ازدادت التوجهات لتأسيس مراكز أبحاث استراتيجية ومنها مركز الرقابة البحثية (The Observer Research Foundation) ومركز الدراسات المعاصرة (Center for Contemporary Studies) وكان التركيز في أجندة هذه المراكز البحثية على الجوانب المتجددة من النظام الدولي خاصة صعود الصين والولايات المتحدة وإقامة علاقات مع إسرائيل والتوسع الهندي في أمريكا اللاتينية خاصة مع البرازيل والمكسيك والأرجنتين، ودراسة التاريخ المعاصر والعولمة والتنمية الاقتصادية والاقتصاد العالمي. وبسبب وقوع الهند تحت تأثير النزاعات الإقليمية والحركات الانفصالية الداخلية في فترة ما بعد نهاية الفترة الباردة، ظهرت بعض المراكز البحثية التي تعنى بالحرب والسلام ودراسة الصراعات وفرص السلام وكيفية حل

---

(١) Jayati Srivastava, Think Tanks in South Asia: analyzing the knowledge - power interface, Center for International Politics, Organization and Disarmament, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, New Delhi, December 2011, pp. 1-40.

الإشكاليات الداخلية. ومنها على سبيل المثال معهد دراسات السلام والصراع (Institute of Peace and Conflict Studies) في دلهي العاصمة في ١٩٩٦م، معهد إدارة الصراع (Institute of Conflict Management) في عام ١٩٩٩م ومعهد أمن المرأة (Women in Security)، ومن أسماء هذه المراكز البحثية يستدل الباحث والمتابع للحالة الهندية اهتمام هذه المراكز بدراسة الواقع الأمني في جنوب آسيا وعلاقات الهند مع الجيران فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية والصراعات العرقية والطائفية خاصة باكستان وسيريلانكا وفرص إحلال السلام ومقاومة النزعات نحو الانفصال ومحاربة ما يسمى بالإرهاب، وتحسين أوضاع المرأة الهندية خاصة دورها في القيادة المحلية والوطنية وداخل الأحزاب السياسية وأهميتها في قيادة قاطرة التنمية والعدالة والتغيير في المجتمع الهندي[١].

تأثرت نشأة هذه المراكز في السياق الهندي بالظروف الداخلية والخارجية التي مرت بها تلك البلاد في مختلف مراحل تاريخها الحديث والمعاصر، ولعل من الأحداث الهامة التي مرت بها الهند كان وصول الحزب الشعب القومي الهندوسي المحافظ (Bhartya Janat Party-BJP) إلى مقاعد السلطة

---

(١) Ibid., p. 20.

السياسية في دلهي في العام ١٩٩٩م، كبديل عن حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي قاد السياسة الداخلية والخارجية في فترة ما بعد الاستقلال وخرج قيادات من أمثال نهرو وانديرا غاندي وراجيف غاندي وشاراد بوار ونارسيمها راو وغيرهم الكثير. ومعروف أن أحد أهم القضايا التي سهلت وصول (BJP) إلى السلطة وهزيمة الكونغرس هو حالة الترهل الإداري التي وصلت لها البلاد وانتشار الفساد والمحسوبيات على نطاق واسع في فترة حزب المؤتمر الوطني، وبذلك تم تأسيس مركز الموازنة والمساءلة والحكمانية (Center for Budget Accountability and Governance) في العام ٢٠٠٢م، ومعهد التنمية البشرية (Institute of Human Development) في مدينة بونا غرب الهند في نفس الفترة تقريباً، حيث كان التركيز في هذه المرحلة على محاربة قضايا الفقر والتنمية اللامتوازنة والفوارق الطبقية وإدارة المال العام ومحاربة الفساد والتدهور في الأخلاق الوطنية العامة، وتخفيف حدة التحولات في الاقتصاد الهندي خاصة تحوله إلى اقتصاد السوق، وبروز الليبرالية الاقتصادية والخصخصة، حماية المهمشين والنساء والفقراء من تأثيرات اقتصاد السوق وتراجع دور الدولة في الحماية الاجتماعية ودعم التعليم والصحة والإنفاق العام على المشاريع في المناطق

والولايات الفقيرة[1].

وبما أن العلوم والتكنولوجيا والاختراعات والإبداعات وبراءات الاختراع مهمة من أجل التنمية الوطنية والتنمية والبشرية في الهند، فقد أخذت الحكومة الهندية إيلاء هذا الموضوع أهمية خاصة لا سيما في آخر عقدين، وأصبحت الاستراتيجية الحكومية تقوم على عدة أعمدة في هذا المجال، وأحدها إنشاء المراكز البحثية المتخصصة التي تعنى بالقضايا السالفة لما لها من تأثير مباشر في النهضة الوطنية في كافة الميادين. وكانت هذه الأرضية هي السبب الأول لإنشاء معهد أبحاث الطاقة (Energy Research Institute) في دلهي ومركز تاتا للعلوم الاجتماعية في مومباي (Tata Institute for Social Sciences). بهدف تطوير البحث العلمي والأوراق البحثية الرصينة في مجالات الرياضيات والهندسة والعلوم الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والزراعة والتقنيات الحيوية والطب فضلاً عن الاقتصاد والسياسات العامة والإدارة العامة وعلم الإنسان والاجتماع وغيرها من العلوم متعددة الحقول المعرفية[2].

---

(١) T.S. Papola, Social science research in globalizing India: historical development and recent trends, Working Paper 2010/05, Institute for Studies in Industrial Development, New Delhi, 2010, pp. 1-15.

(٢) Partha Chatterjee, Institutional context of social science research in South Asia, Economic and Political Weekly, No. 35, August, 2002.

كما ظهرت نزعة جديدة في الهند في آخر عشر سنوات أو أكثر فيما يتعلق بتأسيس مراكز الأبحاث الدراسات، وتتلخص هذه النزعة في دور القطاع الخاص وقطاع الأعمال الهندي في الرغبة بوجود مراكز أبحاث خاصة به، تكون مهمتها استكشاف مناطق وتخوم جديدة للاستثمار والتجارة وتبادل المعارف والتكنولوجيا، وهذا ربما يتناغم مع موجة الليبرالية الجديدة في الاقتصاد وعالم المال حيث أن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية لم تعد قائمة فقط بين الحكومات الرسمية، وإنما أصبح لمنظمات رجال الأعمال وكارتلات التجارة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً في ذلك أيضاً. وأكثر الحقول المعرفية جاذبة للقطاع الخاص الهندي في بحثه عن الاستثمار في الخارج هي الدراسات الإقليمية والعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية والأمنية من أجل الشعور بالاطمئنان على رأس المال المستثمر في الخارج لا سيما في ضوء تطورات دولية وإقليمية متسارعة تؤثر على البيئة الاستثمارية والمردود المادي المتوقع للقطاع الخاص[١]. وفي هذه العجالة التاريخية لا بد من التذكير أن هناك عدد محدود من مراكز الأبحاث التي تم تأسيسها من قبل القطاع الخاص الهندي، وعلى رأسها

---

(١) Sanjaya Baru, India and the world, economics and politics of Manmohan Singh, ISAS Working Paper, No. 53, November 2008.

مؤسسة الرقابية البحثية (Observer Research Foundation) حيث يعمل فيه باحثون وموظفون بدوام كامل، وتقدم الخبرات المعرفية والمعلومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الصحيحة عن الوجهات التي ينوي رأس المال الهندي الارتحال والرحيل إليها في مختلف أصقاع الأرض، يضاف إلى ذلك مجموعة بحثية صغيرة ممولة ذاتياً ومن طرف القطاع الخاص مجموعة سياسات دلهي (Delhi Policy Group)، والتي تعد منتدىً للنقاش والحوار في آفاق الاستثمار في الخارج.

مشهد السياسة العامة في الهند
Policy Landscape in India

عملية صناعة السياسة العامة في الهند مرتبطة بشكل مباشر مع كل فروع الدولة الهندية وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية. وعلى اعتبار أن الهند دولة ديمقراطية برلمانية تمثيلية، فإن البرلمان باعتباره ممثل الشعب وراعي مصالحه، يبدأ بعملية صناعة السياسة العامة استجابة لمطالب متصورة أو متخيلة (Perceived Demands). ومن خلال اللجان المتخصصة بالبرلمان، يتم إعداد السياسة والتدقيق فيها وإثارة النقاش والعصف الذهني حولها، ومن ثم تبنيها ونشرها في الصحف الرسمية اليومية للاطلاع عليه[١]. وفي هذا الإطار يعتقد يحزقل درور، أن السياسة العامة وصناعتها في دول مختلفة وفي ظل

(١) David Easton, The political system - an inquiry into the state of political sciences, Calcutta: Scientific Books Agency, 1971, pp. 120-130.

أنظمة سياسية متنوعة تعد عملية معقدة وديناميكية بحيث تساهم أفرع الدولة المختلفة وأجهزة الحكومة بنصيب فيها بناء على طبيعة النظام السياسي وتوزيع الصلاحيات بين أجهزة الدولة في المحصلة النهائية. ويمكن للسياسة العامة أن تكون تجميعاً سلطوياً (Authoritative Allocation) للقيم من خلال منظومة التركيبة السياسية كاملة، وعادة تدخل الحكومة كلاعب رئيس ومباشر في هذه العملية، بينما تلعب أجهزة أخرى ومؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث أدواراً غير مباشرة، وإن كانت محورية ومهمة في الكثير من الأحيان. من هنا تصبح عملية صناعة السياسة العامة وظيفة السلطة التشريعية ومجلس الوزراء وحكومات الولايات، والموظفين الحكوميين الكبار وجهاز القضاء والإعلام والأحزاب السياسية ومجموعات الضغط والمصالح ومراكز الأبحاث والرأي العام[١].

وبالرغم من الأهمية الدستورية والقانونية للسلطة التشريعية في ظل الديمقراطيات المعاصرة، إلا أن التجارب المختلفة أثبتت أكثر من مرة أن سلطة مجلس الوزراء وأذرعه التنفيذية المختلفة إنما تعد في غاية الأهمية حينما يتعلق الموضوع بعملية بناء السياسات وصياغة أشكالها النهائية لا سيما في

---

(١) David Easton, A framework for political analysis, New Jersey, Prentice Hall, 1965, Introduction part, p. xvi.

الديمقراطيات البرلمانية التي تعد الهند أحد أهم نماذجها في العالم النامي. وهذا يعود لسبب بسيط أن الحزب الذي يشكل الحكومة في هذا النمط الديمقراطي القديم إنما يملك أغلبية تشريعية داخل البرلمان، وهذا يعني أن سلطة الحكومة ورغبتها إنما تفرضها في نهاية اليوم على ممثلي حزبها داخل البرلمان، مما يعني أن البرلمان يقوم بإضفاء صفة الشرعنة على سياسات وقرارات الحكومة التنفيذية المختلفة[١].

في الحالة الهندية يلعب مجلس الوزراء المصغر (Cabinet) دور المتصدي لصناعة السياسات المختلفة وبعد إعدادها بالشكل الأمثل يتم عرضها على البرلمان من أجل مناقشتها ومداولتها والتصويت عليها لتصبح نافذة. وفي العادة يكون الوزراء المهمين والمحوريين ـ الخارجية والمالية والدفاع والداخلية إضافة إلى رئيس الوزراء ـ ممثلين داخل مجلس الوزراء المصغر حيث ازداد تأثيره في الآونة الأخيرة لأن رئيس الوزراء يشعر أن صلاحياته الفعلية لاتخاذ القرارات الهامة والسياسات المحورية داخل هذا المجلس، لا سيما أنه يمثل الحزب صاحب الأغلبية في البرلمان الوطني، والذي يطلق عليه في الحالة الهندية (Lokh Sabha). ولا بد من الإشارة هنا أن مجلس الوزراء

---

(١) Yehezkel Dror, Public policy making: re-examined, San Francisco, Chandler Publishing Company, 1968, pp. 12-15.

واللجان المختلفة التابعة له ربما تلعب أدواراً استشارية ناصحة؛ لأن القرارات النهائية والسياسات العامة تكون من وظائف رئيس الوزراء المباشرة[١].

لا يمكن تتبع دور الحكومة الهندية ومجلس وزرائها المصغر في عمليات السياسة العامة من دون التعريج ولو بشكل سريع على دور البيروقراطية وموظفي الحكومة المدنيين (Bureaucracy and Civil Servants) في السياسة العامة لأن البيروقراطية والموظفين الكبار عادة يساعدون الوزراء في صناعة السياسة لأن عملهم النهائي هو مساعدة الوزراء في اتخاذ القرارات الصحيحة وتبني السياسات الصائبة. وفي حقيقة الأمر تمارس البيروقراطية أدواراً نشطة ومسؤوليات وصلاحيات فعلية أكبر مما هو مرسوم لها على أرض الواقع على اعتبار أنهم في الميدان ومتفرغون لمثل هذه المسؤوليات بينما يكون الوزراء منشغلون في مسؤوليات أخرى سياسية وإعلامية ولقاء وفود أجنبية، فضلاً عن الزيارات الخارجية. وعادة ما يكون موظفي الدولة في عملية تركيز دائمة على النتائج والنهايات (Results and Ends) وليس فقط الوسائل التي توصل إلى مثل تلك النتائج والنهايات.

---

(١) S. R. Maheshwari, Public policy making in India, Indian Journal of Political Science, Vol. 48, No. 3, July-September 1987, pp. 335-342.

وعادة تقوم هذه البيروقراطية بلفت نظر الوزراء إلى مختلف البدائل والخيارات المتوفرة ويقدرون النتائج والتوقعات قبل حدوثها، ويبرعون في رسم سيناريوهات مختلفة للتوقعات المحتملة. في الحالة الهندية يلعب البيراقراطيون وموظفي الدولة دوراً مهماً أكثر من اللازم بسبب الطبيعة غير الواضحة في النظام السياسي الهندي وتداخل الصلاحيات في أكثر من ناحية وجانب[١]. تمتلك البيروقراطية المعلومات الضرورية والصحيحة مما يساعدها في تهيئة الأجواء أمام الوزراء والسياسيين لاتخاذ قرارات صائبة وسياسات ناضجة تتلاءم مع الظروف التي تمر بها القضية تحت البحث والتمحيص، وتعمل البيروقراطية في أجواء تتناسب معهم حيث انشغال البرلمان وأعضائه بقضايا عامة وتشريعات وموازنة، ووزراء غير مؤهلين لتمثيل السياسات العامة بالشكل الأمثل. ولهذا أطلق عليهم البعض «معالجو ومصنعو المعلومات»[٢].

في الديموقراطيات الغربية، تلعب الأحزاب السياسية أدواراً لا بأس بها في عملية صناعة السياسية، إلا أن هذا الدور ما زال محدوداً في الحالة الهندية حيث تتمتع الأحزاب

---

(١) Ibid., p. 344.

(٢) Sanjaya Baru, Can Indian Think Tanks and research institutions cope with the rising demand for foreign and security policy research? Institute of South Asian Studies, National University of Singapore, March 2009, pp. 1-15.

بصلاحيات محدودة في بناء السياسة العامة وتنفيذها وقولبتها عند الضرورة. من المعروف أن الأحزاب الهندية عموماً بمن فيها حزب المؤتمر الوطني الهندي ليست لها أذرع واضحة لعمل تحقيقات منتظمة وعمل أبحاث لصياغة بدائل سياسية مختلفة واستراتيجيات متنوعة فيما يتعلق بالكثير من القضايا والمواضيع. في العادة تقوم الأحزاب السياسية بتقديم برامجها وأهدافها وقيمها وسياساتها للناس في أوقات الانتخابات. يتم تشكيل الحكومة بعد الانتخابات من قبل زعماء الحزب السياسي الفائز والذي حقق الأغلبية في البرلمان الهندي. مهمة الأحزاب على هذا الصعيد تنصب حول تطوير ميكانزمات وآليات واضحة لتسهيل مشاركة عامة الناس والرأي العام في النشاطات المختلفة التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي والإداري.

وتستغل الأحزاب السياسية في الهند أجنحتها الطلابية والشبابية والنسوية والنقابية والعمالية لعمل نقاشات ومداولات بين الناس وبناء حملات دعم شعبي لصالح سياسات أو ضد سياسات قامت بها الحكومات المنتخبة في بلد كبير على شاكلة الهند[١]. في سياق متصل، ساعدت سياسة الانفتاح الاقتصادية واللبرلة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الهندية منذ بداية

---

(١) Ibid., P. 344.

تسعينات القرن الماضي من زيادة النمو الاقتصادي وتراكم الثروة الوطنية، مما ساهم في نهاية المطاف من زيادة حجم الطبقة الوسطى وطبقة رجال الأعمال. وهذا بدوره أهلها لإدارة مراكز أبحاث خاصة بها لا سيما في مجال الدمقرطة والإصلاحات الاقتصادية والسفر والاستثمار في مناطق مختلفة خارج الهند[١].

(١) James McGann, Chinese Think Tanks, policy advise and global governance, Indiana University, RCCPB Working Paper, No. 21, 2012, pp. 1-29.

كيفية تأثير مراكز الفكر والأبحاث في صناعة السياسة في الهند

كما سبق وذكرنا فإن مشهد صناعة السياسية وصناعة القرارات في الهند معقد، وفيه إشكاليات بنيوية ذاتية، وهذا في أحد أسبابه يعود إلى السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية التي تكتنف هذه العلمية. تؤثر هذه السياقات مجتمعة أو منفردة على السياسات المنوي تطويرها وإعدادها، وعلى القضايا التي يجب أن تكون جزءاً من عملية الإعداد أو الأجندة السياسية، والمؤسسات التي تسهم في صناعاتها والعلاقة بين هذه المؤسسات والموازنة المرصودة لهذه العملية، والأموال المخصصة في مراحل التطبيق والمراجعة الذاتية والحصول على المعلومات الراجعة. وقد شهدت الهند مجموعة من التحولات أو الانعطافات الهامة في آخر عشرين عام أثرت كلها بشكل مباشر على عملية صناعة السياسة وعلى الأموال التي تم تجنيدها

في صدد الحديث الهندي المطول حول هذا الموضوع.

فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً تخلت الحكومة الهندية جزئياً في عام ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م عن نموذج التخطيط المركزي للاقتصاد المأخوذ من التجربة السوفيتية، والذي كان قائماً على وضع القيود على القطاع الخاص والاستثمارات الحكومية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وكبر حجم القطاع العام، إلى نموذج ليبرالي اقتصادي انفتاحي يتناغم مع عولمة الاقتصاد والسياسية والموجات النيوليبرالية الزاحفة في العالم. ومن هنا ظهرت حساسيات خاصة لصناعة سياسات لمحاربة الفقر والجهل والأمية والاستثمار في الموارد البشرية وجسر الهوة الطبقية الهائلة بين الفقراء والأغنياء(١).

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن الهند شهدت تحولات اجتماعية ومجتمعية هامة مرتبطة بصعود الطبقات الفقيرة والمهمشة اجتماعياً، والتي تم إقصاؤها تاريخياً بفعل التمييز الطبقي المنظم داخل المجتمع الهندوسي، والتقسيم غير العادل للعمل في المنظومة الاجتماعية. ومعروف أن هذه الطبقات المسحوقة اجتماعياً أعطيت الميزات والكوتات والمحاصصات الوظائفية والمالية بفعل فقرات تضمنها الدستور الهندي، وبفعل

(١) P. Menon, Rebuilding lives, Frontline, Vol. 22, No. 2, 2005, publication by the Hindu.

سياسات تبناها حزب المؤتمر الوطني الهندي حتى تكون هذه الطبقات جزءاً من رصيده الانتخابي في أوقات الانتخابات البرلمانية في الهند. كما شهدت الحالة السياسية العامة في الهند انحيازاً واضحاً باتجاه هذه الطبقات لأنها تشكل أغلبيات واضحة في بعض الولايات الشمالية في الهند خاصة أوتار برادش ومادهايا برادش وبيهار، حيث استغلت هذه الفئات تفوقها العددي لإحراز تغييرات في النظام السياسي وظهرت أحزاب تمثل مصالحها وتفاوض نيابة عنها لضمان الوصول إلى مصالح جديدة ومكتسبات جديدة على حساب الطبقات الراقية والمتعلمة في المجتمع الهندوسي(١).

سياسياً، تأثرت أدوار مراكز الفكر والبحث العلمي في صناعة السياسات وفي العملية المؤدية لذلك انحياز الهند الواضح نحو نظام حزبي تعددي (Multi party System) خاصة بعد تراجع شعبية حزب المؤتمر الوطني الهندي، وبروز الحزب القومي الهندوسي المحافظ (BJP)، وما تبع ذلك من انحياز أيضاً في فلسفة النظام السياسي الهندي من العلمانية البراقة التي مثلها حزب المؤتمر الوطني إلى شكل من أشكال الأصولية

(١) Mathur Kuldeep, Policy research organizations in South Asia, Working Paper Series, Center for the Study of Law and Governance, Jawaher Lal University, New Delhi, 2009, pp. 1-20.

الهندوسية التي بدأ حزب (BJP) يمثلها في الحالة الهندية. ومن هنا ظهرت أدوار لمراكز أبحاث تعنى بمحاربة الفساد والواسطة والمحسوبيات وهدر المال العام التي تميزت بها فترة حكم حزب المؤتمر الوطني الهندي، وظهرت توجهات جديدة لتحقيق تنمية متوازنة ومحاربة الفقر والبطالة والتوزيع غير العادل للمصادر المتوفرة ودورها في التنمية الوطنية، فضلاً عن التنبه إلى حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وقضايا المرأة والعدالة التوزيعية بين الولايات الفقيرة والكبيرة[١].

تمر عملية صناعة السياسات في الهند في المراحل التالية، وفي كل مرحلة يكون هناك دور أو أدوار لمراكز الأبحاث ومراكز الفكر والاستشارات[٢].

١ - مرحلة تصور الطلب نحو إعداد السياسة (Perceived Demand)، أو تخيل المشكلة أو القضية التي يجب التحرك من أجلها لصناعة سياسات معينة، وهذا يعني في المرحلة الأولى لفت أنظار صناع القرار إلى هذه القضية. ويكون دور مراكز الأبحاث في هذه المرحلة الأولية من خلال عمل

(١) Ibid.

(٢) David Gold and Others, Policy landscape and Think Tanks in India, paradigms, processes and future directions, New Delhi, Bill and Melinda Gates Foundations, 2009, pp. 1-60.

الأبحاث المطلوبة للمساعدة في إبراز الدليل على أهمية القضية المطلوب وضع سياسات حولها، كما أن هذه المراكز يمكن أن تقوم بحملة تعبئة وتنظيم وإعلام وحملات مناصرة لصالح ذلك وبناء شراكات وتحالفات مع جهات أخرى مهتمة بهذا الموضوع.

٢ ـ مرحلة المشاورات وأخذ النصائح (Consultation) حيث يتم عقد اجتماعات ولقاءات داخل أروقة صناعة السياسة في هذه المرحلة ويكون لمراكز الأبحاث دور في إبراز أهمية الأبحاث التي تقوم بها، والدليل المرفق والنتائج ذات المصداقية العالية التي تساعد في عملية صناعة السياسية واتخاذ القرار في فترة زمنية محددة.

٣ ـ إعداد مقترح السياسة في فترة ما بعد المشاورة وعقد اللقاءات التمهيدية (Policy Proposal in Post Consultation Time) وتقديم هذا المقترح لدوائر أو مجمعات صناعة القرار والسياسة، وخلال هذه المرحلة تضمن مراكز الأبحاث أن المعلومات والأرقام والمعطيات المرفقة مع المقترح صحيحة من أجل ضمان موافقة البرلمان عليها على اعتبار أنه ممثل الشعب والمراجع لمثل تلك المشاريع السياسية.

٤ ـ مناقشة مقترح السياسة في أروقة البرلمان الهندي (Policy Debate in the Parliament) وتحويله إلى مسودة قانون أو مسودة سياسة عامة، وهنا لا بد لمراكز الأبحاث من دور في

تسهيل شن حملات إعلامية مكثفه حول هذا الموضوع وبناء حملات مناصرة داخل الرأي العام لضمان تأييده شعبياً ومجتمعياً.

٥ ـ بناء السياسة (Policy Formation) لا سيما في مرحلة الإجماع أو الموافقة عليها داخل البرلمان بعد مناقشتها وتعديلها بالشكل الأمثل، وفي هذه المرحلة تقوم مراكز الأبحاث بضخ كل خبراتها ومصادرها البشرية والفكرية والسياسية في عملية الصياغة والتدقيق والمراجعة وإخراج السياسة إلى حيز النور.

٦ ـ تطبيق السياسة (Policy Implementation) من خلال وصولها إلى أرض الواقع وملامستها للمجتمعات المحلية المعنية بها، وقياس تأثيرها عليها، وفي هذه المرحلة تقوم مراكز الأبحاث بعدة مهمات منها ضمان الديمومة والاستدامة والتأثر الإيجابي للمجتمعات المحلية بها وعلى حياتهم ونشاطاتهم، عمل مراجعات تقييميه للسياسة في مرحلة التطبيق، وضمان وصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق المحلية، وتوزيع المصادر المرافقة للسياسة بالشكل الأمثل.

٧ ـ المراجعة الذاتية والتغذية الراجعة (Feedback Process) من قبل المؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث المعنية بها والتي تابعتها في مراحلها المختلفة، وبحث إمكانية تعديلها أن تبين أن هناك بعض الثغرات أو العيوب.

مراكز الفكر والأبحاث وصناعة القرار الهندية في النطاق العالميّ

للحديث عن مراكز الفكر الأبحاث والدراسات الهندية ورصد تاريخ نشأتها ومبررات النشأة والوجود لا بد من التعريج أولا على مراكز الفكر والتفكير (Think Tanks) على الساحة العالمية، لما لذلك من أهمية كبرى كنقطة انطلاق لوضع المراكز الهندية في سياق نظيراتها العالمية.

وكمدخل للموضوع يرى الباحثان الرجوع إلى أضخم برنامج للبحث في مراكز صناعة الفكر والتفكير والمجتمعات المدنية (The Think Tanks and Civil Societies Program) الذي تحتضنه جامعة بنسلفينيا الأمريكية، والمعروف عنه عالمياً اهتمامه بأرشفة قاعدة بيانات أكثر من ٦ آلاف مركز فكر وتفكير على

الساحة العالمية[1]. فحتى نهاية آب ٢٠١٣م رصد القائمون على ذلك البرنامج الأمميّ العملاق ما تعداده الـ ٦,٨٢٦ مركز متخصص في مجال صناعة الفكر والتفكير، موزعة على قارات العالم الخمس وبعض المناطق الجغرافية ذات الصلة، وهي كما يوضحها تعدادا وجغرافيا والنسب المئوية كل من الشكل (١) والشكل (٢) أدناه.

Number of Think Tanks in the World in 2013

2013 Global Think Tank Total = 6,826

Asia
Europe
North America
Sub-Saharan Africa
Central & South America
Middle East & North Africa
Oceania (38)

الشكل رقم (١): حيث يظهر فيه توزيع مراكز الفكر والتفكير على قارات العالم والمناطق الجغرافية التابعة لها

(١) James G. McGann, 2013 Global go to Think Tank index & abridged report, the Think Tank and civil societies program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, January 22, 2014, pp. 19-20.

Global Distribution of Think Tanks by Region



الشكل رقم (٢): ويظهر فيه توزيع مراكز الفكر والتفكير على الخريطة العالمية حسب المنطقة الجغرافية ونسبها المئوية.

أما فيما يتعلق بتوزيع أعداد تلك المراكز على الدول والبلدان الحاضنة لها فحسب نفس المصدر أعلاه نراها تأتي كما يعرضها الجدول رقم (١)، ونصيب تلك الدول منها على الترتيب التصاعديّ كما هو موضّح عدداً وتعداداً. هذا مع عدم إغفال القائمين على تقرير بنسلفينيا لتلك البلدان والجزر التي لم يتمكّن الباحثون والمقيّمون من جمع ما يلزم من بيانات العام ٢٠١٣م، والتعرف على عدد وتعداد مراكز صناعة الفكر والتفكير فيها، وقد تم حصرها في كل من: بروناي، ماكاو، تركمنستان، موناكو، سان مارينو، أنغويلا، أراوبا، جزر العذراء البريطانية، جزر كيمان، غوينيا الفرنسية، مونتسيرات، جزر الترك

والقيقوس، الكوموروس، ساو طومي وبرينسايب، كيريباتي، جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو، جزر سليمان، تونغا، توفالو، وفانواتو[1].

جدول رقم (١): ويظهر فيه ترتيب أسماء الدول والبلدان التي تكثر فيها مراكز صناعة الفكر والتفكير وعدد وتعداد تلك المراكز

الرتبة	اسم البلد	عدد مراكز الفكر والأبحاث
١	الولايات المتحدة	١٨٢٨
٢	الصين	٤٢٦
٣	بريطانيا	٢٨٧
٤	الهند	٢٦٨
٥	ألمانيا	١٩٤
٦	فرنسا	١٧٧
٧	الأرجنتين	١٣٧
٨	روسيا	١٢٢
٩	اليابان	١٠٨
١٠	كندا	٩٦
١١	إيطاليا	
١٢	جنوب أفريقيا	٨٨
١٣	البرازيل	٨١
١٤	السويد	٧٧

---

(١) Ibid., p.21

الرتبة	اسم البلد	عدد مراكز الفكر والأبحاث
١٥	سويسرا	٧١
١٦	المكسيك	٦٠
١٧	كينيا	٥٧
١٨	هولندا	٥٧
١٩	جمهورية مصر العربية	٥٥
٢٠	إسرائيل	٥٥
٢١	إسبانيا	٥٥
٢٢	رومانيا	٥٤
٢٣	بلجيكا	٥٢
٢٤	تايوان	٥٢
٢٥	نيجيريا	٥١

وفيما يختص بتصنيف مجالات الاهتمام البحثي وعمل تلك المراكز، فنرى أن الأدبيات المهتمة وذات الاختصاص تحصرها في لآتي:

١ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال الدفاع والأمن القومي.

٢ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال السياسات الاقتصادية الداخلية.

٣ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال السياسات التعليمية والتربوية.

٤ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال الطاقة ومصادرها.

٥ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال البيئة.

٦ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية.

٧ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال السياسات الصحية.

٨ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال التنمية الدولية.

٩ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال السياسات الاقتصادية العالمية.

١٠ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال العلم والتكنولوجيا.

١١ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال السياسات الاجتماعية.

١٢ ـ مراكز صناعة الفكر والتفكير في مجال الشفافية والحكم الرشيد والحكم الصالح والحكمانية والتنمية المستدامة[١].

---

(١) Ibid., p.17.

وهو ما نجده من تصنيف لدى المبادرة الكندية المتخصصة بشأن مراكز صناعة الفكر والتفكير (**Think Tank Initiative-Canada**)، والمهتمة على وجه الخصوص بكل من منطقة جنوب آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، مع إضافتها لتصنيفات غير التي أشرنا إليها أعلاه، يأتي على رأسها ما يُعنى ويهتم بمراكز التقويم وأساليب التدريس والقياس التربوي، الغذاء والزراعة، والمعلوماتية والاتصالات[١].

---

(١) Think Tank Initiative, link:
http://www.thinktankinitiative.org/think-tanks/map

مراكز الفكر والأبحاث وصناعة القرار في الهند

نظرة إلى ما أفضت إليه جهود رصد صناعة الفكر والتفكير وفهرستها من قبل برنامج بحث مراكز صناعة الفكر والتفكير والمجتمعات المدنية، يتبين لنا أن الهند تأتي في المرتبة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية والمملكة المتحدة من حيث عدد وتعداد المراكز الموجودة فيها، حيث رصد أن في الهند حوالي ٢٦٨ مركزاً من تلك المراكز (ينظر: الجدول رقم ١ أعلاه).

وللوقوف على أهم تلك المراكز، قام الباحثان بمحاولة التعرف على ما أمكن الوصول إليه منها من خلال ما توفره الشبكة العنكبوتية من تبويبات ومعلومات[1]، وحصرها في قائمة خاصة،

(١) من أكثر المصادر التي تقدم لبعض مراكز صناعة الفكر والأبحاث في الهند، الموسوعة الحرة «ويكيبيديا»، والتي تم من خلالها الوصول على الأقل إلى ٢٩ مركزًا =

وذلك بالرجوع المباشر إلى مواقعها الإلكترونية الخاصة بها، للتعرف عليها عن قرب من خلال ما يقدمه القائمون عليها للجمهور من بيانات ومعلومات، وهي كما يعرضها الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): وفيه عرض لبعض من مراكز صناعة الفكر والأبحاث الهندية وتاريخ نشأتها ومبررات تلك النشأة

(ثنك ـ تانكس) مراكز صناعة الفكر والأبحاث	تاريخ النشاة ومبررات الظهور
معهد بحوث تنمية آسيا (ADRI)	١٩٩١م، حيث العمل على تعزيز مكانة العلوم الاجتماعية وبحوثها في تمكين كل من المرأة والرجل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، للعب دورهما الاجتماعي كما يجب
مركز دراسات آسيا الاستراتيجية ـ الهند (CASS)	١٩٩٩م، حيث الهم الأمني والعسكري والغذائي على مستوى آسيا وإفريقيا
مركز المجتمع المدني (CCS)	١٩٩٧م، يكمن مبرر وجوده من أجل دعم الحريات العامة والخاصة بكل صورها وأشكالها، وعى كل المستويات، الفردية منها والاجتماعية، وفي كل الميادين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية

= من تلك المراكز، والتي يمكن التعرف عليها أكثر من خلال الرابط:

www.http://en.wikipedia.org/wiki/category:think_tanks_based_in_India

(*) تستند المعلومات المشار إليها أعلاه إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالمراكز المذكورة، والتي تعرّف من خلالها عن ذاتها.

مركز البحوث والتحليلات السياسية الهندية (CIPRA)	١٩٩٦م، حيث الاهتمام بالشأن الدولي والعلاقات الدولية في زمن الانفتاح والعولمة والتجارة الحرة، ورصد ديناميات الاقتصاد السياسي الحر
مركز الشبكة العنكبوتية والمجتمع - الهند (CIS)	٢٠٠٨م، حيث الاهتمام في شأن السياسات العامة المتعلقة بحرية التعبير، والخصوصية، وأمور المعاقين، بغية الوصول إلى المعرفة والإصلاحات اللازمة لرفع شأن البحث العلمي والانفتاح بمفهومه العام، إضافة إلى الاشتغال في مجال البحث الأكاديمي ودراسة الإنسانيات، والتعددية بصورها وأشكالها الرقمية
مركز دراسات صناعة الحرب والأرض (CLAWS)	٢٠٠٤م، مركز دراسات استراتيجية يهتم بشؤون الأمن القومي الهندي، وصناعة الحرب البرية في السياق الهندي، وطبيعة الصراعات القائمة في جنوب آسيا
مركز بحوث السياسات (CPR)	١٩٧٣م، مؤسسة تعلي من شأن العمل عل تقديم الحلول الإبداعية المبتكرة فيما يتعلق بالسياسات العامة والنقاشات الدائرة على الساحة الهندية من منظور اجتماعي علمي ثاقب ومتعدد الأبعاد

مركز السياسات العامة (CPP)	٢٠٠٠م، حيث الاهتمام بإنتاج وتوليد البحوث الفارقة في مجال السياسات العامة والتعليم والتدريب وبناء القدرات والتنمية النوعية إضافة إلى الاشتغال بتطبيق آخر ما توصلت إليه أبحاث الإدارة العامة في مجال الخدمة المدنية والسياسة والحكم في الهند
مركز العلوم والبيئة (CSE)	١٩٨٠م، حيث الاهتمام بالبحوث العامة المتعلقة بأمور المساواة وتوزيع الثروة والتنمية المستدامة على أسس علمية عملية، تستند إلى نماذج وتجارب غربية. إضافة إلى الاشتغال في توظيف المعرفة من أجل تغيير اجتماعي أفضل، ومن أجل بيئة صحية أنقى وأنظف
منتدى المشروع الحر (FFE)	١٩٥٦م، حيث الاهتمام بمتابعة شأن الأعمال الحرة وأخلاقيات العمل الصناعي، وحوكمة الشركات العملاقة والتأكيد على تحمل أعباء وتبعات المسؤولية الاجتماعية وتعزيز الانتماء إلى الوطن والمواطنة الصالحة

المجلس الهندي للعلاقات الدولية: طريق بوابة الدار (ICGR)	٢٠٠٩م، من أجل إقحام الشركات الهندية والأفراد على مختلف مستوياتهم في نقاش نوعي هادف في مجال صياغة وصناعة السياسة الخارجية الهندية ودورها في الشؤون الدولية
مجموعة الهند الحرة (ILG)	١٩٦٥م، لبث روح الحرية ووجهات النظر التحررية في وسط الجماهير الهندية ولتعليم وتوعية الجماهير بحقوقهم المدنية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والحياة الاجتماعية الحرة
معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية (IDSA)	١٩٦٥م، الاشتغال في مجال بحوث الدفاع والأمن على الصعيد القومي الهندي والدولي وما يتعلق بالأمر من قضايا. كما أن المركز يعمل في مجال إنتاج الأبحاث والدراسات من أجل سياسات دفاعية وأمنية أكثر نجاة في السياق الهندي والدولي
معهد دراسات الصراع والسلام (ISCP)	١٩٩٦م، حيث الاهتمام والاشتغال بتحليل العديد من القضايا التقليدية وغير التقليدية المتصلة بأمن الهند ومنطقة جنوب آسيا حيث الاهتمام بالشأن النووي، ونزع السلاح، وقضايا عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والحرب على الإرهاب وغيرها. كما أن من اهتمامات المركز عملية السلام في المنطقة وعلاقات الهند الخارجية على مستوى المنطقة شرقاً وغرباً وجنوباً

هيئة كارنتاكا للمعرفة (KKC)	٢٠٠٨م، حيث الاهتمام بالمعلومات والتعليم النوعي في ولاية كارناتاكا الهندية من أجل بناء مجتمع المعرفة، وتشكيل وتوجيه السياسات التعليمية بمختلف مستوياتها
جماعة القانونيين (LC)	١٩٨١م، حيث الاهتمام في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطنين (المهمشين، الصغار والكبار، الرجال والنساء) على أعلى المستويات إضافة إلى تقديم المساعدات في مجال الاستشارات القانونية والمحاكمات التي تتماشى والصالح العام
المركز الوطني لتنمية السلسلة الباردة (NCCD)	٢٠١١م، حيث العمل مع المزارعين والمصنعين في قطاع الفواكه والخضروات وما يتعلق بمنتجاتهم ومخلفاتها الزراعية من أجل فوائد وعوائد أفضل للجميع بما في ذلك قطاع المستهلكين
الهيئة الوطنية للمعرفة (NKC)	٢٠٠٥م، حيث الاهتمام والاشتغال بمجال إنتاج المعرفة وتعميمها وضمان الوصول إليها من أجل تمكين قدرات الإنسان الهندي، وذلك من خلال الالتزام بتقديم المشورة الرفيعة إلى مكتب رئيس وزراء الهند، في مجال إصلاح وتوجيه السياسات التربوية، وفي العلوم، والتكنولوجيا، والزراعة، والصناعة، والحكومة الإلكترونية وغيرها

المؤسسة الوطنية البحرية (NMF)	٢٠٠٥م، حيث الاهتمام والاشتغال في مجال الأمن البحريّ من خلال القيام بما يلزم من دراسات وتحليلات في مجال الحياة البحرية من أجل رسم سياسات بحرية تليق بهذا البعد الذي تجاهلته الحكومات الهندية المتعاقبة على مدار عقود خلت
مؤسسة الرقابة البحثية (ORF)	١٩٩٠م، حيث الاهتمام والاشتغال في مجال رسم السياسات العامة المتعلقة بالجانب الاقتصادي من حياة الناس وما يتعلق بها من إصلاحات. كما أنه يعمل على إيجاد السياسات والخيارات الحيوية والبديلة في مجال مواجهة التهديدات النووية والبيولوجية والكيميائية واستراتيجيات التعامل معها
منظمة البحث التشريعي - بي آر أس (PRS) المنبثقة عن مركز بحوث السياسات (CPR)	٢٠٠٥م، حيث الاهتمام والاشتغال في مجال البحث في العمل التشريعي لما هو أفضل، ولما فيه من توسيع آفاق وفضاءات المشاركة والنزاهة والشفافية، سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي أو المؤسساتي، إضافة إلى عالم الإعلام

مؤسسة البحث الحكمي في الهند (RFGI)	٢٠٠٩م، حيث الاهتمام والاشتغال في مجال إنتاج الأبحاث والدراسات النوعية في مجالات السياسة والحكم والعمل على رفع مستويات المشاركة السياسية من خلال تفعيل دور المواطنين والنشاطات التوعوية. أيضاً تعمل المؤسسة في مجال تقديم الاستشارات الحكومية وإصدار المسودات التشريعية
برنامج السراي المنبثق عن مركز دراسات تطوير المجتمعات (Sarai Programme at CSDS)	٢٠٠٠م، حيث الاهتمام والاشتغال في مجال أبحاث الإعلام ووسائله التقليدية والمعاصرة، النظرية منها والتطبيقية، إضافة إلى خبرات الحياة المدنية والثقافية على مستوى منطقة جنوب آسيا
مجموعة عمل تحليل جنوب آسيا (SAAG)	٢٠٠٨م، حيث العناية بمسألة التقدم بمجال التحليل الاستراتيجي والإسهام في مجال المعرفة المتعلقة بالأمن القومي الهندي والأمن الدولي وتوعية الجماهير بأهمية ذلك. كما أن المركز كمجموعة عمل من خلال فهمه الخاص للعمل الاستراتيجي حركة وتطبيقاً يستهدف صانع القرار الهندي والمشتغلين في مجال التخطيط الاستراتيجي إضافة إلى الأكاديميين والإعلاميين على مستوى منطقة جنوب آسيا والعالم

منظمة تاكساسيلا ـ للسياسات العامة (TI)	٢٠١٠م، مؤسسة تهتم وتعمل في مجال التأصيل للعمل الجماهيري العام، وصنع سياساته من أجل هند أفضل على الخريطة العالمية. كما أنها مؤسسة تعنى بالشؤون الاستراتيجية وشؤون الحكم
مجموعة الرواد الهنود ـ تاي (TiE)	١٩٩٢م، تهتم المؤسسة وتعمل في مجال رعاية ومتابعة العمل الريادي الهندي على مستوى العالم، من خلال التركيز على الأبعاد الإشرافية، والتشبيك، والتعليم. كما أنها مؤسسة تهتم في تمكين أعضائها لكسب أفضل من أجل مجتمع أفضل
منظمة الخدمة المتحدة (USI)	١٨٧٠م، مؤسسة تهتم وتشتغل في مجال العلوم والفنون والآداب ذات الصلة بالخدمات العسكرية والدفاعية الهندية والحكومية عموماً

مجلس فادودارا للابتكار (VIC)	٢٠١١، مؤسسة تهتم وتشتغل في مجال رعاية الإبداع على كل مستوياته، من أجل غد مشرق ومجتمع هندي مبدع. تقوم المؤسسة بالوصول إلى المدارس وطلبة المدارس لتنفيذ برامج تبعث في النفوس روح الاستطلاع، تعلم فن الاستقصاء والإبداع. كما أنها في السياق ذاته تنظم ورش العمل للصغار ولكبار، وعلى وجه الخصوص للمدرسين ومدراء المدارس
مؤسسة فايفيكانادا العالمية (VIF)	٢٠٠٩م، حث تحمل المؤسسة الهمّ الهندي الذي يمكن من أن يجعل من الهند الأم محل وليد أفكار إبداعية تسهم في جعلها بلدا قوياً، وآمناً وثريّاً، يمكنها من لعب دورها الذي يليق بها على الساحة العالمية. المؤسسة من خلال توظيف ما لديها من عقول تبذل أقصى ما بوسعها من أجل الوصول إلى أفكار تهم في خدمة القضايا الدولية والقومية، ودعم تلك المبادرات التي من شأنها أن تكون سبباً للانسجام والسلام العالميّ

تجدر الإشارة إلى أن جميع هذه المراكز دون استثناء تعرف على نفسها بأنها مؤسسات مستقلة غير ربحية وأنها لا تتحيز إلى أي من الجماعات أو المنظمات أو الدول والحكومات أو الأحزاب السياسية.

ومن منطلق صعوبة تناول جميع هذه المراكز سواء ما ذكر منها في القائمة أو ما لم يذكر، سيقوم الباحثان بتناول خمس أو ست منها، لتسليط الضوء عليها من حيث طبيعة مواردها، وإنتاجها العلمي، ومدى الاستفادة منه كمخرجات علمية بحثية، إضافة للتطرق إلى مدى تأثيرها في محيطها المحلي والإقليمي والعالمي.

وكون كل من مركز المجتمع المدني (CCS)، مؤسسة الرقابة البحثية (ORF)، معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية (IDSA)، المجلس الهندي للبحث في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية (ICRIER)، معهد الطاقة ومصادرها (TERI)، ومنظمة خيارات تنموية (DA) على رأس سلم قائمة تلك المراكز الفكرية والبحثية التي احتلت مكانة عالمية في سياق مثيلاتها الإقليمية والآسيوية والدولية كما جاء في التقرير الصادر عن معهد العلاقات والدراسات الدولية في جامعة بنسلفايني[١]

(١) James G. McGann, Op.cit.

فهي ما سوف نتناوله بالدراسة والتحليل «كدراسة حالة»، للوصول إلى ما نبتغي الوصول إليه من جملة أهداف سبق الإشارة إليها في مقدمة الدراسة، وعلى رأسها الوقوف على طبيعة مهام وأدوار كل تلك المراكز في السياق المجتمعي الذي وجدت فيه ابتداء؛ لخدمته بالدرجة الأولى، ولتقديم ما يلزمه من حلول تليق بمجتمع الإنسان، في عالم كبير أضحت تتضاربُ فيه التطلعات والمصالح، إلى أبعد مما قد تتصوره عقول وأذهان المفكرين والمنظرين، وصناع القرار والمعرفة. وكيف تشتبك هذه المراكز بشكل إيجابي مع مشهد السياسة العامة في الهند، وتقييم دورها في خلق رأي عام يقظ ومتيقظ في بلد كبير كالهند.

نخب مراكز صناعة الفكر والأبحاث في الهند

حسب آخر إصدار من فهرس تصنيف وترتيب مراكز صناعة الفكر والأبحاث العالمية، احتل كل من مركز المجتمع المدني (CCS)، معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية (IDSA)، المجلس الهندي للبحث في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية (ICRIER)، معهد الطاقة ومصادرها (TERI)، إضافة إلى كل من مؤسسة الرقابة البحثية (ORF)، ومنظمة خيارات تنموية (DA)، الرتب [٥٠؛ ١٠٢؛ ١٠٥؛ ١٠٧؛ ١١٤؛ و١٤٠] على التوالي[١][٢]، فهي وهذه المكانة العالمية تعد نخب مراكز صناعة

---

(١) Akshaya Mukul, 5 Indian Think Tanks in world's top 150: survey, The Times of India, January 28, 2014, link:
http://www.timesofindia.indiatimes.com/india/5-Indian-thinktanks-in-worlds-top-150-Survey/articleshow/29473323.cms?referral = PM

(٢) India has 268 Think Tanks but only six in top 150, Mathrubhumi Education, January 28, 2014, link: =

الفكر والأبحاث عندما تقارن بمثيلاتها الهنديّة بل وفي مقدمتها.

من هنا، سوف يتم تناول كل منها استناداً إلى مدخلاتها ومخرجاتها، ومن ثم تناول آثارها العلمية والسياسية والاستراتيجية، كاعتبارات تقييمه نستطع من خلالها فهم ما تقوم به تلك المراكز من مهام، وما تلعبه من أدوار سواء على المستوى المحلي للبلد لموجودة فيه، أو على المستوى الإقليمي المحيط بها، إضافة إلى المستوى الدولي.

= http://www.education.mahrubhumi.com/php/news_events_details.php?nid = 3313&slin-kid = 3

مركز المجتمع المدني (CCS)

تأسس مركز المجتمع المدني في العام ١٩٩٧م، حيث يعد من أهم مراكز الفكر والأبحاث وصناعة السياسات العامة في مجال تطوير الحريات الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الهند. ومنذ التأسيس والمركز يهدف إلى إنارة الطريق من أجل ثورة فكرية تساعد العامة للنظر إلى ما هو أبعد مما قد يتصورون، والتفكير فيما هو وراء النوايا الحسنة والعمل النشط. والتحدي من أجل دعم وتعزيز حرية الاختيار والتنافس الحر وإصلاح السياسات المجتمعية من أهم أولويات المركز. من خلال الاشتغال في البحث العلمي، والدفاع المتواصل والمستمر للوصول إلى الشرائح المهمشة، يعمل المركز على تعزيز المجتمع المدني وشرعنة الاقتصاد السياسي لمساعدة الهند على النهوض من براثن الفقر. كما أنه يركز على كل ما هو ممكن ومتاح من أجل ضمان تعليم نوعي مدرسي تأسيسي

للجميع[1]، وتحقيق حياة حرة كريمة للفقراء[2]، وضمان حكم رشيد وإصلاح للسياسات العامة[3].

منذ البداية والمركز يتزعم الحقوق الفردية، والحريات العامة، ويعمل على دعم سيادة القانون، للحد من تدخل الحكومات في الشأن العام على حساب الحريات والحقوق المدنية، خاصة أن هناك مجموعة من المتغيرات المجتمعية التي تمس عملية الدمقرطة الحقيقية في الهند لا سيما النظام الطبقي والفوارق بين الأغنياء والفقراء والصراعات الدينية والطائفية والمناطقية[4]. يدار المركز من قبل مجلس أمناء رفيع المستوى،

---

(١) حيث أن المركز ومنذ البداية تراه وقد اهتم بقضايا التعليم المدرسي على مختلف مراحله، ونوعيته، وإصلاحه، ومراقبة ومتابعة قضايا ترخيصه وضبطه وتنظيمه كقطاع، سواء ما هو خاص منه أو حكومي، والاشتغال في مجال المرافعة والمدافعة عن الحق العام في ذلك الشأن، دون إغفال مسالة الاهتمام بشأن التعليم العالي، وما يتعلق بأمر التعليم من حقوق وسياسات. وقد نشر المركز المئات من الأبحاث والدراسات ذات العلاقة، والتي يمكن الوصول إليها من خلال الرابط:
http://www.schoolchoice.i/research/#olicy

(٢) Parth J. Shah, Why the poor have not done as well as the rich in New India? Fraser Forum, November 2006, pp. 13-14.

(٣) يؤمن المركز بأن الحرية والديمقراطية ترتكز على مبادئ الحكم الرشيد الراسخة، من خلال مشاركة فاعلة من قبل مواطنة واعية، لذا تعد مسالة فهم وإصلاح المؤسسات الديمقراطية بالعملية الجوهرية من أجل البقاء والاستمرار، حيث أصدر المركز في هذا لشان مجموعة من الكتب والكتيبات الهامة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
=State of governance: Delhi citizen handbook, 2003, 2006, and 2009;
State of governance: Jharkhand citizen handbook, 2007.

(٤) حيث عمل المركز على دراسة الكثير من جوانب النظام القضائي الهندي بهدف تعزيز ودعم تلك القوانين التي تخدم الصالح العام للموطن الهندي، ومن ثم الأخذ =

ومجموعة من المستشارين، والعلماء، والمنتسبين إليه من الباحثين والأكاديميين المخضرمين، وعلى رأسهم أشيش دهوان، والسيد بارث جي. شاه. من هنا، مكانة مركز المجتمع المدني العالمية لم تأت من فراغ، بل جراء اهتمامه والتزامه متعدد الأوجه تجاه الحياة الاجتماعية، ونهجه الشمولي في مجال البحث والتحليل، وإصلاح السياسات العامة، والعمل الجاد على تأصيل المفاهيم، والمدافعة والمرافعة عن الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ناهيك عن دور المركز الحيوي في ميدان التربية والتعليم على اختلاف مراحله، وعلى وجه الخصوص المراحل الابتدائية والإلزامية منه.

علمياً، نرى المركز يشتغل في البحث لإنتاج أوراق العمل، والتحليلات التشريعية، والمراجعات في مجال السياسات، والدراسات والتقارير في جميع المجالات محل الاهتمام، وعلى رأسها أبحاث التربية، والقانون، والحرية، والحكم، والأسواق، وسيادة القانون، والتجارة العالمية وقضايا العولمة وتأثيرات قوى العولمة على الاقتصاد الهندي خاصة الفقراء والشرائح المهمشة والمستثناة من التنمية. كما أن المركز ينظم في جميع الميادين المذكورة أعلاه ما يلزم من الدورات

= بما يجب إصلاحه من تلك القوانين لما فيه من دعم لسيادة القانون اتساقًا مع المعايير السلوكية الدولية وما هو ضروري ولازم للمجتمعات المدنية.

والندوات الحوارية وورش العمل والمؤتمرات، وتراه من حين إلى آخر يحشد في المناسبات المهرجانات الاحتفالية والاحتجاجية لما فيه من مصلحة عامة تساعد على تحقيق أهدافه وتطلعاته المجتمعية[١].

وتجدر الإشارة إلى أن مركز المجتمع المدني له شراكات محلية وإقليمية ودولية، ومنها على سبيل المثال العلاقة الوثيقة مع مركز هيريتج الأمريكي وفريدريك نومان الألماني ومركز كاتو الأمريكي أيضاً.

---

(١) لمعرفة التفاصيل عن مركز المجتمع المدني، وخاصة فيما يتعلق بمجالات اهتمامه، وأبحاثه التفصيلية، ونشراته وتقاريره السنوية، الدورية وغير الدورية، يمكن زيارة واجهة المركز الالكتروني من خلال الرابط:

http://www.ccs.in/

معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية
(IDSA)

منذ أن تأسس معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في العاصمة نيودلهي، في تشرين ثاني ١٩٦٥م، والقائمون عليه يتطلعون إلى إجراء الأبحاث والدراسات وتقدير وتقييم المواقف ذات الشأن بقضايا الأمن القومي الهندي والعالمي والشؤون الاستراتيجية والدفاعية والتحالفات الدولية والإقليمية. مبادرة إنشاء المركز جاءت على يد وزير الدفاع الهندي في حينه السيد يشوانت راو غافان، حيث كان من أكثر الداعمين معنوياً ومادياً للمركز. كما أنه ومنذ اللحظة الأولى من التأسيس والمركز يلعب دوره الحساس في تشكيل السياسات الخارجية والأمنية الهندية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقضايا الشأن النووي، الإنفاق العسكري، إضافة إلى التهديدات التقليدية وغير التقليدية التي تواجه الهند من دول على شاكلة باكستان والصين وتهديدات

الحروب بالوكالة ومناطق النفوذ الأجنبي والخارجي[1].

في مجال البحث والمعرفة، يعمل المعهد على توليد وتعميم ما ينتجه من أبحاث ودراسات في مجال الشؤون الدفاعية والأمنية مستندا إلى جملة من القيم والمبادئ، أهمها: الأمانة والتكامل، الالتزام، المهنية، التميز، والعمل الجماعي بروح الفريق الواحد، والعمل على الإبداع والابتكار. الاعتماد على المنهج متعدّد التخصّصات في الدراسة والبحث من قبل ثلة من الأكاديميين، والعاملين في القوات المسلحة، وفي مجال الخدمة المدنية، هو سند المعهد في البحث والدراسة. وتبعاً لأجندات مجدولة شاملة لجميع أقاليم وبؤر العالم، يقوم المعهد بالدراسة والتحليل دون تحيّز طمعاً في الوصول إلى جملة توصيات تساعد صناع القرار على وضع خططهم وتصوراتهم في مجال السياسات الدفاعية والاستراتيجية وإدارة لحظات وأوقات الحرب والسلم التي تمر بها الهند[2].

أما عن وسائط المعهد في بلوغ تلك التوصيات، فهي من خلال ما ينتجه بصورة دورية ومنتظمة من مجلات علمية

---

(١) من المعروف وكما يعرف المعهد عن نفسه وعن نشاطاته البحثية، إنه يمول من قبل وزارة الدفاع الهندية، مع استقلاليته في العمل. كما أن لجنة شؤون الدفاع في البرلمان الهندي كثيراً ما تستعين في عملها بمن هم خبراء ومحسوبين على ذلك المهد.

(٢) من الأمثلة على تلك التوصيات، ما أنتجه خبراء المعهد مؤخراً (١٣ كانون ثاني، ٢٠١٤م) حول العلاقة مع جزر المالديف؛ حيث التوصية بوجوب توحيدها، عدا عن تلك التضمينات والدروس والعبر المستفادة من مجريات أحداث الربيع العربي، والحث على مسابقة الصين في صنع شراكة حقيقية ذات مغزى استراتيجي مع أفغانستان.

وبحثية[1]، علاوة على تلك الدراسات المتخصصة (Monographs)، والنشرات المختصرة، والكتب العلمية. إضافة إلى مشاركة خبراء ومتخصصي المعهد ومنتسبيه من حين إلى آخر في إبراز وجهات النظر الأمنية والعسكرية والاستراتيجية من بعض القضايا والمستجدات من خلال المقابلات واللقاءات التحليلية مع مختلف وسائل الإعلام، المحلية منها والإقليمية والدولية.

منذ التأسيس والمعهد يشارك في النقاشات والحوارات الدائرة حول قضايا الدفاع والأمن القومي والعالمي، وعلى كل المستويات. كما أنه يعمل جاهداً ودون انقطاع على تنظيم المؤتمرات الوطنية والدولية في كل عام، وينتظم في عقد ورش العمل والدوائر المستديرة لمناقشة المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية[2]. بل أن هنالك ندوات أسبوعية منتظمة، يجريها القائمون على المعهد وسياساته، يتحدث فيها الخبراء مع نظرائهم من المحللين، والباحثين، والصحفيين، وصناع القرار ورجال الأمن والجيش والاستخبارات[3]. نضيف، لا ينقطع

---

(١) على سبيل المثال، يصدر المعهد وبصورة منتظمة ثلاث مجلات بحثية متخصصة، وهي: مجلة التحليلات الاستراتيجية، مجلة الدراسات الدفاعية، ومجلة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

(٢) من الأمثلة على تلك المؤتمرات ما سبق وأن نظمه المعهد حول الأمن الآسيوي، حيث الانعقاد في كل عام، منذ العام ١٩٩٩م، والذي عقد مؤخرا في دورته الـ ١٦ في شباط ١٩٢١، ٢٠١٤م، تحت عناوين: «التطورات الصاعدة في آسيا والموقف الهندي».

(٣) يعقد المعهد من كل يوم جمعة من كل أسبوعين وبصورة دورية ندوة يتحدث فيها =

معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في الهند عن عقد وتنظيم التدريبات اللازمة لضباط وملحقي أفراد القوات المسلحة الهندية في موضوعات يعلن عنها، حيث يقوم المعهد من خلال خبراءه بتقديم أفضل ما لديه من خبرات ومعلومات، ناهيك عن استعانته بخبراء من الخارج. وأخيراً، ننوه إلى أن المعهد يدار من قبل مجلس استشاري تنفيذي (Executive council) منتخب من بين عدد ممن يمثلون شخصيات هندية اعتبارية متميزة، تعكس كافة مناحي الحياة الهندية، وعلى رأس ذلك المجلس رئيس منتخب من بين أعضاءه[١]. هذا علاوة على وجود لجان مركزية وفرعية متخصّصة، لكل منها دوره ومجاله في القيام بأعمال المعهد وتنفيذ مهامه[٢].

= خبراءه وباحثيه ومحليه عن أبحاثهم ودراساتهم ونتائجها. حث يقوم المعهد بدعوة عدد من الخبراء والنقاد وصناع القرار حول الموضوع محل الطرح للنقاش وسماع وجهات النظر.

(١) يدار المعهد منذ كانون ثاني ٢٠١٢م من قبل البروفيسور أرفيند غوبتا (Arvind Gupta)، حيث يعرف الرجل بمقالاته وأبحاثه ودراساته والتي تعد بالمئات في الشأن الدولي، إضافة إلى خبراته العملية في الشؤون الخارجية والدبلوماسية لبلده، حيث عمل الرجل سفيرا للهند في كل من موسكو، ولندن، وأنقرة.

(٢) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية، وخاصة فيما يتعلق بمجالات اهتمامه، وأبحاثه التفصيلية، ونشراته الدورية وغير الدورية، وتقاريره السنوية، يمكن زيارة الواجهة الإلكترونية للمعهد من خلال الرابط:
http://www.idsa.in/

المجلس الهندي للبحث في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية (ICRIER)

تأسس المجلس في آب ١٩٨١م، كهيئة مستقلة تتطلع إلى رسم سياسات بلدها، وعلى أنه مجلس غير ربحي، ومركز صناعة فكر وأبحاث في مجال صناعة السياسات الاقتصادية، وتفاعل الهند مع المنظومة الاقتصادية العالمية وعلاقاتها مع منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية. منذ النشأة والمجلس يركز بالدرجة الأولى على أغناء المحتوى المعرفي في مجال صناعة السياسات من خلال إنتاج الأبحاث والدراسات التحليلية التي تستهدف صناع القرار من أجل الهند، وما قد يمكّنها من التواصل والتفاعل مع الاقتصاد العالمي[١].

---

(١) من الأمثلة على ما أنتجه المجلس مؤخراً في مجال صناعة السياسات، =

أما عن تلك الميادين التي يبحث فيها، فهي: إدارة الاقتصاد الكلي في مجال ما يعرف بالاقتصاد الحر، الانفتاح التجاريّ من حيث فرص البناء والمنافسة، تحرير وتنظيم القطاع المالي، قضايا ومسائل منظمة التجارة الدولية، التعاون الاقتصادي الإقليمي على مستوى جنوب آسيا، العلاقات الهندية الاقتصادية على المستوى العالمي، وأخيراً، قضايا البيئة وتغير المناخ ومستقبل التكتلات الاقتصادية في جنوب آسيا.

من أجل إنتاج ونشر وتعميم أبحاثه، يقوم المجلس بعقد ورش العمل والندوات الحوارية والمؤتمرات، حيث دعوة المهتمين والأكاديميين المختصين، وصناع القرار، وممثلي دور الصناعة والتجارة، ووسائل الإعلام على اختلافها، لمناقشة ما هو هام في مجال الشأن العام، وصناعة السياسات، وتوجيه بوصلة العلاقات الاقتصادية الهندية في الاتجاه الصحيح(١). كما أن المجلس من حين إلى آخر يقوم بدعوة الخبراء والمهتمين من

= دراسة تقويمية لآثار وتبعات تغير المناخ على الزراعة والأمن الغذائيّ (عدد ١٦، أيار، ٢٠١٢م)، والتي يمكن الوصول إليها من خلال الرابط:

http://www.icrier.org/pdf/policy_Seris_No_16.pdf

(١) من أهم ما عقد من تلك المؤتمرات في العام الحالي، مؤتمر «الحياة المدنية في الهند: التحديات والتطلعات»، والمنعقد في ٢١ كانون ثاني، ٢٠١٤م؛ ومؤتمر «تطبيع التجارة ما بين الهند والباكستان»، والمنعقد أيضًا في ٢١ ـ ٢٢ كانون ثاني، ٢٠١٤م. ويكفينا أن نعلم بأن المجلس قد نظم أكثر من ١٣ نشاطاً ما بين مؤتمر وورشة عمل وندوة حوارية في مجال اشتغاله واهتمامه. وهو ديدنه من كل عام.

العلماء وصناع القرار من أجل إلقاء المحاضرات وتنظيم الندوات في المجالات محل الاهتمام، لما فيه من مصلحة هندية عليا، ومواكبة لآخر الأحداث والمستجدات في عالم الاقتصاد والأعمال والاستثمار والتواصل مع الجاليات الهندية والقوى العاملة في الدول الأخرى[١].

المجلس ينتج الكتب المتخصصة في الشأن الاقتصادي، وأوراق العمل، وسلسلة أبحاث متخصصة في أمور منظمة التجارة العالمية، وسلسلة صناعة السياسات، والتقارير على اختلاف موضوعاتها. وأخيراً، يشغل إدارة المجلس مجموعة من الأكاديميين الرواد في مختلف مجالات البحث والاهتمام، إضافة إلى مجموعة من صناع القرار، وممثلين عن مختلف القطاعات التنموية على رأسها القطاع الخاص والعام والقنصليات والملحقيات الاقتصادية الهندية في الخارج[٢].

---

(١) قام المركز مؤخراً بدعوة البروفيسور جون دي. غراهام، عميد العلاقات البيئية والعامة في جامعة ديانا الأمريكية، للحديث حول «كيفية ومدى تأثير الركود الاقتصادي العظيم على من هم فقراء، والدروس والعبر التي يمكن أن تستفيد منها الهند من التجربة الأمريكية»، وكان ذلك في ٦ شباط، ٢٠١٤م.

(٢) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول المجلس الهندي للبحث في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمجالات اهتمامه، وأبحاثه التفصيلية، ونشراته الدورية وغير الدورية، وتقاريره السنوية، يمكن زيارة الواجهة الإلكترونية للمجلس من خلال الرابط:

http://www.icrier.org/

يستفيد المركز من خبراء هنود وغير هنود يعملون في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية وهم أساساً يعملون في مؤسسات وجامعات أجنبية منها جامعة كورنيل الأمريكية ومركز بروكينجز.

معهد الطاقة ومصادرها (TERI)

تأسّس المعهد رسمياً في العام ١٩٧٤م بغرض التصدي لكل ما قد يواجهه الإنسان من قضايا ومشاكل كبرى، خاصة ما يتعلق منها بمجال الطاقة ومصادرها غير المتجددة، وما قد تتركه تلك المصادر من آثار وتبعات ملوثة للبيئة والحياة[١]. على مدار السنوات الماضية يشهد للمعهد تطويره للكثير من الحلول والتطبيقات في سبيل تحقيق الغرض من وجوده. وهو بالتالي، ما مكن من خلق أجواء بيئية قادرة، فاعلة وملهمة، في مجال تنمية وتطوير الحلول اللازمة لمشاكل الطاقة وطنياً وعالمياً، وما يتعلق بالبيئة والتنمية بمختلف نماذجها، وعلى وجه الخصوص

(١) في هذا الشأن نرى المعهد يصدر حديثاً، كتاباً علمياً يقوم على أساس مراقبة ومتابعة تلك المشاريع التي سبق تصميمها وتنفيذها في مجال القطاع الصناعي، حيث رصد آثارها البيئية، واقتراح الحلول والخطط العملية لإصلاح مسار ما يجب إصلاحه. الكتاب من تأليف وإعداد الخبيرين: ريتو باليوال ولينا سريفاستافا (٢٠١٤م).

المستدامة منه[١]. تطوّر المعهد في السنوات الأخيرة، جاء بعد اعتماده على النشاط البحثيّ وتأسيس قاعدة له في العاصمة نيودلهي. حيث أنّ ركيزة المعهد منذ البداية، هي تعهّد المهارات الريادية، لما في ذلك من فوائد وعوائد تعود على المجتمع من خلال تطوير وتعميم النماذج الفكرية البناءة.

قوة المعهد لا تعتمد فقط على مخاطبة الأمور والتحديات ذات الطبيعة الفكرية إنما العمل على إنتاج الأبحاث والدراسات العملية، وعمل التدريبات اللازمة، إضافة إلى تطوير وتنفيذ المشاريع التي من شأنها الاعتماد على حلول المشاكل اعتماداً على التقنية المتقدمة التي تفيد وتساعد المجتمع على أكبر قدر ممكن[٢]. نمو المعهد وتطوره، جاء من منطلق التطلع إلى المستقبل، والتجذر فيما يواجه من تحديات ومشاكل يومية واقعية، ومن منطلق الإيمان بمنهج النظر إلى الأمام والمستقبل وعبر العالم من مختلف أبوابه ومنافذه. من هنا، نرى المعهد يؤسس لوجوده ليس فقط في كل منطقة وزاوية من الهند، بل

---

(١) ينظر في هذا الشأن تقرير «تيري» السنوي ٢٠١١ ـ ٢٠١٢م، والذي يمكن الوصول إليه من خلال الرابط:

http://www.eriin.org/about/Annual_report_2011-12.pdf

(٢) يكفينا أن نعلم أن مساهمات «تيري» البحثية في العام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢م، في ضوء نشاطاته العلمية والعملية على الأرض، والتي نشرت في مجلات علمية عالمية ومحلية محكمة، وفي كتب متخصصة، إضافة إلى ما ألقي منها في الندوات والمؤتمرات العلمية، المحلية والعالمة، قد وصلت إلى ٣٠٠ بحث ودراسة.

لربما يعد المؤسسة الوحيدة من بين مؤسسات الدول النامية التي أوجدت لنفسها موطئ قدم في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وماليزيا والخليج العربي.

نشاطات معهد الطاقة ومصادره تجاوزت عقد الندوات وورش العمل وتنظيم المؤتمرات، إلى عقد وتنظيم القمم الدولية التي يجتمع من خلالها المفكرون والعلماء المهتمون في شؤون الطاقة، إضافة إلى الأكاديميين، ورجال الحكومات ورجال الأعمال والصناعة وممثلي المجتمع المدني[١].

الجدير بالإشارة، هو قيام المعهد بتأسيس جامعة متخصصة في شؤون الطاقة ومصادرها في العام ١٩٩٨م، والتي تعد بحد ذاتها مركزاً بحثياً متقدماً للدراسات النوعية التي يقوم بها باحثو معهد الطاقة ومصادرها، والتي سرعان ما أصبحت جامعة اعتبارية في مجالها في العام ١٩٩٩م. كما أن تلك الجامعة كمركز أبحاث ودراسات تعد فريدة من نوعها حيث تفضي برامجها إلى منح درجات الماجستير والدكتوراه في العديد من

---

(١) من الأمثلة الحية حول هذه القمم، قمة التنمية المستدامة ـ دلهي (DSDS)، حيث الانعقاد وبصورة دورية من كل عام، والتي عقدت مؤخراً في دورتها الـ ١٤، في ٦ ـ ٨ شباط، ٢٠١٤م، والتي جاءت تحت عنوان: «تحقيق الطاقة، والماء، والأمن الغذائي للجميع». أما عن ضيف شرف القمة وافتتاحها، فكان السيد كوفي عنان، الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة.

الميادين والمجالات[1]. ميزة هذه الجامعة وكما يعرف عنها القائمون عليها، هي ثروتها البحثية الهائلة، مما جعل منها جامعة هندية بحثية بامتياز، لها شراكاتها البحثية وعلاقاتها المميزة داخلياً وخارجياً.

أما فيما يتعلق بمجالات البحث التي يشتغل بها المعهد، فتنحصر في المصادر الحيوية والتكنولوجيا الحيوية، علوم الأرض وتغير المناخ، تعليم الشباب في مجالات وميادين التنمية المستدامة، تنمية وتطوير تقنيات الطاقة البيئة، التكنولوجيا الحيوية الصناعية والبيئية، تنمية البيوت الخضراء وقضايا تطويرها، مجال فاعلية الطاقة الصناعية، تكنولوجيا المعلومات، إدارة المعرفة، تقنيين المصادر وقضايا الأمن العالمي، التحولات الاجتماعية، التنمية المستدامة في المناطق النائية والبعيدة، المساكن الدائمة، تنمية المؤسسات وتعميم التكنولوجيا، إضافة إلى مصادر المياه والري وكيفية إدارة المياه خدمة للأغراض

---

(١) للتعريف أكثر بجامعة «تيري»، هي جامعة بحثية تمنح أكثر من درجة علمية عليا، في أكثر من تخصص في العلوم التطبيقية، والتخطيط والتطوير، والسياسات العامة، وما يتعلق بها من مصادر طبيعة وتقنيات حيوية وطاقة وبيئة ونظم إدارية في مجال التنمية المستدامة. وتقدم الجامعة برامجها التعليمية والبحثية تلك من خلال ١١ برنامج ماجستير، و٤ برامج دكتوراه. يمكن معرفة المزيد عن الجامعة وطلبتها وطاقمها وبرامجها من خلال الرابط:

http://www.teriuniversity.ac.in/

الزراعية والتنموية والسكانية[1]. يصدر المعهد الكتب العلمية والمنشورات والأوراق البحثية، إضافة لرفع التوصيات الموجهة إلى صناع القرار والسياسات العامة[2].

اللافت للنظر أن هذا المركز المتخصص بالطاقة له غرفة أخبار متخصصة ويصدر تقارير إعلامية ويعقد مؤتمرات صحفية في قضايا الطاقة والبيئة مما يساعد في بناء وتجييش الرأي العام، في نفس الوقت الذي يتمتع فيه بشراكات مع مراكز عالمية في ماليزيا وأمريكا واليابان وبعض الدول الإفريقية.

---

(١) يمكن التعرّف على كل من هذه الميادين البحثية من حيث مجالات عمل كل منها، وميادين الاهتمام والاشتغال، من خلال الرابط:

http://www.teriin.org/index.php

(٢) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول معهد الطاقة ومصادرها، وخاصة فيما يتعلق بمجالات اهتمامه، وأبحاثه التفصيلية، ونشراته الدورية وغير الدورية، وتقاريره السنوية، يمكن زيارة الواجهة الإلكترونية للمعهد من خلال الرابط:

http://www.teriin.org/index.php

مؤسسة الرقابة البحثية (ORF)

منذ أن تأسست مؤسسة الرقابة البحثية في أيلول ١٩٩٠م والقائمون عليها مهتمون ومنشغلون بتحقيق شراكات عالمية تليق بالهند على الساحة العالمية، في زمن العولمة. هذا مع العمل على توفير رؤية تصبح فيها البلد في مصاف تلك الدول المتقدمة اقتصاديا، من أجل حياة كريمة ونوعية حياة أفضل. منذ البداية والمؤسسة تتلقى الدعم الكامل من قبل المفكرين الهنود، والأكاديميين، والشخصيات العامة، والناشطين الاجتماعيين، ومن هم على رأس مؤسّسات التعليم العالي ورجال الأعمال، حيث جاء التأسيس في فترة عصيبة وحرجة، حيث تحول الهند وانتقالها من اقتصاد محميّ إلى اقتصاد عالمي منفتح على الغير فيه تحرير التجارة الخارجية وتحسين التشريعات القانونية لحماية الملكية الفكرية[١].

---

(١) من المعروف تاريخياً أن الهند كجمهوريّة ومنذ التأسيس، وهي تسير على خطى تتقاطع كثيرا والاقتصاد الاشتراكي، إلا أن نقطة التحول جاءت بعد اغتيال رئيس =

وكان بأن أخذت المؤسّسة على عاتقها العمل على تجميع جهود العاملين والمشتغلين في مجال السياسة والاقتصاد وصناعة القرار والسياسات من أجل تقديم أجندة معتبرة تقود إلى إصلاحات اقتصادية حقيقية تنهض بالبلد، من أجل الخروج بإجماع وطنيّ حقيقي يقود إلى اقتصاد هنديّ قوي وبناء[(١)]. من هنا كان الانطلاق، وكانت المشاركة الفعلية في العمل على دعم وتحسين مسار السياسات الحكومية لما هو أفضل. وكما يعرف القائمون على المؤسسة وإنجازاتها، فإن مشاريعها البحثية سرعان ما أفضت إلى أثر فوريّ ملموس في مجال صناعة السياسات الاستراتيجية والاقتصادية على حد سواء، إلى أن أضحت مؤسسة الرقابة البحثية مؤسسة مرموقة ومعروفة في وسط صناع القرار وصانعي السياسات، سواء في الهند أو خارجه[(٢)].

= وزراها السيد راجيف غاندي في أيار ١٩٩١م، ومن ثم تسلم السيد بامولابارت فيكاتا ناراسيمها راو للحكم في انتخابات عامة في حزيران من نفس العام. وكان بأن نقل الأخير الهند إلى عالم الانفتاح على الاقتصاد العالمي، والسوق الحر.

(١) حيث يهتم المركز من أجل تحقيق هدفه الاستراتيجّي مراقبة الشأن الإقليمي والدولي، وتحليله بما توفر له من إمكانيات وخبرات، إضافة إلى إعداد التقارير اللازمة؛ كإعداد تقرير أفريقيا، وجنوب آسيا، والشأن الصيني، الأسبوعي، ناهيك عن نشرات مراقبة الفضاء، وأبحاث الفضاء، وأخبار الطاقة، ومراقبة تطورات الشأن العسكري في الصين، وبحر الصين الجنوبي، ومنطقة غرب آسيا، وغيرها.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة الرقابة البحثية، ومنذ تأسيسها وهي تعمل على إعداد النشرات الخاصة بالسياسات وصنعها، تبعاً لمجريات الشأن المحلي والإقليمي والدولي ومتغيراته. ومما أصدرته المؤسسة في ذلك الشأن على سبيل المثال =

في المؤسسة، الأفكار وتوليدها تتم من خلال العديد من المشاريع والبرامج المنبثقة عن مجموعة من المراكز البحثية والعاملين فيها، وعلى رأسها: مركز العلاقات الدولية، مركز إدارة المصادر، مركز التنمية والاقتصاد، مركز السياسة والحكم، إضافة إلى معهد الدراسات الأمنية. أما عن النتائج المترتبة على جهد العاملين في تلك المراكز، فنراها تنحصر فيما تنظمه وتعقده المؤسسة من ندوات دورية وغير دورية، وورش عمل ومؤتمرات(١)، وما تنتجه من ملخصات في مجال صناعة السياسات، التقارير على اختلافها، أوراق العمل والأوراق البحثية، الدراسات المتخصصة، الكتب، علاوة عما تصدره من نشرات أسبوعية متخصصة في مجريات أحداث الدول البعيدة والقريبة، وعلى رأسها نشرات مراقبة الشأن الباكستانيّ، والصينيّ، وغيرهم(٢).

= لا الحصر: دفع الواردات على حساب الإصلاحات المحلية؛ سباق الحصول على الغاز: الفرص والتحديات؛ تحديات تطوير الطاقة الشمسية في الهند؛ الحاجة الماسة إلى تضافر الجهود الإقليمية لمواجهة الإرهاب في منطقة جنوب آسيا، وغيره.

(١) من هذه المؤتمرات، هو قيام مؤسسة الرقابة البحثية بتنظيم وعقد مؤتمر حول: «مقاربة ومقارنة العلمانية ما بين التجربة الهندية والفرنسية»، في ١٤ شباط، ٢٠١٤م، ومؤتمر «الشراكة الهندية السعودية»، في ٢٥ شباط، ٢٠١٤م، وغيرها من المؤتمرات والندوات والجلسات واللقاءات الحوارية وورش العمل، والتي تعد على مدار السنوات الثلاث الأخيرة بالمئات.

(٢) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول مؤسسة الرقابة البحثية، وما يتعلق بمجالات =

يعقد أو ينظم هذا المركز ندوات وورش عمل ومؤتمرات مع مراكز صديقة في روسيا والبرازيل وكازاخستان وأستراليا وسنغافورة ونيبال، وغيرها الكثير.

= اهتمامها، وأبحاثها التفصيلية، ونشراتها الدورية وغير الدورية، وتقاريرها السنوية، يمكن زيارة الواجهة الإلكترونية للمؤسسة من خلال الرابط:
http://www.orfonne.org/cms/sites/orfonline/home.html

منظمة خيارات تنموية (DA)

منذ أن تأسست خيارات تنموية في العام ١٩٨٢م، وهي تعمل كمنظمة بحثية وعملياتية على الأرض، في مجال تقديم الخدمات والحلول البيئية، وعلى وجه الخصوص في وسط من هم فقراء ومهمّشين[(١)(٢)]، المنظمة ومن منطلق فهمها الراسخ للمناطق الريفية على الأرض ومتطلبات أسواقها، كانت إسهاماتها ومنذ البداية مشهودة وذات مصداقية عالية، ليس وطنيا فحسب، بل على المستوى العالمي، حيث الاهتمام والاشتغال في مجال حفظ البيئة والمناخ ومواجهة الفقر وما يعتري ذاك من جملة تحديات وصعوبات وعوائق[(٣)].

كمنظمة رائدة في مجال التنمية المستدامة ومن أوائل

---

(١) Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report, 2011, pp. 29-35.

(٢) Development Alternatives, annual report 2006-2007, pp. 21-27, 50-59.

(٣) Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report, 2011, pp. 36-45.

مؤسسات العمل المجتمعي على مستوى الهند، أيقنت خيارات تنموية ومنذ البداية أهمية وضرورة العمل على تأسيس العديد من المنظمات العاملة في مجال إعادة إنتاج البيئة ومخلفاتها من جديد، وخلق فرص معاش وعمل دائمة. كما أن خيارات تنموية تنظر وتتطلع إلى عالم يعيش به كل موطن بأمن وأمان، من خلال توفير وظيفة كريمة له، ذات دخل كاف؛ وذلك من خلال خلق الكثير من الفرص ومصادر العيش المستدامة، والمتمثلة بتزويد من هم فقراء بالوظائف اللازمة لهم، والكفيلة بتحقيق دخل لهم، يعطي للحياة معناها، وكله من خلال الحرص على توفير ما يلزم من الحوائج والبضائع والخدمات التي تلبي احتياجات السوق المحلية، وفي الوقت ذاته تحفظ البيئة[١].

هذا ولا يفوتنا الإشارة بأن خيارات تنموية في مجال اهتمامها واشتغالها تبذل جهوداً جبارة في إجراء البحوث العملية المعينة على تنمية وتطوير الأرياف حيثما هي، كما أنها تشتغل في مجال التدريب والتأهيل اللازم لتغطية احتياجات السوق المحلية وتزودها بالمهارات اللازمة وما تتطلبه من بناء قدرات[٢]. كما أن المنظمة، ومنذ ٢٥ عاماً، وهي من خلال

(١) Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report, 2011, pp. 19-27.

(٢) Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report 2009-2010, pp. 8-23.

التدريب العملي، وبناء القدرات، وبأساليب وطرق تقنية مبتكرة، تعمل على تغيير واقع الحياة الريفية في الهند، من خلال خلق الفرص المناسبة للفقراء وبناء اقتصاديات القرى، وذراعها في ذلك التكنولوجيا والعمل من أجل النهوض بالريف.

(Technology and Action for Rural Advancement-TARA)[(١)].

أما فيما يتعلق بإصدارات المؤسسة، فتصدر خيارات تنموية العديد من النشرات والتقارير في مختف مجالات عملها واشتغالها، إضافة إلى العديد من الأفلام التعليمية، كما أنها ومنذ عهد قريب أطلقت إذاعة راديو خاصة بها وبمشاريعها التنموية، وتدير برامجها بلغتين؛ الهندية والإنجليزية[(٢)].

ما يميز هذا المركز شراكاته المحلية داخل الهند خاصة مع الوزارات والمؤسسات الحكومية والبنوك والجامعات فضلاً عن المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو.

---

(١) من خلال لقاء سنوي يتعارف عليه بـ "TARAgram" تنظم خيارات تنموية وتنفذ لقاء يجتمع فيه العلماء والخبراء والمهتمين وصناع القرار من الهند وجنوب آسيا ودول أخرى من العالم، ويناقشون فيه مشاريعهم البيئية، وحلولهم الإبداعية والتقنية المتعلقة بعالم الفقراء المهمشين، ويقومون ببعض الزيارات الميدانية لبعض المشاريع الخاصة بالمنظمة وجمهورها.

(٢) لمعرفة المزيد من التفاصيل حول منظمة خيارات تنموية، وما يتعلق بمجالات اهتمامها، وأبحاثها التفصيلية، ونشراتها الدورية وغير الدورية، وتقاريرها السنوية، يمكن زيارة الواجهة الإلكترونية للمنظمة من خلال الرابط:

http://www.devalt.org/

مخرجات مراكز صناعة الفكر والأبحاث الهندية وأثرها المجتمعي: نظرة تقويمية

اشتغال مركز المجتمع المدني (CCS) لأكثر من ١٥ عاماً في مجالات تقدم الفرد والأسرة والمجتمع والحريات السياسية والاقتصادية من خلال دعم برامج حرية الاختيار والمنافسة الحرة الشريفة، إضافة إلى عمل كل ما هو ممكن ومتاح من أجل إصلاح السياسات يعني الكثير على صعيد التغيير والتأثير الاجتماعي في واقع الإنسان الهندي. ولولا تحقيق المركز الكثير من الإنجازات في تلك المجالات التي يشتغل فيها، لما أفضت النتائج إلى مكافئة المركز من قبل برنامج جامعة بنسلفانيا الأمريكية وجعله في صدارة مراكز صناعة الفكر الهندية، بل في الرتبة ١٥ على مستوى آسيا، والرتبة ٥١ على مستوى العالم(١).

---

(١) Centre for Civil Society, annual report 2012-2013, p. 3.

كما أن حصاد المركز لأكثر من أربعة جوائز عالمية مرموقة لنجاعة حلوله في مجال الحريات، محاربة الفقر، تقديم المبادرات البناءة والحيوية في مجال تعزيز وتطوير شؤون العامة، والتميز المؤسّسيّ ليعد إنجازاً يحسب للمركز والقائمين عليه في مجال رفعة المجتمع الهندي والتقدم به خطوة إلى الأمام[(١)(٢)]، مرافعة ومدافعة المركز فيما يخص شؤون التربية والتعليم، والحق في ذلك التعليم، خاصة التعليم المدرسيّ الابتدائيّ، كما أن تبني فكرة حجز ٢٥٪ من مقاعد المدارس الخاصة لمن هم فقراء ممن ينتمون إلى شرائح اقتصادية ضعيفة من قبل أكبر ثلاث ولايات هندية، يعد من الأمور التي تصب في رصيد مركز المجتمع المدني، وما يبذله ذلك المركز من جهود جبارة لتحقيق جملة أهدافه وتطلعاته التنموية من أجل مجتمع هندي أفضل[(٣)].

وفيما يتعلق بحياة الناس وأمور المعاش، فالمعروف بأن مركز المجتمع المدني أول من أعد مسودة خاصة بأمر باعة الشوارع والطرقات ومعروضاتهم، لتكون حكومة ولاية راجستان

---

(١) Templeton freedom awards for excellence in promoting liberty, 2011 Templeton freedom award winners, link: http://atlasnetwork.org/blog/2011/10/2011-templeton-freedom-award-winners/

(٢) Templeton freedom awards for initiative in public relations, 2009 Templeton freedom award winners, link: http://atlasnetwork.org/blog/2010/11/1939/

(٣) Rohit Viswanath, A ticket to better education, Forbes India Magazine, July 20, 2009, link: http://forbesindia.com/interview/magazine-extra/a-ticket-to-better-education/2622/1

من خلال مجلسها التشريعي أول من يمرّر ويصادق على تلك الوثيقة الهامة كمشروع قانون، وذلك في العام ٢٠١١م[١].

بالنسبة لمعهد الدراسات والتحليلات الدفاعية (**IDSA**)، فعلى الرغم من أقدمية المعهد، والذي يعود في تأريخ انطلاقته إلى العام ١٩٦٥م، هنالك صعوبة في الوصول إلى رصد حجم أثره سواء على الصعيد المجتمعي الهندي أو حتى على صعيد إقليمي وعالمي. قد يكون ذلك لحساسية أو خصوصية ما يقوم به المعهد ومراكزه البحثية من جهود في المجال العسكري وما يتعلق بها من شأن استراتيجي، إلا أن ما أنتج من مخرجات بحثية في شتى المجلات المتعلقة بالشؤون الاستراتيجية والعسكرية، بل حتى السياسية والدبلوماسية، والتي تم من خلالها تناول شرق آسيا، غرب آسيا، جنوب آسيا، أمريكا الشمالية، وغيرها من المناطق والجغرافيا، إضافة إلى الشؤون والمستجدات العسكرية، قضايا الأمن الداخلي، لمؤشر على فاعلية المعهد وحجم تأثيره في الواقع الهندي والإقليمي والعالمي[٢].

---

(١) Street vendors bill will be passed in current session: Maken, New Delhi, March 14, 2013, link: http://www.thehindu.com/todays-paper/tp-national/street-vendors-bill-will-be-passed-in-current-session-maken/article4506702.ece

(٢) حول هذه النشرات وموضوعاتها، والتي تعد بالآلاف، يمكن الوصول إليها من خلال الرابط الالكتروني:

http://www.idsa.in/publications

كما أن تفاعل المعهد النشط من خلال مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع أكثر من ٣٠ معهد ومركز دراسات دفاعية واستراتيجية ممتدة على الخريطة العالمية ليدلل على فاعلية وديناميكية المعهد ومراكزه البحثية في مجال اهتماماته والدور المناط به منذ تاريخ نشأته[١]. أما عن المجلس الهندي للبحث في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية (ICRIER)، فنراه على مدار السنوات الماضية قد تصدر قيادة مسار البحث العلمي في مجال التجارة الهندية وسياسات الاستثمار في الهند[٢].

دور المجلس في رصد الحراك النهضوي الآسيوي والاستفادة منه لما فيه الصالح العام الهندي، ودور الهند كقوة صاعدة في هندسة آسيا، في مجال التعاون في شأن الأمن البحري أيضاً من الأمور التي لعب المجلس دوره الكبير في بحثها لدعم صناع السياسة ومتخذي القرار في الشأن

---

(١) من أهم المراكز التي يقيم معها معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية العلاقات والشراكات الثنائية والحوارية، المعهد البنغلادشي للدراسات الدولية والاستراتيجية في بنغلادش، مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية في إسرائيل، مركز الأبحاث الاستراتيجية في جمهورية طاجيكستان، معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة في الصين، عدا عن تلك المعاهد والمراكز البحثية في كل من الإمارات العربية المتحدة، وإيران، والباكستان، والنرويج، اليابان، وغيرها. وللمزيد يمكن التعرف قائمة تلك المعاهد والمراكز من خلال الرابط الالكتروني:
http://www.idsa.in/internationalinteractions

(٢) BIT and beyond: Advancing India -US economic relations, A report of the ICRIER-WADHWANI Chair in India-US Policy Studies, January 2013.

الهندي[١] . كما أن للمجلس دوره في إعداد التقارير الخاصة بتعزيز التجارة والاستثمار وعلاقات التعاون في شتى المجالات الحيوية والتقنية ما بين الهند وحكومة تايوان، ورصد حراكها ورفع التوصيات اللازمة بشأنها[٢][٣].

وعن معهد الطاقة ومصادرها (TERI)، فيكفي أن نعلم بأن وصول المعهد إلى أكثر من ٣٠ من دول العالم للبحث والتعاون في شتى الميادين، وفي أكثر من ٢٠ مجالاً، وعلى رأسها: البحث في مجال المصادر الحيوية وتقنياتها، التكنولوجيا الحيوية الصناعية والبيئية، فعالية الطاقة الصناعية، وغيرها لمؤشر كبير على حجم نفوذ ذلك المعهد، ليس على مستوى الهند بل إقليميا ودولي[٤]. كما أن تنفيذ المعهد لأكثر من ٢٦٠٠ مشروع في مختلف المجالات التقنية والحيوية ذات الصلة بالبيئة والطاقة والمناخ ليعبر بجد عن حجم فاعلية تلك المؤسسة الهندية العملاقة، وامتداد نشاطها عبر القارات.

---

(١) Asia's Arc of advantage: India, ASEAN and the US: shaping Asian architecture, a report of the ICRIER-WADHWANI Chair in India-US Policy Studies, August 2013.

(٢) Parthapratim Pal, Arpita Mukherjee, and Kristy Tsun Tzu Hsu (Editors), Enhancing trade, investment and cooperation between India and Taiwan, Academic Foundation, New Delhi, 2013.

(٣) Rajat Kathuria and Mansi Kedia Jaju, A study of India's investment environment, major FDI inflows and suggestion for Taiwan's businessmen, Academic Foundation, New Delhi, 2013.

(٤) TERI annual report, 2011-2012.

عمل خبراءه في مجال صناعة التقنية الحيوية، خاصة في مجال معالجة بعض آبار النفطِ المعطوبة، والميئوس منها، وبالتالي استصلاح ما نسبته ٥ ـ ١٥٪ من خامها بعد معالجته كيميائيا، وبطرق مبتكرة، يحسب أيضاً لذلك المعهد[١].

المساهمة في ابتكار أسمدة بيولوجية المصدر، من الطحالب ومتعلقاتها، والتي أضحت متعددة التوظيف والاستخدام الزراعي، وعلى كل المستويات، فهذا إنجاز آخر متميز يحسب للمعهد وعلى مستوى عالميّ[٢]. هذا ناهيك عن دور باحثي «تيري» في ابتكار وتطوير أصناف جديدة من المبيدات الحشرية الصديقة للبيئة[٣]. وهنالك ما قد يطول لفت النظر إليه في مجال هذه الابتكارات والاختراعات ذات المكانة والدلالة لما فيه خير البيئة والإنسان.

تنفيذ مبادرات كحملة إضاءة بليون حياة إنسان هندي، خاصة من هم في الأرياف الهندية، من أهم ما قام بالعمل عليه

(١) New technique for revival of sick oil wells, The Hindu, September 12, 2003, link: http://www.hindu.com/2003/09/12/stories/2003091202801600.htm

(٢) A global fist from TERI stable (develops a technology to mass-produce a consortium of mycorrhiza bio-fertilizer), Asia Africa Intelligence Wire, September 15, 2004, link: http://www.archive.is/9t53

(٣) Bhumika K, TNN, Bacteria developed to fight endosulfan effect, The Times of India, July 20, 2003, link: http://www.articles.timesofindia.indiatimes.com/2003-07-20/bangalore/27189106_1_endosulfan-pesticide-soil

طاقم معهد الطاقة وكادره المتفاني[١]. بل امتدت أفكار وأيادي القائمين على المعهد لتطال عبر الحدود الجارة باكستان، بغية تعزيز العلاقات الهندية الباكستانية، وتقويتها في المجالات المدنية والسياسية والثقافية، في ضوء التأزم السياسي وانسداد آفاق حلول دبلوماسية لصراع البلدين حول كشمير والكثير من المشاكل العالقة عبر تاريخهما المعاصر[٢]. مؤسسة الرقابة البحثية (ORF) ومن خلال برامجها النوعية كبرنامج الدراسة الاستراتيجية، ومبادراتها الدولية، والوطنية، والعديد من النشاطات الأخرى، استطاعت أن تحقق لنفسها موقعاً ريادياً على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية، كما سطر علمائها ومفكريها أكثر من ١٠٠ مقالة منشورة حول العديد من القضايا محل الاهتمام في الصحف المحلية والعالمية[٣].

مؤخراً، وعلى وجه التحديد في ٣١ آب، ٢٠١٣م، وفي خطوة فريدة من نوعها نرى المؤسسة تبادر لعقد لقاء خاص على مستوى رفيع لنقاش مسالة الأمن القومي الهندي، حيث تم اللقاء

---

(١) IAA, TERI join hands 'to light a billion lives,' The Hindu Business Line (Business Daily from The Hindu group of publications), August 26, 2008, link: http://www.thehindubusinessline.in/bline/2008/08/26/stories/2008082651740500.htm

(٢) TERI to help light up villages in Pakistan, The Hindu Business Line (Business Daily from The Hindu group of publications), October 8, 2012, link:http://www.thehindubusinessline.com/industry-and-economy/article3977306.ece

(٣) Observer Research Foundation, Indian Ocean region: new arena of contest and cooperation, ORF annual report, 2013.

بحضور عدد من كبار الخبراء الاستراتيجيين والعسكريين والسياسيين والبحرية، وخبراء سابقين في البحث في شأن الحرب البرية، وغيرهم.

وكان بأن أفضت نتائج النقاش إلى ضرورة اهتمام القيادة العليا في البلد بموضوع العقيدة الأمنية؛ لأهمية الموضوع استراتيجيا، والعمل على بلورتها وتحديد معاييرها لتتناسب ومسرح العمل الأمني في ضوء المستجدات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. كما أن المجتمعين اتفقوا وبالإجماع على أن المسار الاقتصادي لا ينفصل عن العمل الأمني واستراتيجياته، فالأمن ما هو إلا تلك الذراع التي تحمي العوائد والمكتسبات الاقتصادية، ولا يمكن تخيل واقع اقتصادي متطور أو جلب للاستثمارات الخارجية من دون استقرار أمني وسياسي[١].

أما فيما يتعلّق بمنظمة خيارات تنموية (DA)، فقد ساهمت المؤسسة وأضافت مما هو جديد في مجال إدارة المصادر الطبيعية، وإيجاد الحلول التقنية لمشاكل البيئة والمناخ، والعمل على إشباع الحاجات الأساسية لكثير من المحتاجين، إضافة إلى

---

(١) Manj Joshi and Abhijit Iyer-Mira, National security: the need for a doctrine, special report, Issue No.4, February, 2014, pp. 1-8.

تمكين العمل المؤسساتي، وتعزيز القدرات والمهارات الضّروريّة واللازمة في مجال الوظائف الصديقة للبيئة، وتنمية ورعاية العمل الريادي وتطوير الأرياف والعمل مع النساء والفلاحين خاصة في الولايات الفقيرة والنائية عن المدن الكبرى مثل دلهي ومومباي وتشاني وكالكتا وغيرها الكثير من المدن العملاقة[١].

ولرصد أثر خيارات تنموية في الواقع الهندي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استطاعت المؤسسة من تمكين حوالي ٦١,٥٠٠ رجل وامرأة من فقراء الهند من القراءة والكتابة، كما تمّ تمكين حوالي ٢٥,٠٠٠ ألف امرأة هندية في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال تنفيذ المؤسسة لبرنامج تقوية المؤسسات، عدا عن إفادة أكثر من ١٤,٠٠٠ ألف عائلة، وتمكينها من الوصول إلى الاستفادة من برامج الخدمة العامة ومشروعاتها[٢].

تحقيق تغيير مشهود في واقع حياة المرأة الريفية الهندية، والاستمرار في عمل كل ما هو ممكن ومتاح من أجل ذلك التغيير خاصة في منطقة بونديلخاند (Bundelkhand) في ولاية

---

(١) Development, Alternatives, Building a nation fit for our children, annual report, 2012, pp. 2-21.

(٢) Development, Alternatives, Building a nation fit for our children, annual report, 2012, pp. 38.

ماديا برادش (Madhya Pradesh) من الأمور التي تم رصدها وتسجيلها لصالح خيارات تنموية في قطاع التنمية الريفية المستدامة وتنمية قطاع الشباب وتقوية فرص التوظيف والحياة الكريمة لصالح المرأة[١].

(١) ANI ANI, Development Alternatives transforming lives of rural women in Bundelkhand, Yahoo News India, November 24, 2012, link: http://www.in.news.yahoo.com/development-alternatives-transforming-lives-rural-women-bundelkhand-090304527.html

مراكز صناعة الفكر والأبحاث والدراسات في الهند: تحديات وحلول

من وجهة نظر أكبر مشتغل وأكبر منظر في شأن مراكز صناعة الفكر والتفكير، البروفيسور جيمس ماغين (**James McGann**)، يعد في الآونة الأخيرة نمو منظمات أبحاث السياسات العامة، أو ما يعرف ببنوك التفكير (**Think Tanks**) انفجار بحد ذاته، ليس من حيث العدد فحسب، بل من حيث مجال الاشتغال والتأثير، إلا أن جوهر ديمومة ذلك التأثير على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، لتحملها تبعات المسؤولية ما زال بعيد المنال، وهو ما يواجه صناع القرار في جميع أنحاء العالم خاصة الدول النامية والفقيرة، لتمكينهم من تبني ما قد يلزم من أمور اتخاذ القرارات. وعلى حد زعم ماغين، ما لم تكن تلك المراكز بحق منافسة وعلى قدر التحدي الذي تواجهه في زمن العولمة، لتتمكن من القيام بلعب دورها

كما تتطلب الاحتياجات والمستجدات، فهي تحتاج إلى الكثير لقبول ذلك التحدي[١]. هذا التحدي، وهذا المطلب الكبير، هو من أهم تلك التحديات التي تواجهها مراكز صناعة الفكر والأبحاث في الهند، فهي ليست خارج سياق ما تواجهه مثيلاتها العالمية، سواء ما كان منها في الدول النامية أو في تلك الدول المتقدمة.

ثمة تحد آخر، كما يستعرضه روهيت بانسال (**Rohit Bansal**)، ألا وهو موضوع التعاون فيما بين تلك المراكز، فمن وجهة نظر بعض المهتمين بشأن مراكز الفكر والأبحاث، يبقى السؤال المطروح في ضوء تفوق بعض مراكز الفكر والأبحاث لبعض الدول على الهند ومراكزها، كالصين مثلا، لماذا لا يتعاون مركز المجتمع المدني (**CCS**) مع المجلس القومي لأبحاث الاقتصاد التطبيقية (**NCAER**) لعمل أبحاث ودراسات مشتركة في مجال الأثر الاقتصادي لكوبونات (**Vouchers**) التعليم المجاني لمن يستخدمونها من أبناء فقراء الهند؟ لماذا لا يمكن لمركز جاناغراها (**Janaagraha**)[٢] ومركز

(١) James McGann, Think Tank challenge: surviving the competition, Asia Pathways, August 20, 2013, link: http://www.asiapathwas-adbi.org/2013/08/think-tank-challange-surviving-the-competition/

(٢) جاناغراها عبارة عن منظمة أهلية (NGO)، يهتم القائمون عليها بشأن المواطنة الصالحة والفاعلة، لدعم وتعزيز مكانة الديموقراطية الهندية، وقد تأسست في العام ٢٠٠١م، =

المجتمع المدني أن يعملا معاً من أجل تحسين ظروف وفرص الحياة والمعيشة في المدن الهندية؟ لماذا لا يمكن لبعض أعمال المجلس الهندي للبحث في شؤون العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي (ICRIER) أن تكون محل شراكة مع الغير؟ هذه الأسئلة وغيرها مما تفضل بطرحها كبير مسئول العمليات في مركز المجتمع المدني، السيد هارش سريفاستافا (Harsh Shrivastava) لتدلل على أنه ما زال هنالك تحديات كبرى تواجه عمل مراكز الفكر والتفكير، وما تقوم به من أبحاث ودراسات في مجال السياسات العامة، وإن مكمن تلك التحديات هو الغياب الحقيقي لوجود روح التعاون فيما بين تلك المراكز وضياع فرص ما قد ينبثق عنها من فوائد وعوائد، تعود على المجتمع بما هو خير[١].

من وجهة نظر أخرى، وفي ذات السياق، مراكز الفكر والأبحاث الهندية تراها في حالة تعاون مضطرد مع غيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية خارج البلاد، لما قد يساعدها في الوصول إلى ما ترنو إليه من تطلعات ومهارات وتقنيات، إلا

= على يد راميش راماناثان (Ramesh Ramanathan) وسواتي راماتاثان (Swati Ramanathan) في مدينة بانغالور.

(١) Rohit Bansal, Indian Think Tanks must collaborate, or face stagnation, Business Standard, January 28, 2014, link: http://www.busines-standard.com/article/news-ians/indan-think-tanks-must-collaborate-or-face-stagnation-comment--special-to-ians-114012800503_1.html

أن تعاونها المحلي مع الجامعات ونظيراتها من مراكز صناعة الفكر والتفكير ما زال متواضعاً، وبعيداً عما هو ممكن وعما يجب أن يكون. لذا وكما يقول سانجوي جوشي (**Sunjoy Joshi**)، كان لزاماً على تلك المؤسسات الهندية أن تتعاون فيما بينها، وأن تشارك بعضها البعض فيما هو مصادر، لتستطيع أن تقدم ما هو عالمي في المستوى، مما قد يمكنها من منافسة مثيلاتها الأكثر مكانة، والأغنى فيما تمتلكه من مصادر، في دول كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

غياب الدعم المؤسساتي الكافي واللازم، تحد آخر، إذ لا بد من الاستجابة إليه فيما إذا أريد لمراكز الفكر والأبحاث الهندية أن تلعب دورها في مجال صناعة السياسات العامة، لحكم وحكمانية أفضل. فإن عدم كفاية الدعم المالي، إضافة إلى قلة الكفاءات، وانحسار ذلك الدعم حكوميا أيضاً من تلك التحديات[١]. وكما يتعرض للأمر نيهيت غويال وشويتا سرينيفاسان (**Nihit Goyal & Shweta Srinivasan**)، فإن:

١ ـ تكلفة المساهمة في إنتاج أبحاث السياسات العامة جراء تحدي الوصول والحصول على البيانات والمعلومات

---

(١) Nihit Goyal & Shweta Srinvasan, Indian Think Tanks need more institutional support, Business Standard, May 21, 2013, link: http://www.busines-standard.com/article/news-ians/indan-think-tanks-need-moreinstitutional-support-comment-113052100123_1.html

اللازمة، خاصة النوعية والأولية منها، وما قد يحتاجه الأمر من طرق ووسائل وأساليب يعد بالمكلف.

٢ ـ ثم إن كبر حجم البيانات المجمعة وتعقيدها، يحتم على مراكز صناعة الفكر والأبحاث توظيف واستخدام أدوات من نوع خاص لتلك البيانات من أجل تحليلها.

٣ ـ ناهيك عن صعوبة مواكبة ما هو جديد من أبحاث ودراسات. حيث إنه من الندرة بمكان الحصول على كتب بأسعار منخفضة، واستيرادها بالمكلف. كما أن الاشتراك في المجلات العلمية العالمية أمر مكلف.

إن عدم جدية السياسيين وصناع القرار في التعامل مع مراكز الفكر والأبحاث ونتائجها في مجال صناعة السياسات العامة ما زال من بين تلك الصعوبات التي يواجهها القائمون على تلك المراكز، وكأن هنالك تعارض مصالح وتضاربها. فعدم مشاركة الحكومة لما تملكه من معلومات وبيانات مع مراكز صناعة الفكر والأبحاث، وعدم التوجه إليها طلباً للمساعدة في مجال تصميم السياسات ما برح مؤشراً على ذلك[١]. بل هنالك من يرى شيء من غياب وانعدام الثقة من طرف الحكومة في

(١) Chinmay Deshmukh, The road ahead for India's forgotten Think Tanks, The Indian Economist, December 14, 2013, link: http://www.theindianeconomist.com/the-road-for-indias-forgotten-think-tanks/

إمكانية قدرة مراكز صناعة الفكر والأبحاث لتقديم ما هو نوعي في مجال السياسات، وعدم ثقة في أجندة تلك المراكز، وما تتحيز إليه من أيديولوجيا (غير معلنة)، علاوة عن مسالة كون الحكومة مقتنعة فيم قد تقدمه تلك المراكز من أفكار ومقترحات في مجال صناعة السياسات، يبقى تحدي البيروقراطية قائماً، في سبيل الحصول على ما يلزم من مساعدات مالية، حيث التعليمات والإجراءات المعقدة[١].

إن عدم وجود تفاعل حقيقي بين من يشتغلون في القطاعات الحكومة على اختلافها، وعلى وجه التحديد من يشتغلون في شؤون الأمن والدفاع والعلاقات الخارجية والعمل الدبلوماسي يعد من تلك العقبات التحديات التي تواجه مراكز صناعة الفكر والأبحاث. أيضاً، تقصير وسائل الإعلام في لعب دورها في إظهار وإشهار ما لمراكز الفكر والأبحاث الهندية من دور في أمور الحياة والشأن الهندي بل والدولي. يضاف إلى ذلك، عدم تقديم رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال لما يجب عليهم تقديمه لمراكز الفكر والتفكير على غرار ما يقوم به

(١) Anshu Bharadwaj, In support of Indian Think Tanks, Business Standard, December 26, 2010, link: http://www.bussiness-standard.com/article/opinion/anshu-bharadwaj-in-support-of-indin-think-tanks-11012260002

أمثال هؤلاء في أمريكا مع بروكنغز ووقفية كارنيغي من دعم مالي ومعنوي[١].

بحسب بعض المراقبين والنقاد، علاقة بعض مراكز صناعة الفكر والأبحاث، خاصة المتمركزة منها في العاصمة نيودلهي، مع الحكومة ورجالاتها، أكثر من مؤسسات القطاع الخاص، والانفتاح على من هم أثرياء، خلافاً لما عليه الحال في دول كالولايات المتحدة، وذلك كونها مؤسسات أسيرة الماضي، يعد بحد ذاته سبباً من أسباب انحسار عمل تلك المراكز وعدم توسع نشاطها ونفوذها، على عكس منظمات عالمية، كبروكنغز **(Brookings)**، ووقفية كارنيغي **(Carnegie)**[٢].

إن تحدي امتلاك الهند الصاعدة للأدوات الفكرية لمواجهة التحديات الكبرى في آسيا العالم، خاصة ما يتعلق منها بالأمن وصناعة السياسات، وما يتضمنها من كان محل نقاش في ورشة عمل متخصصة نظمت من قبل جامعة لي لوان ييو للسياسة العامة في سنغافورة (**Lee Luan Yew School of Public Policy-Singapore**)، حيث كان السؤال المطروح: إلى أي مدى يمكن

(١) Dhruva Jaishankar, On Indian's Think Tanks, Polaris (A Takshashila Institution Blog on Institutional Politics and Security), January 23, 2012, link: http://www.polaris.nationalinterest.in/2012/23/think-tanks/

(٢) Avinash Celestine, Why India's think tank community fails in raising funds from Indian entrepreneurs, The Economic Times, April 8, 2012, link: http://www.articles.economictimes.indiatimes.com/2012-04-08/news/31305317_1_tanks-funds-indian-orporates

لمراكز الفكر والأبحاث ومؤسسات البحث العلمي الهندية أن تواجه تحديات الطلب المتصاعد في موضوع البحث في الشؤون الخارجية وصنع السياسات الأمنية؟ من النقاش الذي دار في تلك الورشة، وكما عبر عنه الخبير في شؤون الدراسات والتحليلات الدفاعية سيسود يا (**Sisodia**) أن الهند بالتأكيد لا تستطيع ذلك، وأنها تحتاج ومؤسساتها البحثية إلى الكثير من العمل لتعزيز قدرات جامعاتها ومراكز صناعة الفكر والبحث فيها، خاصة فيما يتعلق بأمر الدراسات الدولية (**International Studies**)، والشؤون الاستراتيجية (**Strategic Affairs**)[1]. كما كشف السيد سيسود يا عن أن العديد من تلك المراكز البحثية تعاني من تحديات ومشاكل أخرى، على رأسها مشكلة ما يصطلح عليه في علم الاقتصاد بالعرض والطلب على أبحاثها ومخرجاتها النظرية والاستشارية.

إذن تحدي العولمة، وعدم توفر الدعم المؤسساتي اللازم، خاصة من طرف الحكومات، وتعارض المصالح في حالات أخرى مع من هم سياسيين وصناع قرار، وعدم جدية هؤلاء في التعامل مع مخرجات مراكز الفكر والأبحاث في بلادهم، إضافة

---

(١) N.S. Sisodia, The case to strengthen Indian Think Tanks, The Hindu, May 26, 2009, link:
http://www.hindu.com/2009/05/6/stories/2009052655660900.htm

إلى شح المعلومات، وعدم توفرها في حالات أخرى، أو توفر إمكانيات الوصول إليها، خاصة ما هو أوليّ، وعدم وجود علاقات متينة ومتميزة مع من هم أثرياء ومانحين أفراد (**Philanthropists**)، إضافة إلى تحدي العرض والطلب، من أهم تلك التحديات التي تواجه مراكز صناعة الفكر والأبحاث في الهند.

ولحلحلة هذه التحديات، خاصة فيما إذا علمنا أن العالم من خلال انفتاحه على بعضه البعض، عبر فضائيات وأثير الشبكة العنكبوتية العالمية (شبكة الإنترنت) قد صار قرية صغيرة بما تعنيه الكلمة، وأن معظم دول العالم في حالة من انفتاح على بعضها وتفاهم وتعاون، حيث الاعتراف المتبادل، والتمثيل الدبلوماسي، والتعاون في شتى الميادين والمجالات، فضلاً عن التبادلات الأكاديمية والزيارات السياحية وتنقل الطلبة ورجال الأعمال. من هنا يمكن لمراكز صناعة الفكر والأبحاث الهندية، أن تنتهز الفرصة، للتشبيك فيما بين مثيلاتها ونظيراتها المحلية والإقليمية والعالمية، لمواجهة تحديات العولمة ومتطلباتها لما فيه خير المجتمع الإنساني، والبشرية وما تواجهه مجتمعاتها من احتياجات ومستجدات، في شتى مجالات الحياة، وعلى رأسها، هم الحرية، والعيش بكرامة، والهموم السياسية والاقتصادية والصحية والتعليمية والاجتماعية.

مبادرة مراكز صناعة الفكر والأبحاث الهندية، للخروج بصيغة عملية لتشكيل اتحاد عام يجمعها، وينظم عملها داخل الهند، ومن ثم، يجمعها وينظم عملها مع مثيلاتها إقليمياً وعالمياً من خلال صياغة اتحاد إقليمي أو عالمي بالفكرة البناء التي يمكن بواسطتها مواجهة حقيقة كونية هذا العالم ووحدانية همومه وما يواجه من تحديات. وهو ما لا نعلم بتوفره ووجوده كباحثين في شأن مراكز الفكر والأبحاث حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة وهذا البحث والخروج بمادتهما. من طرف الحكومة الهندية المركزية، صحيح أنه تم مؤخراً إعلان سياسة الولوج إلى البيانات الوطنية، وما يتعلق بمسألة مشاركتها من خلال ما يعرف بـــ (National Data Sharing and Accessibility-NDSA)[١]، إلا أنه من حيث المبدأ، مطلوب من تلك الحكومة تبني توجيهات فيما يتعلق بموضوع جمع تلك البيانات بصورة أولية منتظمة وما فيها من خصائص الصدقية والثبات. كما أن ترك الأمر للمؤسسات الحكومية المعنية بتحديد التكلفة فيما يتعلق بتلك البيانات، وهو ما لا يساعد مراكز صناعة الفكر والأبحاث لتحمل ما هي بغنى عنه من أعباء وتبعات مالية[٢].

---

(١) Nihit Goyal & Shweta Srinvasan, Indian Think Tanks need more institutional support, Business Standard, May 21, 2013, link: http://www.busines-standard.com/article/news-ians/indan-think-tanks-need-moreinstitutional-support-comment-113052100123_1.html

(٢) Ibid.

إن قيام الحكومة بإطلاق مشروع شبكة المعرفة الوطنية (National Knowledge Network-KNN) في العام ٢٠١١م، من أجل المشاركة مما هو بيانات ومصادر فيما بيْن المؤسسات التعليمية والبحثية، حيث المكتبات الافتراضية الإلكترونية، ومصادر الحساب والتحليل والتعاون في مجال البحث العلميّ وما شابه، حيث ربط المشروع حوالي ٩٥٠ مؤسسة تعليمية وبحثية و١٤٠٠٠ كلية تشتغل في مجالات الزراعة والتعليم والحكم والرعاية الصحية والعلوم والتكنولوجيا. وهو ما تحتاج إليه مراكز صناعة الفكر والأبحاث الهندية، وأنه في حال دمجها في ذلك المشروع بصيغة أو أخرى لن يكلف المزيد مما هو حاصل، بل فرصة لتحمل الأعباء معا كل حسب قدراته وإمكاناته واستخداماته. وهو ما يمكن تقديمه لتلك المراكز لتمكينها من المنافسة العالمية، ولحصاد المزيد من الرتب، ولتقديم ما هو أفضل للهند في مجال صناعة نوعية سياسات الحكم والحكمانية(١). إن دعم مراكز الفكر والأبحاث في مسألة بناء القدرات والموارد البشرية الفاعلة، من خلال تمكين قدرات الباحثين فيها واستقطاب آخرين، وتجاوز بعض القضايا المتعلقة بمسالة الأمن الوظيفي، كون الكثير من مشاريعها محصورة

---

(١) Ibid.

بفترات زمنية قصيرة ومحددة، يعد أحد هذه الحلول. كما أن استغلال وتوظيف علاقات بعض الباحثين المخضرمين، ممن هم قائمين على أبحاث ودراسات مراكز صناعة الفكر والتفكير، من خال مشاركتهم ووجودهم في لجان حكومية بالفرصة الكبيرة التعزيز مكانة هذه المراكز[1].

وعلى غرار ما قامت به منظمة البحث والتنمية الدولية الكندية (IDRC) من خلال مبادرتها الإبداعية في مجال دعم وتعزيز مكانة مراكز صناعة الفكر والأبحاث في منطقة جنوب آسيا، يمكن للحكومة الهندية كما يرى أنشو بهارادواج (Anshu Bharadwaj) أن تقدم على أسس تنافسية ما قد يلزم من إمكانات بحثية، وبنى تحتية إدارية، وفرص اتصال وتواصل مع تلك المراكز المختارة لتقديم ما يقوي من فرص نجاحها وتمكين علاقاتها المحلية، وقدراتها على النجاح والنمو والمنافسة عالميا.

أيضاً، على مراكز الفكر والأبحاث من خلال تقديم فرص التدريب والمنح، وعقد الندوات، وتحريك المنتديات، وتنظيم نوادي السجال والنقاش، من خلال السعي إلى إقحام شريحة الشباب لفهم ما تقوم به كمراكز فكر وأبحاث من وظائف

---

(١) Anshu Bharadwaj, Op.cit.

ونشاطات، ومن ثم دمجهم في عملية صناعة السياسات والقرار، وتشجيعهم للتعبير عن أفكارهم حول العديد من القضايا الهامة، أن تلعب دورها في هذا المجال. كما وجب عليها أن تستفيد من التكنولوجيا الحديثة في مجال اشتغالها وعملها، واقتحام عالم الفضاء والأخبار ووسائط ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي[1]. هكذا خطوات كما يؤكد عليها تشينمي ديشموخ **(Chinmay Deshmukh)** تمكن مراكز الفكر والأبحاث الهندية من تعزيز دور المواطن الهندي للعب دوره كما يجب في الحياة العامة في الهند المعاصرة، وخدمة صوت المجتمع المدني وإيصاله كسلطة رئيسية مسؤولة حيث يجب، بل التمكين لها من أن تكون على صلة مباشرة بما هو شأن وطني، والمنافسة على الصعيد العالمي.

من وجهة نظر دهروفا جايشانكار **(Dhruva Jaishankar)** على الحكومة الهندية، والخدمات العسكرية، ووسائل الإعلام ومجتمع المال ورجال الأعمال أن يلعبوا دورهم في دعم مؤسسات صناعة الفكر والأبحاث والدراسات في الهند كما هو الفعل في الولايات المتحدة، وأن يأخذ الجميع على عاتقه رفع شأن تلك المراكز بالمطلب الملح والهام، خاصة أن الخبرات

---

(١) Chinmay Deshmukh, Op.cit.

والخبراء متوفرون، وأن اللغة الإنجليزية وانفتاح المجتمع الهندي يساعد كثيراً في أن تقوم تلك المراكز بلعب دورها وطنياً وعالمياً على أحسن وجه[1]. إن مطالبة الحكومة الهندية بالاهتمام وأخذ زمام المبادرة للتدخل، ومن ثم القيام بإصلاحات في الجامعات خاصة، وخلق فرص حقيقية للتفاعل المنظم والمنتظم مع بعض المؤسسات الحكومة الهامة، ومراكز صناعة الفكر، في مجال الدفاع والداخلية الخارجية، اللجوء للابتعاث إلى تلك الدول المرغوب في دراستها لسنة أو سنتين، وتعلم لغتها، ومعرفتها عن قرب من أهم الأفكار التي يرى سيسود يا أهميتها في موضوع تقوية حال مراكز الفكر والأبحاث الهندية.

وقبل أن نصل وهذا العرض والوصف إلى الخاتمة، نرى بأن على مراكز صناعة الفكر والأبحاث والدراسات في الهند الإعداد والاستعداد الجيد لمتطلبات واحتياجات عصر العولمة، وبذل كل ما هو ممكن وضروري من إعادة هيكليات وتخطيط وتنظيم وتطوير إداري لازم يليق بذلك التحدي ومستجداته. وقد يكون المدخل إلى ذلك، هو استعداد مراكز الفكر والأبحاث التام لعقد وإبرام اتفاقيات التعاون، مع الحكومات، ومنظمات المجتمع الأهلي (NGOs)، ومؤسسات القطاع الخاص، إضافة

---

(١) Dhruva Jaishankar, Op.cit.

إلى عقد اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع نظيراتها الهندية، والإقليمية، والآسيوية والعالمية، وبالتوسع الأفقي والعمودي عمّا هو قائم. وهو فيما إذا تم، حتما سيفضي إلى تحقيق ما يلزم من عون ودعم لتنفيذ المشاريع الكبرى على اختلاف ميادينها ومجالاتها.

وليكن هنالك قابلية واستعداد تام للتخصصية، والعمل على إنتاج الأبحاث والدراسات المتخصصة والأصيلة، لا الاكتفاء بالمجمّع منها، والاشتغال بحقل واحد بدلاً من الاشتغال في أكثر من حقل وميدان. فمما لا شك فيه أن معرفة كل شيء عن شيء في عالم التخصصية أفضل بكثير من معرفة شيء عن كل شيء. كما لا بد من العمل على كسب ود من هم ساسة وأصحاب رأي وقرار ممن هم رجالات حكم، وممن هم برلمانيون، وأعضاء مجالس نيابية وأعيان، وبلدية وغرف تجارة وصناعة، وعمل نقابي؛ لما قد يعين على تسهيل مهمة صناعة الفكر والتفكير، وقيام مراكزه بأعبائها ولعبها لأدوارها كما يجب. ولا يفوتنا في السياق نفسه خطب ود من هم أثرياء ومانحين، من أصحاب رؤوس الأموال الكبار في البلد.

الانفتاح على الإعلام الخاص والعام ووسائله، المقروء منه والمسموع والمرئي بالأمر الهام أيضاً. ولتكن هنالك

محطات إذاعية خاصة بمراكز الفكر والأبحاث وبرامجها لتسويق أفكارها، والحشد لها، وبالتالي التأثير من خلالها. كما أنه وبقدر قيام تلك المراكز بتوفير منح وفرص سفر لقيام باحثيها بزيارة الدول والبلدان ومؤسساتها، والمكوث فيها، من أجل دراستها، والاستفادة من تجاربها وإفادتها، بالأمر الهام والمعين على النمو والتطور. كما أنه بقدر ما تكون تلك المراكز بعيدة عن الأيدولوجيا بقدر ما تكون أرضياتها خصبة للتعامل والتعاطي مع كل ما هو مستجد وواقعي وحسب. وأخيراً، عمل رابطة أو اتحاد فيدرالي يجمع بين جميع تلك المراكز، وعمل شبكة إلكترونية تربط وتجمع ما بينها بالمطلب في عصر التكنولوجيا والانفجار المعرفي. وهو ما قد يستفاد منه في تبادل المعلومات والخبرات، والتحليل والتفسير المتبادل، والاتجاه نحو التكاملية بدلاً من التنافس والتفاضلية.

ملاحظات ختامية وتوصيات

جاءت هذه الدراسة من منطلق محاولة البحث في مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند، وذلك من حيث دراستها بصورة تقويمية في ضوء ما اشتملت عليه تلك المراكز من محتويات ومضامين، في سندها تعود إلى لحظة انطلقت منها تلك المراكز من منطلق برر كل منها لوجوده وملابسات نشأته، ومجالات اهتمامه واشتغاله وما يحيط بمسار ومسير عمله من رؤى وتطلعات.

من حيث المبدأ، يرى الباحثان بأن مشوار الهند الديموقراطي منذ تاريخ الاستقلال عن بريطانيا في العام ١٩٤٧م، على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية، حيث الطبقية المقيتة، وحالة الصراع والحرب مع الجيران، خاصة مع الجارتين (النوويتين) الباكستان والصين، ساعد كثيرا على أن

يكون هنالك مراكز صناعة فكر وأبحاث ودراسات، مكنتها من أن تكون من بين تلك الدول الديمقراطية الكبرى في احتلال مكانة عالمية في شأن صناعة الفكر والتفكير، مباشرة بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، والصين الشعبية.

بحكم الواقع البشري المتشابك، وطبيعة ما قد يعتري ذلك الواقع من ملابسات، حيث الدوافع والموانع، من أجل إشباع الرغبات والحاجات، وما قد يترتب على تلك العملية من منافع ومفاسد، نرى الشعوب والأمم تارة في حالات من التعاون والتبادل، وفي حالات أخرى يلفها التنافس والصراع. وما الدول وما أوجدته وطورته من أذرع وأجهزة ومؤسسات، وعلى رأسها التشريعية والقضائية والتنفيذية، إلا من أجل سياسة الأمور واتخاذ القرارات المناسبة فيها. وما مراكز صناعة الفكر والأبحاث والدراسات الهندية في مبررات وجودها إلا وهذا السياق.

صناعة السياسات العامة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في مختلف شؤون الحياة، العامة منها والخاصة، تحتاج إلى من يساعد على إيجادها وإنتاجها لما فيه الصالح العام. وكي لا يكون هنالك تفردا في الرأي والقرار، ومن منطلق الإيمان بالحريات العامة، ومفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة وغيرها

من المفاهيم، جاءت مراكز صناعة الفكر لخدمة ما هو عام وهام، كي لا تختلط الأوراق وتضيع الفرص والحقوق. صحيح أن البداية كانت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أسس أول مركز لصناعة الفكر والتفكير، مؤسسة كارنيغي، حيث ومنذ البداية استطاعت تلك المؤسسات من أن تؤثر على صانع القرار الأمريكي، وسياساته، سواء تجاه الحياة العامة داخلياً، أو ما يتعلق بالأمر من سياسات خارجية.

وهو الحال فيما يتعلق بالنسخة الصينية، صحيح أن النموذج الصيني مختلف، عن أمريكا وكل النماذج الديمقراطية في العالم، ومنها الندية، حيث أن نظام حكمه يستند إلى سياسة الحزب الواحد، والفكر الشمولي في التعاطي مع الواقع ومجرياته، إلا أنه ومع ذلك استطاعت الصين الشعبية، ومن خلال مراكز صناعة الفكر والأبحاث والدراسات فيها من أن تخدم البلد وشؤونها القومية والإقليمية والدولية، ومن تمهيد الطريق للساسة الصينيين ورجالات المال والأعمال في البلد من التعاون والتبادل وإدارة دفة الصراعات والمنافسات على المسرح المحلي والإقليمي والعالمي إلى أبعد الحدود. من هنا يمكن لنا القول بأن مراكز صناعة الفكر والأبحاث والدراسات الهندية ليست بدعا عن نظيراتها الأمريكية والصينية، فهي ما برحت ومنذ لحظة التأسيس وهي تعمل من أجل هند حديثة ومعاصرة، وكله

لتمكين البلد والقائمين عليها من أجل مواجهة الصعاب والتحديات، للتغلب عليها في عالم لم يعد فيه مكان ولا مكانة للضعفاء.

منذ أن تأسس معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية (IDSA) في الهند، في العام ١٩٦٥م، خاصة بعد خوض الهند لثلاثة حروب إقليمية مع جيرانها، وهو ومن خلال المشتغلين فيه من عقول وأدمغة عسكرية وسياسية وجيوعسكرية وجيوسياسة يعمل ما بوسعه لإنتاج ما يلزم البلد من تلك الأبحاث والدراسات في مختلف الشؤون، العسكرية والإقليمية والدولية، وقضايا الأمن، والحرب والسلام، وغير ذلك.

المراكز الأخرى نراها لا تتوانى في دراسة وتقييم ما يلزم من أجل رفاه المجتمع الهندي أولاً، والمجتمع الدولي ثانياً. وما الاشتغال بتعزيز الحريات العامة، وتمكين الديمقراطية، وعمل كل ما هو ممكن لمحاربة ما هو فقر وظلم وتمييز وتحيز إلا دليلاً على ذلك. وهو ما نراه من مراكز على شاكلة مركز المجتمع المدني (CCS) والمجلس الهندي للبحث في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية (ICRIER) يشتغلان فيه، ومن أجله. بل إن هنالك من المراكز ما نراه وقد أخذ على عاتقه مسألة العمل والاشتغال في أمور المناخ والبيئة والطاقة، وكله

من أجل مجتمع هندي وإنساني إيجابي وفاعل، قادر على مواجهة مطالب الحياة، والإسهام في حلحلة مشاكلها التي فيما إذا تركت بلا مواجه وبلا حلول لسرعان ما تراها تهدد الوجود والإنسان والحياة.

يعد العام ١٩٩١م بحد ذاته نقطة تحول في تاريخ الهند المعاصر، حيث أنه وأثر انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩٠م، نرى البلد ينتقل من مرحلة إلى أخرى، ليواجه عواصف العولمة وتحدياتها، حيث الهيمنة لسياسة أحادية القطبية، خاصة بعد انتصار أمريكا وحلفائها على العراق في حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، والتجارة الحرة، والتنافس الصناعي المحموم، وهو ما برر لانطلاق مؤسسة أخرى في خضم هذه الظروف العصيبة لتعمل على تمكين بلدها الأم من الولوج في عصر العولمة، إنها مؤسسة الرقابة البحثية (ORF)، والتي نراها بعين الهند على محيطه الإقليمي، وعبر المحيطات والبحار، حيث مراقبة الشأن الباكستاني، والصيني، والأفريقي، وغيره من الشؤون العالمية، وكله ليساعد صناع القرار في الهند، وعلى كل المستويات، السياسية منها والأمنية والاقتصادية والاجتماعية من التفاعل مع هذه المرحلة من العلاقات الدولية ومساراتها على أحسن وجه.

وهو عينه ما اهتمت به مراكز ومؤسسات أخرى دون أن يكون همها منصباً على ما هو ومن هم خارج الحدود. حيث نرى منظمة خيارات تنموية (DA)، تبذل أقصى ما بوسعها من أجل تمكين الإنسان الهندي، خاصة من هم فقراء، ومن هم مهمشين. وكان الأمن القومي في حس القائمين على تلك المنظمة والمشتغلين في إدارة برامجها ومشاريعها يدركون تمام الإدراك بأن الأمن القومي لا يمكن أن يتحقق لبلد أو لأمة أو لشعب إلا من خلال تحقيق الأمن الداخلي، والمتمثل بمحاربة الأمية والفقر، وتمكين المرأة، وتحقيق العدالة والمساواة وحفظ الكرامة، قبل كل شيء.

صحيح أن هنالك تحديات ما زالت تواجهها تلك المراكز المشتغلة في صناعة الفكر والأبحاث والدراسات في بلد نام كالهند، وعلى رأسها تحدي العولمة ولعب الدور كما تتطلبه تلك المرحلة، إلا أن نظرة الباحثين للهند ومراكز فكرها وأبحاثها ودراساتها تؤكد على أن هناك مستقبلاً ينتظر الهند وشعبها، فحيث وجدت الحرية، وحيث هو السعي لمحاربة الفقر، والانفتاح على الآخر، والطموح يكون المستقبل. فالهند بعد قرابة الـ ٣٠٠ عام تقريبا من الاحتلال البريطاني والاستعمار، وبعد خوض أربعة حروب مع جيرانها، ثلاثة مع الباكستان ١٩٤٧، ١٩٦٥م، ١٩٧١م وحرباً مع الصين ١٩٦٢م،

عدا عن تحديها السكاني، حيث يقارب عدد سكان البلد على المليار ونصف المليار نسمة (١/ ٥ سكان العالم)، نراها وما زالت تواجه وتتحدى، وفي حالة من النمو المتصاعد.

بعد هذا العرض والوصف والتحليل، يمكن لنا أن نتقدم ببعض التوصيات فيما يخص شأن مراكز صناعة الفكر والأبحاث والدراسات في الهند، والتي يرى الباحثان أنها تنحصر في اتجاهين، الأول موجه للسياسيين العرب والمشتغلين في حقل الدبلوماسية، والثاني موجه للباحثين والدارسين، وهي كالتالي:

١ ـ على المشتغلين في السياسة وصناعة القرار العربي أن يهتموا بالتجربة الهندية الديمقراطية والبرلمانية، ومناخاتها وما تمخض عنها من ولادة مراكز فكر وأبحاث ودراسات أعانت وساعدت من يديرون شؤون البلد على تقديم ما هو أفضل لخدمة العامة ومصالحهم.

٢ ـ دعوة السياسيين وصناع القرار بالعمل على دعم ما هو موجود من مراكز صناعة الفكر والأبحاث والدراسات في بلادهم، وتبني نتائجها واستنتاجاتها، بدلاً من اللجوء إلى استيراد الأفكار والحلول المغلفة، مما هي وليدة بيئات ومناخات اجتماعية وثقافية مختلفة، بل العمل على إنشاء المزيد من تلك المراكز.

٣ ـ ليس من الخطأ وعن طريق العرب العاملين في مجال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي لدى الهند أن يهتموا بظاهرة صناعة الفكر والتفكير في تلك البلد، ومن ثم تنظيم ما يلزم من ندوات وورش عمل ومؤتمرات وحلقات دراسية لفهم تلك الظاهرة واستيعابها، ومن ثم نقل دروسها وعبرها كتجارب رائدة إلى بلادهم وشعوبهم العربية.

٤ ـ على المهتمين من الباحثين والدارسين العرب، دراسة الهند كظاهرة نمائية صاعدة، ودراسة مراكز فكرها وأبحاثها بجدية وعمق، والابتعاد عما هو تنميط وأحكام مسبقة، لا تغني ولا تسمن من جوع.

٥ ـ على المشتغلين في مجال البحث العلمي والتخطيط والتطوير في المراكز والمعاهد والجامعات العربية استعراض التجربة الهندية في مجال صناعة الفكر والأبحاث والدراسات، من خلال الغوص في أعماقها ومحاولة التعرف على مخرجاتها وحجم ومدى مفاعيلها.

٦ ـ على الراغبين والمهتمين، من الباحثين والدارسين، تناول مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في الهند، وتناولها كوحدات دراسية فرادى، وتناول كل منها بشيء من التفصيل؛ لفهمها أكثر.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- أيمن يوسف، دور الجامعات ومراكز البحث العلمي في تعزيز الديمقراطية والنزاهة والحكم الصالح في المسؤولية المجتمعية، يوسف ذياب وآخرون، عمان: منشورات الجامعة المفتوحة، ٢٠١٣.

المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية:

- Annual Report to Congress about Military and security developments involving people Republic of China in 2012, Office of Secretary of Defense, Washington D.C., 2013.
- Asia's Arc of advantage: India, ASEAN and the US: shaping Asian architecture, a report of the ICRIER-WADHWANI Chair in India-US Policy Studies, August 2013.
- BIT and beyond: Advancing India -US economic relations, A report of the ICRIER-WADHWANI Chair in India-US Policy Studies, January 2013.
- Centre for Civil Society, annual report 2012-2013.
- David Easton, A framework for political analysis, New Jersey, Prentice Hall, 1965, Introduction part.
- David Easton, The political system - an inquiry into the state of political sciences, Calcutta: Scientific Books Agency, 1971.

- David Gold and Others, Policy landscape and Think Tanks in India, paradigms, processes and future directions, New Delhi, Bill and Melinda Gates Foundations, 2009.
- David Shambaugh, China's international relations Think Tanks: evolving structure and process, The China Quarterly, Vol. 171, 2002.
- Development Alternatives, annual report 2006-2007.
- Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report 2009-2010.
- Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report, 2011.
- Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report, 2011.
- Development Alternatives, Creating sustainable livelihoods, annual report, 2011.
- Development, Alternatives, Building a nation fit for our children, annual report, 2012.
- Development, Alternatives, Building a nation fit for our children, annual report, 2012.
- Donald Abelson, Think Tanks and US foreign policy: a historical perspective, US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002, pp. 8-14.
- Hongying Wang & James Rosenau, China and global governance, Asian Perspective, Vol. 33, No. 3, 2009.
- H. Pautz, Think tanks in the United Kingdom and Germany: actors in the modernization of social democracy, British Journal of Politics and International Relations, No. 12, 2010.
- Howard Wiarda, Policy passages career options and policy wonks, Praeger Publishers, Westport, 2002.
- James Chen, The emergence of China in the Middle East, Strategic Forum at National Defense University, No. 271, December 2011.
- James McGann, The global go to Think Tanks, the Think Tanks and civil societies program in 2009, International Relations Program at University of Pennsylvania, Philadelphia, 2010.
- James McGann, Chinese Think Tanks, policy advise and global governance, RCCPB Working Paper, Indiana University, No. 21, 2012.

- James G. McGann, 2013 Global go to Think Tank index & abridged report, the Think Tank and civil societies program, International Relations Program, University of Pennsylvania, Philadelphia, January 22, 2014.
- Jayati Srivastava, Think Tanks in South Asia: analyzing the knowledge - power interface, Center for International Politics, Organization and Disarmament, School of International Studies, Jawaharlal Nehru University, New Delhi, December 2011.
- Jeffrey Berry, The neo- liberalism the rising power of citizen groups, Washington D.C., The Brookings Institution, 1999.
- Jesper Dahl Kelstrup, Think tanks in Europe: definition, research design and categorization of selected Think Tanks in Brussels, Denmark and Germany, in the 7Th International Conference Interpretive Policy Analysis, Tilburg, Netherlands, July 2012.
- Kent Weaver, The changing world of the Think Tanks, Brookings Institution, note on political science and politics, September 1989.
- Martin Thunert, Players beyond borders? Think Tanks as catalyst of internationalization, Global Society, No. 2, April 2000.
- Martin Thunert, Conservative Think Tanks in the United States and Canada, in Rainer-Olaf Schultze, Ronald Sturm and Dagmar Eberle, (editors), Conservative parties and right wing politics in North America, Verlag Fur Sozialwissen Schaften, 2003. (German Edition).
- Martin Thunert, Organization and structure of the Think Tanks, Heidelberg Center for American Studies, Heidelberg University, Germany, 2010.
- Michael Rich, RAND: how Think Tanks Interact with the military? US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002.
- Manj Joshi and Abhijit Iyer-Mira, National security: the need for a doctrine, special report, Issue No.4, February, 2014.
- M. Taylor Fravel, International relations theory and China's rise: assessing China's potential for territorial expansion, International Studies Review, No. 12, 2010.
- Mathur Kuldeep, Policy research organizations in South Asia, Working Paper Series, Center for the Study of Law and Governance, Jawaher Lal University, New Delhi, 2009.
- Observer Research Foundation, Indian Ocean Region: new arena of contest and cooperation, ORF annual report, 2013.

- Partha Chatterjee, Institutional context of social science research in South Asia, Economic and Political Weekly, No. 35, August, 2002.
- Partha Ghosh, Social science research in India: an institutional analysis of the ICSSR experiment, IASSI Quarterly, Vol. 29, No. 1, 2010.
- Parth J. Shah, Why the poor have not done as well as the rich in New India? Fraser Forum, November 2006.
- Parthapratim Pal, Arpita Mukherjee, and Kristy Tsun Tzu Hsu (Editors), Enhancing trade, investment and cooperation between India and Taiwan, Academic Foundation, New Delhi, 2013.
- Phar Kim Beng & Vic Li, China's energy dependence on the Middle East: boon or bane for Asian security, The China and Eurasia Forum Quarterly, Vol. 3, No. 3, November 2005.
- P. Menon, Rebuilding lives, Frontline, Vol. 22, No. 2, 2005, publication by the Hindu.
- Rajat Kathuria and Mansi Kedia Jaju, A study of India's investment environment, major FDI inflows and suggestion for Taiwan's businessmen, Academic Foundation, New Delhi, 2013.
- Richard Haass, Think Tanks and US Foreign Policy: a policy makers' perspective, US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002.
- Richard Solomon, The US Institute of Peace: A hands - on approach to resolve conflicts, US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002.
- Robert Works, The emerging power: how international and civilian organizations define Chinese policy, Virginia Review of Asian Studies, 2010.
- Sanjaya Baru, India and the world, economics and politics of Manmohan Singh, ISAS Working Paper, No. 53, November 2008.
- Sanjaya Baru, Can Indian Think Tanks and research institutions cope with the rising demand for foreign and security policy research? Institute of South Asian Studies, National University of Singapore, March 2009.
- S. R. Maheshwari, Public policy making in India, Indian Journal of Political Science, Vol. 48, No. 3, July-September 1987.
- Strobe Talbott, The Brookings Institution: How a Think Tank works? US Foreign Policy Agenda, An Electronic Journal of the US State Department, Vo.7, No. 3, 2002.

- TERI annual report, 2011-2012.
- Thomas Bondiguel and Thierry Kellner, The impact of China's foreign policy Think Tanks, in Global China Think Tank Summit, China Center for International Economic Exchanges, BICCS Asia Paper, Vol. 5, No. 5, July 2-4, 2009.
- T.S. Papola, Social science research in globalizing India: historical development and recent trends, Working Paper 2010/05, Institute for Studies in Industrial Development, New Delhi, 2010.
- Wayne Morrison, China economic rise: history trends, challenges and implications for the United States, Congressional Research Service, July 2013.
- Yehezkel Dror, Public policy making: re-examined, San Francisco, Chandler Publishing Company, 1968.
- Yoram Evron, Sino-Israeli relations: opportunities and challenges, Strategic Assessments, Vol. 10, No. 2, August 2007.

الصحافة والمواقع الالكترونية:

- Akshaya Mukul, 5 Indian Think Tanks in world's top 150: survey, The Times of India, January 28, 2014, link: http://www.timesofindia.indiatimes.com/india/5-Indian-thinktanks-in-worlds-top-150-Survey/articleshow/29473323.cms?referral=PM
- A global fist from TERI stable (develops a technology to mass-produce a consortium of mycorrhiza bio-fertilizer), Asia Africa Intelligence Wire, September 15, 2004, link: http://www.archive.is/9t53
- ANI ANI, Development Alternatives transforming lives of rural women in Bundelkhand, Yahoo News India, November 24, 2012, link: http:// www.in.news.yahoo.com/development-alternatives-transforming-lives-rural-women-bundelkhand-090304527.html
- Anshu Bharadwaj, In support of Indian Think Tanks, Business Standard, December 26, 2010, link: http://www.bussiness-standard.com/article/opinion/anshu-bharadwaj-in-support-of-indin-think-tanks-11012260002
- Avinash Celestine, Why India's Think Tank community fails in raising funds from Indian entrepreneurs, The Economic Times, April 8, 2012, link: http://www.articles.economictimes.indiatimes.com/2012-04-08/news/31305317_1_tanks-funds-indian-orporates

- Bhumika K, TNN, Bacteria developed to fight endosulfan effect, The Times of India, July 20, 2003, link: http://www.articles.timesofindia.indiatimes.com/2003-07-20/bangalore/27189106_1_endosulfan-pesticide-soil
- Chinmay Deshmukh, The road ahead for India's forgotten Think Tanks, The Indian Economist, December 14, 2013, link: http://www.theindianeconomist.com/the-road-for-indias-forgotten-think-tanks/
- Dhruva Jaishankar, On Indian's Think Tanks, Polaris (A Takshashila Institution Blog on Institutional Politics and Security), January 23, 2012, link: http://www.polaris.nationalinterest.in/2012/23/think-tanks/
- IAA, TERI join hands 'to light a billion lives, The Hindu Business Line (Business Daily from The Hindu group of publications), August 26, 2008, link: http://www.thehindubusinessline.in/bline/2008/08/26/stories/2008082651740500.htm
- India has 268 Think Tank but only six in top 150, Mathrubhumi Education, January 28, 2014, link:

  http://www.education.mahrubhumi.com/php/news_events_details.php?nid=3313&slinkid=3
- James McGann, Think Tank challenge: surviving the competition, Asia Pathways, August 20, 2013, link:

  http://www.asiapathwas-adbi.org/2013/08/think-tank-challange-surviving-the-competition/
- New technique for revival of sick oil wells. The Hindu, September 12, 2003, link: http://www.hindu.com/2003/09/12/stories/2003091202801600.htm
- Nihit Goyal & Shweta Srinvasan, Indian Think Tanks need more institutional support, Business Standard, May 21, 2013, link: http://www.busines-standard.com/article/news-ians/indan-think-tanks-need-moreinstitutional-support-comment-113052100123_1.html
- N.S. Sisodia, The case to strengthen Indian Think Tanks, The Hindu, May 26, 2009, link:

  http://www.hindu.com/2009/05/6/stories/2009052655660900.htm
- Rohit Bansal, Indian Think Tanks must collaborate, or face stagnation, Business Standard, January 28, 2014, link: http://www.busines-standard.com/article/news-ians/indan-think-tanks-must-collaborate-or-face-stagnation-comment--special-to-ians-114012800503_1.html

- Rohit Viswanath, A ticket to better education, Forbes India Magazine, July 20, 2009, link: http://www.forbesindia.com/interview/magazine-extra/a-ticket-to-better-education/2622/1
- Street vendors bill will be passed in current session: Maken, New Delhi, March 14, 2013, link: http://www.thehindu.com/todays-paper/tp-national/street-vendors-bill-will-be-passed-in-current-session-maken/article4506702.ece
- Templeton freedom awards for excellence in promoting liberty, 2011 Templeton freedom award winners, link: http://www.atlasnetwork.org/blog/2011/10/2011-templeton-freedom-award-winners/
- Templeton freedom awards for initiative in public relations, 2009 Templeton freedom award winners, link: http://www.atlasnetwork.org/blog/2010/11/1939/
- TERI to help light up villages in Pakistan, The Hindu Business Line (Business Daily from The Hindu group of publications), October 8, 2012, link:http://www.thehindubusinessline.com/industry-and-economy/article3977306.ece
- http://www.planningcommission.nic.in/plans/planrel/fiveyr/2nd/2planch.html.
- http://www.iipa.org.in/about/html.
- http://www.thinktankinitiative.org/think-tanks/map
- http://www.en.wikipedia.org/wiki/category:think_tanks_based_in_India
- http://www.schoolchoice.i/research/#olicy
- http://www.ccs.in/
- http://www.idsa.in/
- http://www.icrier.org/pdf/policy_Seris_No_16.pdf
- http://www.icrier.org/
- http://www.eriin.org/about/Annual_report_2011-12.pdf
- http://www.teriuniversity.ac.in/
- http://www.teriin.org/index.php
- http://www.teriin.org/index.php
- http://www.orfonne.org/cms/sites/orfonline/home.html
- http://www.devalt.org/
- http://www.idsa.in/publications
- http://www.idsa.in/internationalinteractions

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكِّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشريعة قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

لماذا هذا الكتاب ؟

لأن العالم كله منذ نهضته قد ترك وراء ظهره التفكير المجود المبني على المعلومات الذاتية والانطباعات الخاصة، وصار يؤسس تفكيره على عمليات استقراء واستقصاء لكل ما يتعلق بالقضية محل البحث، وتولت مراكز البحث عبء هذه العمليات في كثير من الأحيان.

ولأن أحد أهم مهام مراكز البحث العلمي المساهمة في تشكيل الإدراك على مستوى المجتمع وعلى مستوى صناع القرار والسياسات، الأمر الذي يعني أهمية رصد كيفية اشتغال هذه المهمة داخل مراكز البحث في المجتمع العربي، وفي المجتمعات الأخرى (الإسرائيلي- الأمريكي- الأوروبي - التركي - الإيراني- الهندي) ؟!

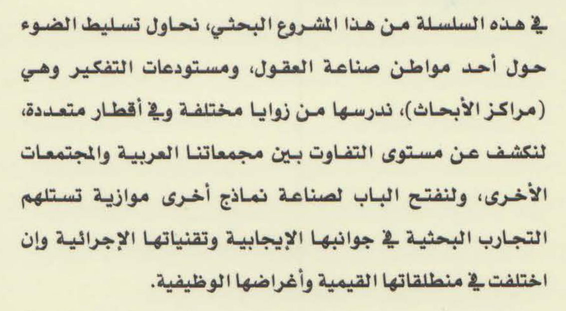
ولأن مستوى اهتمام كل مجتمع بالبحث العلمي هو أحد معايير تقييم نهضته وتقدمه وتفكيره؟

في هذه السلسلة من هذا المشروع البحثي، نحاول تسليط الضوء حول أحد مواطن صناعة العقول، ومستودعات التفكير وهي (مراكز الأبحاث)، ندرسها من زوايا مختلفة وفي أقطار متعددة، لنكشف عن مستوى التفاوت بين مجمعاتنا العربية والمجتمعات الأخرى، ولنفتح الباب لصناعة نماذج أخرى موازية تستلهم التجارب البحثية في جوانبها الإيجابية وتقنياتها الإجرائية وإن اختلفت في منطلقاتها القيمية وأغراضها الوظيفية.

هذه السلسلة حول صناعة البحث العلمي وتشكيل الإدراك تهدف إلى الوصول بالقارئ إلى أحد أعمق الفوارق العلمية والحضارية بين الأمم كمفتاح للتعامل الواعي مع هذه الفوارق.

مدير المركز

ياسر المطرفي



دارسات صناعة البحث العلمي (٤)



info@nama-center.com